آفاق التنمية الصناعية
في
دول الخليج العربي

منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
(٢)

آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي

د . عبدالإله أبو عياش

تصـــدير

« آفاق التنمية الصناعية في الخليج العربي » هو الكتاب الثاني الذي تنشره مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ضمن خطتها الرامية الى تقديم الدراسات الخليجية ، العالمية ، للمهتمين بهذه المنطقة ، صانعي قرار وباحثين بشكل خاص ، وقراء بشكل عام . هذه الخطة التي نبعت من الحاجة الماسة لاعداد ونشر مثل هذه الدراسات بسبب من النقص الشديد في وجودها ، والبطء في ظهورها في وقت تتزايد فيه أهمية المنطقة على المستويات الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية سواء بالنسبة لأهلها وساكنيها ، أو بالنسبة للعالم أجمع .

واذا كان « التكامل » هو الحلم ـ الهدف المنشود الذي يتوق اليه شعب المنطقة في مختلف ربوعها،فان الصناعة هي العمود الفقري الذي لا غنى عنه من اجل اشادة هذا الصرح ، فالعصر الذي نعيش هو عصر الصناعة التي تتسارع خطاها في سباق يكاد المرء لا يستطيع اللحاق بآفاقه المتسارعة ، وعلى نحو يجعل الهوة ما بين الدول الصناعية والأخرى النامية تزداد اتساعاً كما تزداد عمقا ، الامر الذي يضاعف من الجهد المطلوب سعياً للحاق الأخرى بركب الأولى . ولعل ما يزيد من تفاقم هذه المعضلة الى درجة المأزق أن البنية الخليجية التي تشكل قوام المسيرة المطلوبة وهي النفط ، آيلة الى انتهاء في فترة لا تعتبر ، بأي المعايير ، طويلة المدى . وفي سبيل القاء الضوء على الآفاق التي يتيحها النفط والمال النفطي لهذه المنطقة وشعبها ، وللامة العربية بالتالي ، يتصدى الزميل

الدكتور عبد الاله أبو عياش في هذه الدراسة للحديث عن معطيات الواقع النفطي حاضراً ومستقبلاً ، فيقدم لنا بحثا موضوعيا رائدا في هذا المجال أغناه فعلا من خلال كم نوعي » من البيانات والمعلومات غلبت في جانبها المسحي على الجانب التحليلي الذي لم يكن هدفها من البحث ، لان هذه الدراسة تريد أن تلقي الاضواء على آفاق التنمية الصناعية ، تاركة لذوي الاهتمام والمعنيين أن يرتادوا من هذه الآفاق ما يمكن أن يرتفع بالمنطقة ، في هذا الميدان ، الى المستوى الذي يحقق فعلا الأهداف المنشودة تنسيقا فتكاملا فتوحدا . وقد قام الزميل أبو عياش بالبحث عن هذه المعلومات من مصادرها الاولية ، ثم عكف على تصنيفها وتبويبها ، فقدمها هنا على نحو يجعل الافادة منها في غاية اليسر ، للباحث كما للقارىء معا ، وهو أمر كما يعرف الدارسون يستلزم جهدا غير هين . واستطاع الدارس أيضاً أن يصل الينا بأحدث المعلومات والبيانات المتوفرة (بيانات ١٩٧٧) مما يعطي الدراسة ميزة الحداثة على المتسويين (المسحي والوصفي) ومن هذا المنطلق ـ الهدف يسرني ، باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، أن أقدم هذه الدراسة التي لا أشك في انها قد جاءت لتسد خانة هامة في مجال الحاجة الى الدراسات الخليجية النابعة من رؤ يا شمولية تنهل من احساس عميق بواقع المنطقة ، ومعايشة واعية لطموحاتها وتطلعاتها .

د . محمد الرميحي
رئيس تحرير مجلة دراسات
الخليج والجزيرة العربية

تقـــديـــر

اود أن أشكر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ومجلس ادارتهـا على منحـــي الفرصـــة للقيام بهـــذه الدراسة . والواقع ان الدراسة لم يكن لهـا ان تتحقـق وتكتمل بالشـكل الـذي هي عليه لولا منحـة البحـث (Research Grant) التي قدّمتهـا لي هذه المجلـة . فقـد اقتضت مني ظروف البحـث السفـر الى بعض الـدول الخليجية لجمع المعلومـات والتحقـق من بعض البيانـات والاحصاءات اللازمة لهذه الدراسة .

كما اشكر الدكتور سعود عياش من معهد الـكويت للابحاث العلمية على قراءته وتعليقاته وانتقاداته لاصول هذا الكتاب .

مقدمة

التحديات تصنع الأمم ، وتصقل هممها، وتشحذ قواها ، وتحفّز طاقاتها . ودول الخليج التي قفزت عبر اسوار الزمن مندفعة من مرحلة الاقتصاد البدائي الى الاقتصاد المتطور ، ومن عهد الحرف البسيطة الى حياة الانشطة المعقدة ، ومن التوجه نحو مصادر قليلة العائد الى مصادر وفيرة العطاء ، وجدت انفسها امام سلسلة من التحديات المتتابعة .

ولقد كانت اهم تلك التحديات هي كيفية تحويل اقتصاديات هذه الدول ، وتنميتها وتطويرها ، بحيث تتلاءم وتتأقلم مع عصر النفط وما بعده . فالثروة النفطية المتدفقة غيرت بشكل جذري من ملامح الواقع الاقتصادي لدول الخليج العربي . وكان يترتب على ذلك ان يتغير التفكير الاقتصادي وان تتبدل النظرة المستقبلية الى كيفية بناء الهياكل الاقتصادية لهذه الدول . واقترنت هذه التحولات بحقائق كان لا بد من مواجهتها . وهذه الحقائق هي بمثابة الظروف والوضعيات التي تحدد وتبلور طبيعة واتجاهات التوجه في عمليات التنمية والتخطيط لمستقبلها الاقتصادي .

ومن هذه الحقائق البارزة ان دول الخليج العربي المعنية بهذه الدراسة ، وهي الكويت والبحرين وقطر والامارات ، تعتمد جلّ دخولها القومية على استخراج النفط ومعالجته وتسويقه . وهي لهذا توصف بانها دول احادية الانتاج .

وانطلاقاً من ارضيات التحديات والظروف والحقائق التي واجهت هذه الدول ، برزت الاسئلة التالية في اذهان المسؤولين فيها :

كيف يمكن صياغة وتطويع القواعد الاقتصادية الحديثة لهذه الدول بحيث تتلاءم مع واقع الثروة النفطية ؟

اي القطاعات الاقتصادية يجب التركيز عليها في المراحل المبكرة من عمليات التخطيط والتنمية ؟

وما هي افضل الاستراتيجيات والخطط التي يجب تبنيها في المراحل اللاحقة من عمليات النمو والتطور ؟

ان النظرة الفاحصة في محاولة الاجابة على هذه الاسئلة تقودنا الى التالي :

اولاً : ان هذه الدول ركزت في بداية نموها على بناء هياكلها التحتية (Infra-Structure) بما تتضمنه من مرافق وخدمات اساسية كالمساكن وشبكات الطرق وخدمات المياه والكهرباء ، والخدمات التعليمية والصحية . أي أن معظم العوائد النفطية كانت تحول الى استثمارات وانفاقات في مجالات المرافق والخدمات الاساسية .

ثانياً : اخذت هذه الدول في السنوات اللاحقة توجه اهتمامها الى القطاع الصناعي ، ولكن من خلال صناعات استهلاكية محدودة الحجم ، ومرتبطة مباشرة باحتياجات السوق المحلي كصناعة الاغذية والمشروبات ، وبعض الصناعات الخشبية والحديدية وصناعة الألبسة . ولهذا يلاحظ بان مساهمة القطاع الصناعي خلال هذه المرحلة التنموية بقيت في حدودها الدنيا ، اذ انها لم تساهم في مجمل الدخل القومي سوى القليل .

ثالثاً : عندما ادركت هذه الدول ان الاستثمارات والانفاقات في قطاعات المرافق والخدمات ستبقى ذات مردودات قليلة ، وان التركيز عليها سيبقي احوالها تحت رحمة اقتصاديات احادية الانتاج ، فقد بدأت تتجه نحو تنويع مصادر دخولها .

ولما كان النفط مادة نبيلة (Nobil Product) يمكن تصنيع مئات المشتقات

منه ، ولما كان هناك طلب عالمي مستمر على النفط كمصدر للطاقة وكمادة خام ، فقد اتجهت الجهود المكثفة لدراسة امكانات قيام صناعات نفطية وبتروكيماوية اعتماداً على هذه المادة التي هي اساس هذه الاقتصاديات . ولما بينت هذه الدراسات الامكانات الواسعة لتطوير وتصنيع النفط ، فقد عملت الدول الخليجية على تبني الاهداف التصنيعية ورسم الخطط لتصنيعها .

والفصول القادمة تلقي الضوء على التطور الاقتصادي الذي مرّت به هذه الدول ، ومدى ما حققته من اهداف في مجالات التنمية الصناعية التي هي قاعدة التطوير الاقتصادي فيها .

فالفصل الأول عبارة عن مدخل عام للاحوال والاوضاع الاقتصادية لهذه الدول في فترة ما قبل النفط . وتطرح في هذا الفصل التبريرات (Justifications) التي اتخذت اساساً لاختيار الدول الأربع المذكورة دون غيرها . كما تناقش في هذا الفصل الملامح الرئيسية والخصائص البارزة ، للاقتصاديات التقليدية فيها ، والتي تبلورت من حول صيد اللؤلؤ والاسماك والتجارة الضيقة والزراعة المحدودة جداً .

وخصص الفصل الثاني لاستعراض تطور الصناعة في الكويت وما مرت به من مشكلات وتجارب ساعدت على صقل قدراتها وتطوير امكاناتها لتحقيق اهداف التنمية الصناعية المنشودة . ويلاحظ من خلال هذا الفصل ان التطور الصناعي في الكويت بدأ منذ بداية الستينات بشكل فعّال ، وانه اخذ يصل مراحل النضج في السنوات الاخيرة ، عندما كثفت الجهود للتوسع في الصناعات البتروكيماوية . الا ان التنمية الصناعية لم تقتصر على هذا الجانب ، وانما بدأتها بالصناعات الخفيفة والمتوسطة . فالصناعات البتروكيماوية موجهة في معظمها نحو الاسواق العالمية ، بينما ترتبط الصناعات الخفيفة والمتوسطة بشكل رئيسي بالسوق المحلي والخليجي . وفي هذا الفصل ايضاً تفاصيل وافية عن الخطط الصناعية المتعددة التي رسمتها ونفذتها الكويت .

ويبين الفصل الثالث مدى الحاجة الماسة الى الصناعة وبرامج التصنيع في دولة البحرين . وتختلف البحرين عن بقية الدول الخليجية بان احتياطياتها

النفطية ضئيلة جداً ، ومعرضة للنضوب خلال عشرين عاماً . والبحرين هي اقل هذه الدول اعتماداً على النفط . وقد نجحت الى حد ما في تنويع مصادر دخلها . الا ان الاقتصاد البحريني ما زال يعاني من التذبذب بحكم ضعف مواردها الطبيعية . ومع ذلك فقد استطاعات تطوير بعض الصناعات المهمة كصناعة الالمنيوم .

ويتعلق الفصل الرابع بدولة قطر التي تحاول الاستفادة اقصى ما يمكن من مواردها النفطية . وتعمل قطر جاهدة لتحقيق التصنيع كذلك تدرك مدى اعتمادها على مورد النفط ، والقطاع الصناعي في قطر يتركز في محورين رئيسيين . الأول محور الصناعات البترولية والبتروكيماوية . والثاني محور الصناعات غير البترولية ، كصناعة الحديد والصلب ، والاسمنت ، والاغذية . ويوضح هذا الفصل الخطط المستقبلية التي تبنتها قطر لتحقيق التنمية الصناعية فيها .

ويستعرض الفصل الخامس الحركة التصنيعية في دولة الامارات ، والصناعة في هذه الدولة بدأت اولاً في امارة ابو ظبي ، وذلك قبل ان تتشكل الدولة كوحدة سياسية . والذي شجع على هذه البداية ان النفط كان قد تدفق اولاً في ابو ظبي . وما زالت ابو ظبي تنتج معظم نفط الدولة . وقد ظهر النفط في وقت لاحق في امارة دبي ثم في الشارقة وراس الخيمة . وقد كان التفتت السياسي ـ في مرحلة ما قبل الاتحاد ـ احدى العوائق التي حالت دون رسم خطة عامة وشاملة للدولة . ولهذا سنلاحظ ان التنمية الصناعية بقيت موزعة حسب الخطط التي رسمتها وتبنتها كل امارة على حدة .

ويعالج الفصل السادس والاخيرة دور الصناعة في تحقيق اهداف الدعوة الى اقامة تكامل اقتصادي لدول الخليج العربي . فهذه الدول تعاني من تشابه في قواعدها الاقتصادية ٨٠ وهي تتشابه بالتالي في اهدافها وتطلعاتها . ويخشى المسؤولون ان تبرز في غياب التنسيق والتشاور منافسة شديدة بين منتجات هذه الدول تقود الى نتائج سلبية . ويخشى هؤلاء ايضاً ان تشكل هذه السلبيات عوائق امام طموحاتها لتحقيق التنمية الصناعية . ولهذا يؤكد هذا الفصل على ضرورة رسم استراتيجية صناعية شاملة ليس على مستوى الدولة منفردة ، وانما على مستوى المنطقة ككل .

لقد شكلت هذه الفصول محاور هذه الدراسة المسحيّة ، وآمل ان تسد هذه الدراسة الحاجة الى كتاب شامل عن التنمية الصناعية في دول الخليج العربي . هذه الدول التي ما زالت ارضاً بكراً لاجراء المزيد من الدراسات والابحاث عنها مستقبلاً .

الدكتور عبد الاله ابو عيَّاش

اكتوبر ١٩٧٨ م

الفصل الأول

نظرة أولية

شهدت السنوات القليلة الماضية دراسات وندوات ومؤتمرات مكثفة تناولت الجوانب المختلفة المتعلقة بالصناعة والتصنيع في دول الخليج العربي .[1] والذي لا شك فيه أن هذه الدراسات والندوات ستستمر مستقبلاً للوصول الى أطر اكثر تكاملاً بحيث يمكن من خلالها التوصل الى قواعد مشتركة واستراتيجيات واضحة للتصنيع . والملاحظ انه رغم الصناعات المختلفة التي نشأت في دول الخليج ، فان هذه الدول تفتقر الى خطط واستراتيجيات محددة للتصنيع . وكما اشار احد المهتمين بالصناعة في الكويت « فان الكويت التي تعتبر نسبياً رائدة في التنمية الصناعية في منطقة الخليج تفتقر الى استراتيجية تصنيعية محددة . وكل الذي جرى حتى الآن (في رأيه) ليست سوى مجرد محاولات للتصنيع »[2] . ان

(١) من الندوات التي عقدت في بعض الدول الخليجية هي (أ) مؤتمر التنمية الصناعية الثاني للدول العربية ، الكويت ، اكتوبر ١٩٧١ ، (ب) المؤتمر العربي الأول للبتروكيماويات ، الكويت ، مارس ، ١٩٧١ ، (ج) الندوة العالمية للصناعة البتروكيماوية ، بغداد ، اكتوبر ١٩٧٥ ، (د) المؤتمر العربي الثاني للبتروكيماويات ، ابوظبي ، مارس ١٩٧٦ ، (هـ) ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي ، الكويت ، مارس ١٩٧٦ ، (و) الندوة الأولى عن الصناعة في الكويت ، اكتوبر ، ١٩٧٦ ، (ز) مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، بغداد ، ديسمبر ١٩٧٦ ، (ح) ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، الكويت ، ابريل ـ مايو ١٩٧٨ .

(٢) في تعقيب لمؤيد الرشيد ، وكيل وزارة الصناعة المساعد في الكويت . في الندوة الوطنية عن تطبيق العلم والتكنولوجيات للتنمية ، الكويت ، مايو ١٩٧٨ .

هذه الحقيقة تضع الكويت وبقية الدول الخليجية أمام تحديات مستمرة . وتأتي هذه التحديات نتيجة أوضاع وظروف نادراً ما تلاحظ في دول اخرى عدا هذه الدول الخليجية . ففي هذه الدول تطرح الملاحظات التالية عند الحديث عن ملامحها الاقتصادية :

أولاً : أن المتعارف عليه بين الاقتصاديين أن هذه الدول هي دول احادية الانتاج ، بمعنى أن الدخل القومي يعتمد الى درجة كبيرة على مادة منتجة واحدة ، وهي في هذه الدول مادة النفط .

ثانياً : أن هذه الثروة بحكم امكانياتها واحتياطياتها التقريبية معرضة للنفاذ والنضوب . وأن قضية النفاذ والنضوب قضية وقت لا أكثر .

ثالثاً : أن هذه المنطقة تنمو سكانياً واقتصادياً بشكل يفوق قدرتها على التكيف والتأقلم للمشكلات المصاحبة لهذا النمو وخاصة فيما يتعلق بعملية التغير والتبدل الاجتماعي التي هي قاعدة اساسية في عملية التطور الاقتصادي وخاصة في مجال التنمية الصناعية .

رابعاً : أن هذه الدول تعاني من تحديات تنمية الموارد البشرية التي لا يمكن بدونها أن تنشأ الصناعة وتتطور . والمقصود بتنمية الموارد البشرية هو خلق الكوادر المؤهلة بالمهارة والخبرة الفنية الضرورية لعملية التطوير الصناعي .

خامساً : أن هذه الدول تواجه مشكلات تتعلق بتطبيق التكنولوجيات في قطاعاتها المختلفة . وترتبط هذه الناحية بالنقطتين السابقتين .

اذن هناك مجموعة تحديات تواجه هذه الدول باستمرار وان هذا الوضع يقتضي البحث عن حل أو حلول لمواجهة متطلبات المستقبل . وكما يقول احد الباحثين ، فان الذين لا يعرفون كيف يخططون للمستقبل ، فانهم لا يعرفون كيف يتعاملون مع الاساليب العلمية . وهذه حقيقة ، فالعالم اليوم هو عالم المستقبل . وفي الوقت الذي تسعى فيه هذه المنطقة للدخول في المرحلة الصناعية

وتكثف جهودها للوصول الى هذه المرحلة ، فان الدول الصناعية في امريكا واوروبا تخطط لمرحلة ما بعد الصناعة (Post Industrial Era) أو ما يسمى بعصر الاتوماتيكية (Automation Era) .

وانطلاقاً من مجموعة الحقائق التي طرحناها في هذا الخصوص فان مسؤولية الدول الخليجية للوصول الى مرحلة التصنيع ، ليست مجرد عملية روتينية بقدر ما هي مسؤولية حضارية ووطنية وقومية ايضاً . ونحن ندرس هذه المنطقة من الناحية الاقليمية فقط لمجرد تسهيل عملية الدراسة ، ونظراً للتشابه القائم في التحديات والمشكلات التي تواجهها . الا اننا لا نستطيع ـ حتى لو أردنا ـ أن نفصل نمو وتطور هذه المنطقة عما يجرى من تطور في بقية المنطقة العربية كما انه من الصعب علينا أن نفصل ما يحدث هنا عما يرجى في العالم باسره . فالتكنولوجيا والاسواق والتجارة العالمية التي هي من الدعامات الرئيسية للصناعة اصبحت متشابكة بين اجزاء العالم المختلفة وأقاليمه المتباينة . واذا كانت دول الخليج بحاجة الى الخبرات والمعرفة وتسعى للحصول على الابتكارات التكنولوجية من دول العالم المتقدم .فان الأولى بها ان تتعاون على مستوى الوطن العربي ككل لتطوير التكنولوجيا والاسواق والتجارة العربية . وهذا التعاون سواء قبلت به هذه الدول أو لم تقبل ، فانها ستجد نفسها ملزمة به في النهاية . فالمنافسة في الاسواق العالمية ـ خاصة من عالم متفوق عليها تكنولوجيا ، سيحاول ابقاء كفة الميزان في صالحه . وحتى ترجح كفة الميزان لصالح هذه الدول فستجد نفسها مضطرة ـ ان لم تكن راغبة ـ في سن تشريعات لحماية وتطوير الصناعة الخليجية والعربية على حد سواء .

هدف الدراسة : ان منهج هذه الدراسة في الحقيقة وصفي مسحي (Survey) أي أن ما سيعنينا بشكل رئيسي هو مسح شبه شامل للتطورات الصناعية التي شهدتها منطقة الخليج . والمسح عملية اساسية في أي دراسة علمية لتوفير القاعدة والمنطلق الذي تبدأ منه المناقشة والتحليل . وحتى لا يحدث لبس في الموضوع ، فان المنطقة الخليجية التي ستدخل في هذه الدراسة تشمل أربع دول هي : الكويت والبحرين وقطر والامارات . والحقيقة أن اقتصار البحث على هذه الدول لم يأت اعتباطاً وانما نتيجة عدة تبريرات :

١) ان هذه الدول تتشابه الى حد كبير في ان اقتصادياتها تعتمد الى درجة كبيرة على النفط .

٢) ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبرز في هذه المنطقة تتشابه ايضاً الى حد كبير وتتشابه بالتالي المشكلات والتحديات التي تواجهها .

٣) ان هذه الدول لها تطلعات متشابهة فيما يتعلق بمستقبلها .

٤) انها تعتمد الى درجة كبيرة على الايدي العاملة المهاجرة لكنه مع ذلك ، فان هذا التحديد يبقى قسرياً ، اذ ان هناك تشابهات اخرى بين هذه الدول ودول اخرى كعمان والسعودية على سبيل المثال . ومع ذلك فان العديد من الدراسات تجد التبريرات الكافية لمعالجة هذه الدول واستثناء الدول الخليجية الأخرى . ومثال لذلك ما اشار اليه احد الدارسين : ـ

« ولأسباب موضوعية ، فاننا سنقصر ملاحظاتنا على الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات . . أما عمان ، فان دخولها عصر البترول جاء متأخراً لم تستفد منه حتى الآن من جهة . ومن جهة ثانية فان عناصر التنمية في المجتمع العماني تختلف الى حد ما عن المجتمعات المزمع دراستها . أما الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية ولارتباطه بالقطر السعودي الواسع الارجاء ، فهو يحتاج ايضاً الى افراد دراسة خاصة به . ويبقى العراق وهو قطر خليجي آخر تختلف فيه عناصر التطور الاجتماعي والاقتصادي اختلافاً كبيراً عن الاربعة المحددة السابقة وهي : الكويت ، البحرين ، قطر ، دولة الامارات العربية المتحدة . »[1]

---

(١) محمد الرميحي ، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** ، الكويت ، شركة كاظمة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠ .

الاقتصاد التقليدي للدول الخليجية

كان الاقتصاد الوطني لهذه الدول يرتكز على ثلاث مقومات :

أ ـ الغوص والصيد
ب ـ التجـــارة
جـ ـ الزراعة المحدودة

أ ـ الغـــوص والصيد : شكل غوص اللؤلـؤ النشـاط الاقتصـــادي الرئيسي لهذه المنطقة . وقد كان الدخل القومي من هذه الحرفة يصل الى حوالي ٨٠٪ من مجمل الدخل كما هو الحال في الامارات . ففي الـكويت مثـلاً شكل الدخل من اللؤلؤ ما يتراوح بين ستة ملايين الى ٢٣ مليون روبية في السنة في بداية هذا القرن . وقدرت المراكب التي كانت تعمل في الغوص بحوالي ٧٠٠ مركب كان يشتغل عليها ما بين عشرة آلاف الى خمسة عشر الف بحار . وهناك من يقدر العدد باقل من ذلك حيث يضعه في حوالي ٤٦٠ مركباً كان يعمل فيها حوالي تسعة آلاف بحار[١] .

أما بالنسبة للبحرين فقد تراوحت العائدات بين مليون جنيه استرليني في عام ١٩٢٢ الى حوالي ٢٧ الف جنيه استرليني في عام ١٩٥٤ . والملاحظ أن قيمة اللؤلؤ اخذت تنخفض مع دخول البحرين عصر النفط . فمثلاً استمرت قيمة اللؤلؤ بالانخفاض منذ عام ١٩٤٦ حيث وصلت الى ٦٢ الف جنيه استرليني والى ٥٤ الف جنيه استرليني عام ١٩٤٩ والى ٢٧ الفاً في عام ١٩٥٤ . بينما نجد انه في بداية هذا القرن كانـت قيمـة اللؤلـؤ اضعـاف ما كانـت عليه في الاربعينـات والخمسينات . فمثلاً في عام ١٩١٣ بلغت قيمة اللؤلؤ حوالي ١,٨٥ مليون جنيه استرليني . وقد اختلفت التقديرات فيما يتعلق بعـدد المراكب . فقـد قدر عدد المراكب في اواخر القرن التاسع عشر بحوالي ٤٠٠ مركباً كان يعمل عليها حوالي ١١ الف شخص . كما قدر بأن عدد المراكب وصل في اواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن الى حوالي ٥٠٠ مركب كان يعمل عليها حوالي ٢٠ الف

---

(١) Kuwait Oil Co., **The story of Kuwait,** London, 163, P. 18. انظر ايضاً . احمد الرومي ، **الغوص في اصطياد اللؤلؤ**، غرفة تجارة وصناعة الكويت قديماً ، الكويت ، ١٩٦٥ ، ص ٢٤٧

شخص . إلاّ أن ظهور النفط اخذ يغير من هذه الصورة . فبعد هذا التاريخ اخذت اعداد المراكب والرجال بالانخفاض السريع . فقدر عدد المراكب في عام ١٩٤٠ بحوالي ١٩١ مركب كان يعمل عليها حوالي سبعة آلاف شخص . وقد انخفض العدد الى عشرين مركب في عام ١٩٥٢ وانخفض عدد الرجال عليها الى اقل من ٦٠٠ رجل . وفي عام ١٩٥٤ انخفض عدد المراكب الى ١١ مركباً وعدد الرجال الى ٥٠٠ رجل فقط .[١] (انظر جدول ١) .

ويكاد يشابه وضع قطر وضع البحرين من حيث الدخل من غوص اللؤلؤ وعدد المراكب والرجال العاملين عليها . والحقيقة ان نفس الصورة تتماثل على طول ساحل الخليج العربي . ففي الامارات كان الدخل من اللؤلؤ يقدر بحوالي ٨٠٪ من مجمل الدخل القومي . وكان يعمل في هذا القطاع حوالي ٨٥٪ من مجمل القوى العاملة في هذه المنطقة . وكان متوسط الدخل السنوي للفرد العامل في صيد اللؤلؤ حوالي ١٥٠ روبية . وقد قدرت عدد مراكب الصيد للامارات بحوالي ١٥٠٠ مركب . وكان لابو ظبي منها ٥٢٠ مركباً ، ولدبي ٥٠٠ مركب ولبقية الامارات ٤٨٠ مركب .[٢]

أما بالنسبة لصيد الأسماك فقد كان على الأغلب للاكتفاء الذاتي . وكان الناتج بشكل عام قليلاً . وقد كان يقدر صيد الامارات والبحرين وقطر من السمك بحوالي ٣٢ ألف طن سنويا[٣] .

---

(١) M. Rumaihi, **Bahrain: Social and Political Change,** Kuwait Press ,1975 ,P .59 .

(٢) مانع سعيد العتيبة ، **البترول واقتصاديات الامارات العربية** المتحدة ، الكويت ، مطابع العيش ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤ - ٤٨ .

(٣) **نفس المصدر** ص ٦٣ .

جدول (١)

مقارنة بين عدد سفن الغوص والعاملين عليها وقيمة اللؤلؤ المستخرج في البحرين

السنة	عدد السفن	عدد العمال	قيمة اللؤلؤ بالدينار البحريني
١٨٣٢	١,٥٠٠		
١٨٤١	٢,٤٠٠		
١٩٣٠	٥٠٩	١٩,٣٠٠	٢١٢,٥٠٠
١٩٣٥	٢٧١	١١,٥٥٠	٨٣,٠٠٠
١٩٤٠	٢٩٨	٧,٥٠٠	١٠٠,٥٠٠ (سنة ١٩٤١)
١٩٤٥	١٢١	٥,٦٠٠	٣٤٠,٠٠٠
١٩٥٠	٧٩	٨٤٠	٨٠,٥٠٠ (سنة ١٩٤٨)
١٩٥٤	٣٢		
١٩٧٠	١٥	١١٠	

التجارة :

ارتبطت التجارة في فترة ما قبل النفط بشكل قوي باقتصاد الغوص . وعلى الرغم من محدودية هذا الدخل ، فقد كان يوفر سيولة نقدية تمكن هذه المنطقة من مد تجارتها الى خارج حدود المنطقة . والحقيقة أن تجارة هذه المنطقة يمكن أن تقسم الى نوعين : تجارة محلية اقليمية وتجارة خارجية . فالتجارة المحلية كانت تعتمد على العلاقات القائمة بين هذه الدول والدول الأخرى لهذه المنطقة كالعراق وايران وعمان . وكانت تقدر اعداد المراكب الداخلة في التجارة المحلية للكويت مثلاً بحوالي ٣٦ مركباً . وكانت خطوطها تتجه بشكل رئيسي الى ميناء البصرة والبحرين ودبي وأبو ظبي وعمان . ويمكن تقدير المراكب التي كانت متصلة بالتجارة الخارجية بحوالي ١٦٠ مركباً كانت خطوطها تتجه الى الهند وباكستان وعدن والصومال وشرق افريقيا . وكانت قيمة المستوردات تقدر بخمسة ملايين روبية للكويت[١] . وفي الامارات فقد كانت دبي المركز التجاري للمنطقة وقد

(١) عبد العزيز حمد الصقر ، تطور الحركة التجارية في الكويت ، **مجلة غرفة وتجارة وصناعة الكويت** ، مجلد ١٤ ، عدد ١٢٨ ، ١٩٧٣ ، ص ١١ .

تركزت التجارة بشكل رئيسي على اللؤلؤ الذي كان يسوق أغلبه في الهند . لهذا فان معظم الخطوط التجارية للامارات كانت مع الهند . وكان عدد تجار اللؤلؤ في الامارات يقدر بحوالي ٩٥٠ تاجراً موزعين كالتالي : أبو ظبي ٣٥٠ تاجراً ، دبي ٣٠٠ تاجراً ، بقية الامارات ٣٠٠ تاجراً[١] .

أما بالنسبة للبحرين فقد قدر عدد السفن العاملة في التجارة بحوالي ٣٥ سفينة في عام ١٩١٨ . وقدرت قيمة المستوردات في ذلك الوقت بحوالي ١,٣٥ مليون جنيه استرليني[٢] .

الزراعة :

إن دور الزراعة في اقتصاديات هذه المناطق محدود للغاية وخاصة في الكويت وقطر . ومع ذلك فقد كان لهذا القطاع أهمية أكبر في كل من البحرين والامارات نتيجة توفر الترب الجيدة نسبياً وتوفر الينابيع والمجاري المائية والافلاج . وقد اعتبرت الزراعة في البحرين المصدر الثاني للدخل بعد الغوص وتجارته . وكانت المساحة المزروعة هناك تقدر بحوالي ٢٣ ميلاً مربعاً . وكانت الحاصلات الرئيسية التمور والبرسيم والخضروات . لكن الوضع الزراعي أخذ بالتدهور نتيجة ظهور النفط واتجاه جزء مهم من الأيدي العاملة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالنفط[٣] .

أما في الامارات فقد تناثرت الزراعة في مناطق متعددة أهمها حول مدينة العين حيث توجد مياه الافلاج وفي الفجيرة ورأس الخيمة . وكانت زراعة النخيل الزراعة الرئيسية في هذه الامارات . وقدر عددها بحوالي ٣ ملايين شجرة . كان نصفها تقريباً في أبو ظبي وحوالي نصف مليون في الشارقة ونصف مليون أخرى في رأس الخيمة وحوالي ٣٠٠ الف في الفجيرة . وكان البرسيم هو

---

(١) مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ،ص٩٨ .

(٢) Rumaihi .**OP .Cit** ,P .82 .

(٣) **Ibid** ,P .69 .

المحصول الثاني من حيث الأهمية [١] . ويشغل البرسيم حوالي ٨٠٪ من الأرض المزروعة .

الحرف الصناعية :

كانت الصناعات التي قامت بسيطة تركز اكثرها حول صناعة المراكب التي كانت تعتمد على الأخشاب المستوردة من الهند وساحل شرقي افريقيا . ويذكر البعض أن الكويت كانت أكبر ميناء لصناعة السفن في منطقة الخليج العربي [٢] . وكانت صناعة السفن والمراكب تابعة لاستخراج اللؤلؤ والتجارة ، ويقدر بأن عدد الذين كانوا يعملون في هذه الحرفة بـ ٣٠٠ شخص [٣] . ومن الحرف البسيطة التي كانت موجودة صناعة الأواني الفخارية كما هو في الامارات وخاصة في منطقتي العين والزيد . كما ازدهرت صناعة الخناجر والسيوف العربية وبعض أنواع الصياغة . وسادت نفس الصناعات البسيطة كالأواني الفخارية والنحاسية والصياغة في البحرين . ونظراً لبدائية الصناعات التي كانت سائدة في فترة ما قبل النفط ، فقد كان البعض يطلق عليها اسم صناعات الواحات [٤] .

التطور الصناعي بعد النفط :

إن ما قصدناه من خلال الصفحات القليلة السابقة هو إعطاء صورة الوضع الاقتصادي الذي كان سائداً قبل النفط . وستساعد هذه الصورة على ادراك مدى الحاجة الى التطور الصناعي وصعوبات التحول والتغير الذي كان لا بد أن تشهده المنطقة للانتقال من اقتصاد تقليدي بسيط جداً الى اقتصاد في غاية التعقيد . فهذه الدول كانت تفتقر الى مصادر الثروة سواء كمادة خام أو كمصادر طاقة والى الأيدي العاملة التي لم تكن لديها أية مهارة تذكر ، والتي كانت ايضاً محدودة القدرة الشرائية نتيجة تدني مستوى الدخل وصغر الحجم السكاني . وقد كان على هذه الدول أيضاً أن تقفز سنوات طويلة الى الأمام وتتخطى عقبات كثيرة حتى يمكنها

---

(١) مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ،ص ٧١ .

(٢) عبد العزيز الصقر ، **المصدر السابق** ،ص ٧١ .

(٣) . محمد الفرا ، **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت** ،الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٣ ، ص ٦٨ .

(٤) . Rumaihi ,**OP .Cit** ,P .1931

على الأقل البدء ومجرد البدء في اقامة القاعدة الصناعية . والصناعة تحتاج الى عناصر طبيعية وأخرى بشرية . بل أن العناصر البشرية اليوم هي في أهمية العناصر الطبيعية . ويكفي في هذا المجال أن نشير الى اليابان التي تعاني من فقر بالموارد الطبيعية لكنها غنية بالموارد البشرية .

فمع ظهور ثروة النفط توفرت عناصر طبيعية أساسية لقيام الصناعات المختلفة . فالنفط يتكون في حد ذاته من مواد طاقة ومواد خام . كما أن عائدات النفط زادت من رأس المال المتوفر ومن القدرة على الانفاق والاستثمار . ومع تزايد العائدات ارتفع مستوى الدخل وزادت القوة الشرائية . وقد مثل النفط قوة جذب اقتصادي أدى الى مضاعفة سكان هذه المنطقة نتيجة هجرة الأيدي العاملة ، فازداد عدد السكان وتوسعت امكانات التسويق أمام الصناعات .

إذن لقد بدأت بعض مقومات الصناعة كالمادة الخام والطاقة تغذي المقومات الأخرى كرأس المال والسوق والأيدي العاملة .

فالذي يلقي نظرة سريعة على هذه الدول يعتقد بأنها لا بد قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال الصناعة والتصنيع بحكم توفر الكثير من الأسس والمقومات الصناعية لكن الحكم من خلال هذه النظرة السريعة ربما تغير من خلال النظرة المتأنية خاصة اذا ما علمنا أن الصناعة تحتاج الى كوادر عالية التخصص تتمتع بقدر كبير من المهارة والخبرة ، كما أن الصناعة تحتاج الى تكنولوجيا ذات مستوى رفيع ليسمح للانتاج الصناعي الدخول في دائرة المنافسة الاقتصادية في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء . إن مثل هذه الأوضاع اذن تدعونا وتغرينا الى محاولة دراسة التطور الصناعي في دول الخليج لالقاء أضواء مكثفة على المراحل التي مرت بها الصناعة ووصلت اليها ، وحتى تكتمل الصورة النهائية من خلال الصور المجزأة للدول الأربعة المشار اليها . فاننا سنستعرض التطور الصناعي في كل دولة على حدة . ثم نحاول تجميع هذه الصور في صورة واحدة نحدد ما بينها من أوجه شبه واختلاف وذلك في اطار التكامل الاقتصادي .

الفصل الثاني

الصناعة في الكويت

تحاول الكويت جاهدة شأنها في ذلك شأن بقية دول الخليج العربي ربط برامج التنمية الاقتصادية فيها بتطوير وتنشيط القطاع الصناعي . وهي إذ تسير في هذا الاتجاه فلأنها تدرك المخاطر والعيوب الاقتصادية لنظام اقتصادي يعتمد اكثر من ٩٥٪ من ناتجه القومي الاجمالي على مورد واحد هو النفط . فالاتجاه نحو الصناعة اذن هو للخروج من هذا المأزق الاقتصادي احادي الانتاج . كذلك فان الصناعة تعتبر اقتصاداً أساسياً بمعنى أنها توفر عائدات للدولة نتيجة تصدير منتجاتها بعكس بعض القطاعات التي هي من النوع الاستهلاكي الذاتي ومع ذلك فان ذلك لا يعني أن مثل هذه القطاعات لا ترتبط بالصناعة .

وقد استطاعت الكويت رغم العديد من المعوقات ان تشق طريقها في مضمار تطوير القاعدة الصناعية . والحقيقة أن بناء الصناعة في الدول النامية عملية صعبة ومعقدة . وما تواجهه الكويت من مشكلات متعددة ظهرت في دول أخرى كثيرة ومن ضمنها دول الخليج . لكن الكويت دعمت مركزها الصناعي وأصبحت تعتبر من أكثر الدول الخليجية تطوراً في تنمية قاعدتها الصناعية . وقد جاء تحسن مركزها نتيجة عدة عوامل :

(١) انها أكثر الدول الخليجية الأربعة (البحرين ، قطر ، الامارات) تطوراً من الناحية السياسية بمعنى أنها أصبحت وحدة سياسية وكيان دولة قبل

البحرين ، وقطر والامارات ، وقد أعطتها هذه الميزة مكسباً زمنياً استطاعت خلاله تنظيم أجهزتها ووضع برامج طموحه لدعم الكيان السياسي بقاعدة اقتصادية متينة .

(٢) إن رؤوس الأموال المتوفرة لدى الكويت تعطيها القدرة على توسيع قاعدتها الصناعية بدون الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي كما هو الحال مثلاً مع البحرين .

(٣) توفر الطاقة بشكل يسمح لها المضي ببرامجها الصناعية لسنوات طويلة قادمة . بينما مثل هذا العامل مثلاً بشكل عائقاً للبحرين التي تعاني من محدودية احتياطها النفطي .

(٤) توفر الأيدي العاملة المتمتعة بالخبرة والمهارة الفنية اللازمة للصناعة الحديثة والحقيقة أن الكويت بحكم قوتها الاستقطابية المرتبطة بتوفر الفرص الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة والمزايا الاقتصادية الأخرى استطاعت جذب أفضل الخبرات والكفاءات العربية في وقت مبكر .

(٥) بالاضافة الى ذلك هناك عامل السوق الذي تتميز به الكويت عن بقية الدول . فسوق الكويت يعتبر أكبر أسواق هذه الدول الخليجية الأربعة ، كما أن المستوى المعيشي المرتفع يعطي السوق قوة شرائية كبيرة لا تتوفر لدى أسواق الدول الثلاث الأخرى .

هذه الميزات أعطت الكويت وضعاً تمتاز به عن الدول الثلاثة الأخرى . ويمكن القول اذن أن الكويت هي أكثر هذه الدول تطوراً بحكم هذه العوامل المشار اليها . لكن تبقى هناك في المقابل جوانب سلبية تعيق من طموحات وتطلعات الكويت للوصول الى المستوى الصناعي المطلوب .

وقد حدد أحد الصناعيين الكويتيين المشكلات التي تعترض طريق التنمية الصناعية في الكويت في ثلاث مجموعات من القضايا : [١]

أ) القضايا المتعلقة باستراتيجية شاملة للتنمية على مستوى الدولة .

ب) القضايا المتعلقة بالهياكل التنظيمية للأجهزة المسؤولة عن تطوير الصناعة .

---

(١) عبد الباقي النوري ، التركيب الهيكلي للهيئات والمنظمات الصناعية وفعالياتها في الكويت ، **مجلة دراسات الخليج** ، المجلد الثالث (ابريل ١٩٧٧) ص ١٢ - ٢٠ .

ج) قضايا ادارة هذه الهياكل التنظيمية .

وستناقش هذه القضايا بمزيد من التفصيل في الصفحات التالية :

أ ـ أما بالنسبة للمجموعة الأولى من القضايا فهي تتركز في بعدين : البعد ا. يتعلق بتطوير قطاع النفط كونه المرتكز الحقيقي والفعلي لحاضر ومستقبل التنمية الصناعية في الكويت . والبعد الثاني يرتبط بتطوير الكويت بحيث تصبح مركزاً مالياً دولياً .

ب ـ وتتكون المجموعة الثانية من المشكلات بتعدد الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات ، وتداخل الاختصاصات فيما بينها مما يؤدي الى اعاقة البحث في المشكلات اليومية . وهذا يؤدي الى تراكمها واعاقة عملية الانسياب بين الأقسام والادارات ،ومن المشاكل الأخرى المرتبطة بالمجموعة الثانية ضعف التنسيق بين هذه الأجهزة المختلفة . وغالباً ما يؤدي هذا الوضع الى سلبيات عديدة أهمها :

١ ـ صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة التي تكون عادة أساسية في اتخاذ القرارات .

٢ ـ التناقض في تصنيف البيانات بسبب اختلاف المفاهيم الخاصة بأهداف تجميعها .

٣ ـ تكرار طلب نفس البيانات من مصادر مختلفة .

كما تواجه الكويت أيضاً مشكلة افتقار الأجهزة المسؤولة عن التنمية الصناعية الى الكفاءة الادارية والتنظيمية والفنية التي هي أعمدة الصناعة الحديثة .

ج ـ أما المجموعة الثالثة من مشكلات التنمية الصناعية فترتبط بصعوبات وعوائق عمليات اتخاذ القرارات في الأجهزة الادارية وهذا ناتج عن عدم وضوح الرؤيا لدى المسؤولين عن هذه الأجهزة . كما أن هناك مشكلات الافتقار الى المتابعة في عملية التخطيط والقرارات الضرورية لترجمة أهداف الخطة ونقلها الى حيز التنفيذ . والحقيقة أن هذه مشكلة ملحة في الكويت وبقية الدول الخليجية ليس فقط في مضمار التخطيط الصناعي وانما في بقية برامج التخطيط . أما المشكلة الثالثة ضمن هذه المجموعة فهي الناتجة عن فقدان معايير ومقاييس متفق عليها بين جميع المؤسسات لتقييم مدى تحقيق البرامج لأهدافها .

ويرجع هذا الخبير الصناعي الكويتي أسباب تخلف فعالية الهياكل التنظيمية في الصناعة الكويتية للعوامل التالية :[1] .

١ ـ عدم وجود فريق متخصص داخل ادارة الشؤون الصناعية لعمل مسح صناعي متكامل لكافة الصناعات القائمة وأوضاعها واستمرارية التعرف على المتغيرات التي تطرأ عليها بالنسبة للاستثمارات أو الطاقات الانتاجية .

٢ ـ الافتقار الى الرقابة الصناعية المستمرة ومتابعة تنفيذ المشروعات الصناعية .

٣ ـ عدم تفرغ الخبراء في كثير من الأوقات كل حسب تخصصه للقيام بواجباتهم الاستشارية بسبب التدخل في مسؤوليات الأدارات المختلفة .

٤ ـ الافتقار الى سياسة محددة المعالم وعدم الاهتمام بهذا الموضوع من قبل وزارة التجارة والصناعة .

٥ ـ عدم وجود استراتيجية محددة لدى مجلس التخطيط للمساعدة في تنمية الصناعة .

٦ ـ اهتمام غرفة تجارة وصناعة الكويت بالنشاط التجاري على حساب التنمية الصناعية .

٧ ـ الصعوبات والعوائق الادارية التي تواجه ادارة الشعبية الصناعية وتلك التي تترك آثاراً سلبية على المستثمرين الصناعيين .

وكذلك يمكن إضافة بعض المشكلات المشار اليها سابقاً كالافتقار الى التنظيم والكفاءة . فالسؤال هو هل تتوفر في هذه الادارات أفضل الكفاءات الادارية والفنية ؟ واذا لم تتوفر وهذا ما سيكون عليه الحال على الأغلب ـ فلماذا ؟ اعتقد ان هناك مجموعة من القضايا المهمة المرتبطة بالبناء الاجتماعي والنفسي للمسؤولين في هذه الأجهزة . المعروف الآن أن بعض الذين يرأسون مراكز قيادية في المؤسسات الحكومية (العامة) والخاصة لم يعينوا بسبب كفاءتهم وقدرتهم الادارية والعلمية ، وانما للحصول على المباهاة الاجتماعية . والحقيقة أن السبب الثالث يرتبط بهذه النواحي بشكل وثيق .

إن هذه الصورة التي رسمها هذا الخبير الكويتي لم تأت عفوياً أو من مجرد تصورات نظرية ، وانما دعمها بدراسة استبيانية حول مشكلات ومعوقات التنمية

---

(١) عبد الباقي النوري ص ١١ .

الاقتصادية في الكويت . وقد شمل الاستبيان شخصيات قيادية كبعض الوزراء والوكلاء المساعدين ورؤساء مجالس ادارات ومدراء عامين والعديد من رجال الأعمال والمختصين بالتنمية الصناعية .

ويمكننا هنا الاشارة الى بعض النتائج التي تدعم صورة المعوقات الصناعية في الكويت وهي كالتالي : [1] .

ـ كان هناك اتفاق جماعي كامل بين جميع الذين استبينوا (١٠٠٪) على أنه ليست هناك سياسة تصنيعية واضحة المعالم في الكويت ـ وهذا يعني عدم وجود أهداف محددة وافتقاراً واضحاً الى التخطيط الجدي .

ـ أجاب أكثر من نصف المستبينين (٥٦٪ تقريباً) بأن الأساليب المتبعة في التنمية الصناعية في الكويت لن تؤدي الى مستقبل باهر . بينما ذكر فقط حوالي (١٧٪) إن هذه الأساليب تؤدي الى مستقبل باهر . وهذا يعني أن الأغلبية من القياديين الصناعيين غير مرتاحين الى أساليب التنمية الصناعية في الكويت .

ـ أجابت الأغلبية (٥٦٪ تقريباً مقابل ٣٩٪) انه لا توجد معايير ومقاييس واضحة لتقييم عملية التصنيع في الكويت .

ـ أجابت الأغلبية أن الأجهزة الرئيسية المسؤولة لا تقوم بدورها المطلوب في التنمية الصناعية .

٦٦٪ قالوا أن غرفة التجارة والصناعة لا تقوم بمهامها لتنمية الصناعة .

١٠٠٪ قالوا ان مجلس التخطيط لا يقوم بدوره لتنمية الصناعة .

ـ كان هناك اتفاق واضح بين أغلبية المستبينين على أن الكفاءات الضرورية للصناعة غير موجودة بسبب قصور خطط التعليم الفني والتدريب .

إن هذه النتائج تأتي مؤيدة بشكل واضح لملامح الصورة التي رسمت لواقع التنمية الصناعية في الكويت .

تطور الصناعة في الكويت :

في ضوء معرفتنا وتقييمنا لعوامل قيام الصناعة المعروفة فانه يمكن القول أن

---

(٢) عبد الباقي النوري ، ص ٢٣ ـ ٢٩ .

الامكانات التي توفرت في الكويت ، وجهت النشاط الصناعي باتجاهين رئيسيين :

١ ـ تركز الاتجاه الأول حول صناعات تحويلية محدودة بحكم ضيق السوق الكويتي الذي هو المستهلك الرئيسي في مثل هذه الحالة . وتعتبر صناعات الأغذية وصناعات مواد البناء ، والصناعات المعدنية الخفيفة من أبرزها .

٢ ـ ترتكز الاتجاه الثاني من حول صناعات واسعة متطورة هدفها الأسواق الخارجية وأبرز هذه الصناعات هي الصناعات البترولية القائمة على استخراج ثروة النفط والغاز الطبيعي والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .

وسنتناول تطور الأنشطة الصناعية في الكويت من خلال هذين الاتجاهين :

أولاً : صناعات السوق المحلي :

أ ـ الصناعات الغذائية : تزايدت أهمية الصناعات الغذائية كصناعة طحن الحبوب وانتاج الدقيق ومشتقاته المختلفة ، وتشمل هذه الصناعات على صناعة السكاكر والحلويات والألبان ومشتقاتها والعلف الحيواني وصناعة حفظ السمك وتعليبه . كما نمت أهمية صناعة المشروبات وتزايدت الأهمية مع النمو السكاني وتزايد الطلب على هذه المنتجات . وهناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تستخدم في هذا المجال لقياس مدى التطور الذي شهدته هذه الصناعات ـ فمثلاً تطور عدد المنشآت للصناعات الغذائية من ٣٩٢ منشأة في عام ١٩٦٦ الى ٤٥٤ منشأة في عام ١٩٧٤ . وكانت قيمة انتاج هذه الصناعات الغذائية في عام ١٩٦٦ حوالي سبعة ملايين دينار وقفزت في بداية السبعينات الى حوالي ١٣ مليون دينار . ووصلت قيمة الانتاج في منتصف السبعينات الى حوالي ٢٣ مليون دينار . فهناك اذن نمو مضطرد في القيمة الانتاجية لهذه الصناعات . وتزايدت أيضاً قيمة الناتج من صناعة المشروبات . فقد زادت من حوالي مليوني دينار في منتصف الستينات الى حوالي أربعة ملايين في منتصف السبعينات ويبين الجدول (١) مدى التطور في هذا النوع من الانتاج الصناعي ، كذلك فقد زادت قوة العمل في هذه الصناعات بشكل ملحوظ . ففي عام ١٩٦٥ كان عدد المشتغلين بالصناعات الغذائية حوالي الفين عامل . وقد وصل العدد في عام

١٩٧٠ الى حوالي ٣٢٠٠ عامل . كما زاد عدد المشتغلين بصناعة المشروبات من حوالي ٨٤٠ عامل في ١٩٦٥ الى حوالي ألف عامل في عام ١٩٧٠ . ويبدو أن هذا العدد لم يزد في عام ١٩٧٥ بشكل ملحوظ اذ أن قوة العمل المسجلة خلال هذا العام في صناعات الأغذية والمشروبات كانت حوالي ٤٢٠٠ عامل وهو نفس العدد المسجل في عام ١٩٧٠ تقريبا[١] . وقد توزعت قوة العمل في هذه الصناعات من فئتي الكويتيين وغير الكويتيين ، فبلغ عدد العاملين الكويتيين في هذه الصناعات حوالي ١٧٠ عاملاً ، بينما كان عدد غير الكويتيين حوالي ٤٢٠٠ عاملاً ، وهكذا .

جدول (١)
عدد منشآت صناعات الأغذية والمشروبات
وقيم منتجاتها

السنة	عدد منشآت صناعات الأغذية	عدد منشآت صناعة المشروبات	قيمة انتاج صناعات الأغذية (مليون دينار)	قيمة انتاج صناعة المشروبات (مليون دينار)
١٩٦٦	٣٩٢	٥	٦,٩	٢
١٩٧١	-	-	١٢,٨	٢,٧
١٩٧٤	٤٥٤	٧	٢٢,٨	٤,٢

المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ،ص ١٧٤ .

وهكذا يبدو بوضوح أن قوة العمل الرئيسية في هذا النوع من الانتاج الصناعي هي من غير الكويتيين . وتعتبر صناعة طحن الدقيق من أهم الصناعات الغذائية القائمة حيث تنتج بالاضافة الى طحن الدقيق مشتقات مختلفة كالمعكرونة والبسكويت . وقد زاد انتاج هذه الصناعة بشكل مضطرد مما يعكس تزايداً مستمراً في الطلب على منتجاتها . فمثلاً بلغ انتاج الدقيق في عام ١٩٦٧ حوالي ٥٨ ألف طن ازداد الى حوالي ٨٠ ألف طن في عام ١٩٧١ والى أكثر من مائة ألف طن في عام ١٩٧٦ . ويبدو أن الكويت استطاعت في بعض السنوات

(١) المجموعة الاحصائية السنوية ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٨٥ ، ص ٨٧ .

تصدير بعض منتجاتها للأسواق الخارجية ففي عام ١٩٧١ صدرت الكويت حوالي سبعة آلاف طن من الدقيق . لكن هذه الكميات تتذبذب من سنة لأخرى . ففي عام ١٩٧٥ كانت جملة الصادرات من الدقيق أقل من ألف طن . بينما ارتفعت الكمية المصدرة في السنة التالية أي في عام ١٩٧٦ الى حوالي الفي طن[١] .

ب ـ صناعات مواد البناء

جاء قيام صناعات مواد البناء كاستجابة مباشرة للازدهار العمراني الذي شهدته الكويت . وارتبط هذا الازدهار العمراني بتزايد القدرة على الانفاق والاستثمار من القطاعين الخاص والعام . فالسياسة التي اتبعتها الدولة لضخ الاقتصاد الكويتي بعائدات النفط والتي برزت بشكل واضح من خلال عمليات الاستملاك ونزع الملكية والتثمين أدت الى تدفق رؤوس الاموال الى القطاع الخاص. كما أن القروض التي قدمتها الدولة بتشجيع السكان على تحسين اوضاعهم السكنية وتوزيع القسائم والاراضي أدت الى تزايد الطلب على الوحدات السكنية . وقد اضاف الى هذا الطلب زخما المشاريع الأسكانية التي تبنتها الدولة ذاتها والتي اتضحت في المناطق السكنية التي بنتها الدولة كالصباحية والرقة والشعيبة وغيرها ، هناك عامل ثالث ضاعف من الطلب على الوحدات السكنية وهو النمو السكاني السريع الذي جاء نتيجة هجرة الأيدي العاملة المستمرة الى الكويت . كل هذه العوامل وفرت سوقا واسعة لقيام صناعات مواد البناء . وبالأضافة الى عامل السوق فإن توفر الطاقة الرخيصة وبعض المواد الاولية ادى الى تطوير سريع لهذه الصناعات . كما ان الايدي العاملة لم تكن مشكلة حيث ان القوة لجذبها كانت متوفرة بشكل دائم . الصورة العامة لتطور هذه الصناعات يمكن رسمها من خلال البيانات المتعلقة بمنتجاتها المختلفة خلال فترات زمنية متباينة. من اهم هذه الصناعات صناعة الطابوق والأسمنت والبلاط والموزاييك والأنابيب المعدنية والعازلة . فإذا اعتبرنا قطاع التشييد والبناء مثلا لهذه الصناعات فقد تزايدت القوة العاملة من حو لي ٨ آلاف شخص في عام ١٩٥٧ الى حوالي ٢٨ ألف في عام ١٩٦٥ والى حوالي ٣٢ ألف في عام ١٩٧٥ .

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٦٩ .

وقدر عدد المؤسسات العاملة في التشييد والبناء في عام ١٩٧٣ بحوالي ٤ آلاف مؤسسة . ومن المحتمل أن لا يكون قد زاد العدد في السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ .

وفي مجال الانتاج الصناعي فقد شهدت الصناعات المختلفة المنضوية تحت هذا التصنيف انتاجا متزايدا . فمثلا تزايد انتاج الطابوق في الكويت من حوالي ٨٧ الف متر مكعب في عام ١٩٦٧ الى حوالي ٢١٤ الف متر مكعب في عام ١٩٧٦ . الا ان الملاحظ أن مرونة الطلب تركت آثارها على تذبذب الانتاج . فاكثر السنوات انتاجا كانت سنة ١٩٧٢ حيث انتجت حوالي ٢٣٠ الف متر مكعب . والحقيقة ان هذا التذبذب يعكس العرض والطلب في سوق الاسكان . بالاضافة الى ذلك ازداد انتاج الجير من حوالي الف طن في ١٩٦٧ الى حوالي ١٢ الف طن في عام ١٩٧٦ . من المنتجات الاخرى المهمة هي الاسمنت . ففي عام ١٩٧٢ انتجت الكويت حوالي ١٠٠ الف طن من الاسمنت من الانواع المختلفة . وفي عام ١٩٧٤ ارتفع الانتاج الى حوالي ٤٠٠ الف طن . ويجب الاشارة هنا إلى ان انتاج الاسمنت قبل عام ١٩٧٤ كان على شركة الاسمنت الكويتية . الا انه في هذا العام دخل الى السوق انتاج الاسمنت من شركة الصناعات الوطنية . وبلغ مجموع انتاج الشركتين في عام ١٩٧٦ اكثر من نصف مليون طن[١] .

من الصناعات الاخرى المرتبطة بمواد البناء صناعة الانابيب التي قفزت من حوالي ٢٧ الف طن في عام ١٩٧٣ الى حوالي ٣١ الف طن في عام ١٩٧٦ . كذلك فقد ارتفع انتاج صناعة الانابيب المعدنية في الكويت من ٣٠ الف طن في عام ١٩٧٢ الى حوالي ٦٥ الف طن في عام ١٩٧٦ . الظاهرة المهمة التي ميزت هذه الصناعات هي قدرتها على التصدير . فمثلا صدرت الكويت في عام ١٩٧٣ حوالي ستة الاف طن من انابيب الاسمنت وفي عام ١٩٧٥ وصلت كمية الصادرات الى ١٧ الف طن . وكذلك الحال بالنسبة الى الانابيب المعدنية ، فقد تزايدت صادراتها هي الاخرى بل ان حجم الصادرات من هذه الصناعات كان

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٤٥ .

يفوق المبيعات المحلية . وهذه ملاحظة يجب توجيه العناية والاهتمام اليها خاصة واننا بنينا توقعاتنا على اساس ان معظم هذه الصناعات موجهة للسوق المحلي . صادرات الانابيب المعدنية زادت من ٢٠ الف طن في عام ١٩٧٢ الى ٤٧ الف طن في ١٩٧٦ [١] .

جـ ـ صناعات اخرى متفرقة

هناك صناعات تحويلية اخرى كثيرة في الكويت ولكنها ذات اهمية اقل من الصناعات السابقة من الامثلة على ذلك صناعة الموبيليا والاثاث وصناعة الورق ومنتجاته وصناعة المنسوجات والملابس والصناعات المعدنية وصناعات البلاستيك والزجاج وغيرها . فصناعة الموبيليا والاثاث كانت تتكون من ٢٧٧ منشأة في عام ١٩٦٦ ثم زادت الى ٥٠٩ منشأة في عام ١٩٧٤ . وزادت قيمة منتجاتها من حوالي ثلاثة ملايين دينار في عام ١٩٦٦ الى حوالي ثمانية ملايين دينار في عام ١٩٧٤ . اما صناعة الملابس فقد زاد عدد منشآتها من ٨٧٧ منشأة في عام ١٩٦٦ الى ١١٣٥ منشأة في عام ١٩٧٤ . وزادت قيمة هذه المنتجات من حوالي ثلاثة ملايين دينار الى حوالي ١٨ مليون دينار بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤ . وقد بلغ عدد العاملين في صناعة الاثاث والموبيليا في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٣٣٠٠ عاملا . بينما وصل عدد العاملين في صناعة الملبوسات الى حوالي اربعة الاف عامل [٢] .

ثالثا : الصناعات التصديرية او صناعات الاسواق الخارجية

أ ـ صناعة استخراج النفط ومشتقاتها

البيانات عن هذا القطاع الصناعي متوفرة وبشكل تفصيلي للراغبين في المزيد من الدراسة والاستقصاء . ولا نعني بتوفر البيانات ان هناك بنك معلومات ، وانما هناك مجموعة جيدة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لوصف وتقييم مدى التطور الذي شهده هذا القطاع الصناعي .

---

(١) نفس المصدر ،

(٢) نفس المصدر ، ص ١٧٤ .

وحتى لا نكرر الكثير من البيانات ونلجأ الى حشوها في جداول مملة فسنحاول اعطاء صورة مختصرة عن عمليات انتاج النفط وصناعات اشتقاق هذه المنتجات ثم تصديرها الى الاسواق الخارجية .

المحاولات الاولى للتنقيب عن النفط في الكويت بدأت في عام ١٩٣٤ الا ان استخراجه وتصديره لم يبدأ الا في عام ١٩٤٦ وبلغ مقدار النفط المستخرج في عام ١٩٤٦ حوالي ستة ملايين برميل كان ايرادها اقل من مليون دينار . ووصل الانتاج في عام ١٩٤٧ الى حوالي ١٦ مليون برميل درت للدولة دخلا قدر بحوالي ٢,٢ مليون دينار حوالي ١٢٦ مليون برميل بلغت ايراداتها حوالي ١٢ مليون د . ك . ثم تصاعد الانتاج وزادت الايرادات باضطراد . ففي عام ١٩٥٥ وصل الانتاج الى حوالي ٤٠٣ مليون برميل . ووصلت الايرادات في هذا العام الى ٢٨٢ مليون دينار . وفي عام ١٩٥٩ بلغ الانتاج ٥٢٦ مليون برميل كانت قيمة دخلها للدولة ٤٠٥ مليون د . ك [١] . اما خلال الستينات فقد شهد قطاع استخراج النفط توسعا اكبر حيث منحت امتيازات البحث والتنقيب عن النفط الى شركة الزيت العربية المحدودة التي اكتشفت النفط في عام ١٩٦٠ [٢] ، كما منحت امتيازات اخرى لشركة كويت شل .

---

(٢) محمد علي الفرا ، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، ٧٣ ، ص ١٣١ .

(٣) انظر محمود اليحيى ، صناعة تكرير النفط ، بحث مقدم الى الندوة الوطنية عن تطبيق العلم والتكنولوجيا للتنمية ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ١٩٧٨ ، ص ٤ .

جدول (٢)

تطور صناعة استخراج النفط في الكويت

السنة	الانتاج بملايين البراميل	ايرادات الدولة من النفط بالمليون د . ك
١٩٤٦	٥,٩	٠,٨
١٩٥٠	١٢٥,٧	١٢,٤
١٩٥٥	٤٠٢,٨	٢٨٢
١٩٦٠	٦١٩,٢	٤٦٥
١٩٦٥	٨٦١,٤	٦٧١
١٩٧٠	١٠٩٠,٦	٨٩٧
١٩٧٣	١١٠٢,٥	*١٤٤٦,٦
١٩٧٤	٩٢٩,٣	*٢٦٦٢
١٩٧٦	٧٨٥,٢	*٢٢٩٤

*** الأرقام تقريبية وتشير الى مساهمة المناجم والمحاجر في الناتج المحلي الاجمالي انظر المصدر التالي .**

المصدر :

المجموعة الاحصائية السنوية ،١٩٧٧ ،ص ١٣٤ .

ان هذه الامتيازات والاكتشافات اضافت الى القدرة الانتاجية من النفط وأدت الى تزايد عائدات الدولة . ففي عام ١٩٦١ بلغ انتاج النفط ٦٣٣ مليون برميل بلغت قيمتها ٤٦٥ مليون د . ك . وفي عام ١٩٦٥ قفز الانتاج بشكل سريع الى ٨٦١ مليون برميل . وزاد دخل الكويت الى ٦٧١ مليون د . ك . وسجل عام ١٩٧٠ انتاجا كبيرا حيث بلغ الانتاج السنوي حوالي ١٠٩٠ مليون برميل كانت قيمة عائداتها حوالي ٩٠٠ مليون دينار كويتي[١] .

(١) الفرا ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .

ثم اخذت سياسة الدولة بالتبدل حيث ان عملية استنزاف النفط قد ادت الى ظهور آراء تدعو الى تخفيض الانتاج للمحافظة على الثروة لأطول عدد ممكن من السنوات . كما أن تزايد اسعار النفط في اعقاب حرب اكتوبر قد ساعدت الدولة على تخفيض الانتاج والمحافظة على دخل عال للاستمرار في تنفيذ مشاريع التنمية المختلفة . ففي عام ١٩٧٤ بلغ الانتاج ٩٢٩ مليون برميل ، وفي عام ١٩٧٦ انخفض الى ٧٨٥ مليون برميل[١] . وتزيد ايرادات النفط في الوقت الحاضر عن ثلاثة الاف مليون د . ك سنويا . ويبين لنا الجدول (٢) تطور صناعة استخراج النفط في الكويت .

ب ـ صناعة تكرير النفط وتسييل الغاز

هناك عدة مصافي لتكرير النفط في الكويت هي :

١ ـ **مصفاة الاحمدي** : كانت صناعة تكرير النفط في الكويت محدودة . وقد انشأت اول مصفاة لتكرير وانتاج مشتقات النفط في عام ١٩٤٩ في الاحمدي بطاقة انتاجية مقدارها ٢٥ الف برميل يوميا . وقد وسعت طاقات مصفاة الاحمدي باستمرار . ففي عام ١٩٥٨ اضيفت وحدتان فارتفع الانتاج الى ١٩٠ الف برميل يوميا . وفي عام ١٩٧١ وصل الانتاج اليومي الى ١٣٥ الف برميل ، اما في الوقت الحاضر فتبلغ الطاقة الانتاجية حوالي ٣٠٠ الف برميل يوميا .

٢ ـ **مصفاة ميناء عبد الله** : انشأت هذه المصفاة شركة نفط الوفرة (امن اويل سابقا) . ففي عام ١٩٥٨ انشأت اول مصفاة بطاقة انتاجية يومية مقدارها ٣٠ الف برميل . وفي عام ١٩٦٢ وصل الانتاج الى ١١٠ الاف برميل يوميا . اما في الوقت الحاضر فتبلغ طاقة المصفاة ١٤٤ الف برميل يوميا . اي ان مجموع الطاقة الانتاجية لمصفاتي الاحمدي وميناء عبد الله تصل الى ٤٤٤ الف برميل يوميا .

---

(١) انظر المجموعة الاحصائية السنوية ، المصدر السابق .

٣ ـ **مصفاة الشعيبة** : وقد انشأتها شركة البترول الوطنية عام ١٩٦٥ . وقد بدأت بطاقة مقدارها ٩٥ الف برميل يوميا . اما الآن فتصل طاقة المصفاة الى ٢٠٠ الف برميل يوميا . وهكذا نجد ان الطاقة الانتاجية لصناعة تكرير النفط في الكويت تصل الى حوالي ٦٥٠ الف برميل يوميا[١] وهذا يعني ان بامكان الكويت تكرير حوالي ثلث انتاجها من النفط . وهذا يعني أن حوالي ثلثي الانتاج النفطي يصدر على شكل مادة خام .

بالاضافة الى تكرير النفط هناك صناعة تسييل الغاز التي بدأ بها عام ١٩٦٠ . وقد بدأت عملية تسييل الغاز بوحدة صغيرة ذات طاقة انتاجية مقدارها ٢٠٠ برميل يوميا . وقد وسعت هذه الصناعة بحيث ارتفع الانتاج الى ٨٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٦٧ . وفي عام ١٩٧١ وصل الانتاج الى ٩٠ الف برميل يوميا . وهناك الآن مشروع تسييل الغاز الذي يعتبر من اكبر المشاريع النفطية حيث يهدف الى الاستفادة من ثروة الغاز الطبيعي التي كانت تحترق هباء . ومن المتوقع ان تصل الطاقة الانتاجية لهذا المشروع الذي من المؤمل البدء في انتاجه في عام ١٩٧٨ الى حوالي ٢٠٠ الف برميل يوميا[٢] .

جـ ـ الصناعات البتروكيماوية

انبثقت الصناعات البتروكيماوية كنتيجة حتمية لادراك الكويت لاهمية التصنيع القائم على النفط والغاز الطبيعي . وقد جاء هذا الادراك نظرا لافتقار الكويت للمصادر الاخرى البديلة وذات الاهمية في النشاط الصناعي . ونظرا لامكانية انتاج مئات المنتجات البتروكيماوية وبسبب استمرار تزايد الطلب على مثل هذه المنتجات ، فان الظروف توفرت لاقامة مثل هذه الصناعات في الكويت . هناك عوامل ادت إلى تكثيف الجهود لبناء قاعدة الصناعات البتروكيماوية في الكويت اهمها الرغبة في استغلال الغاز الطبيعي الذي كان يحترق ويضيع في الجو مسببا خسارة قومية فادحة لهذه الثروة القيمة .

---

(١) محمود اليحيى ، المصدر السابق ، ص ٣ ـ ٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٦ .

فالصورة التي كانت قائمة قبل البدء بالاستغلال المكثف للغاز توضح مدى الخسارة الفادحة التي كانت تتعرض لها الكويت . على سبيل المثال في عام ١٩٦١ قدر جملة المستخرج من الغاز الطبيعي بحوالي ٣٠٤ بلايين قدم٣ . لكن الذي استغل من هذه الكمية حوالي ٤٦ بليون قدم مكعب اي اقل من سدس الكمية المستخرجة . وكانت النتيجة ضياع ثروة من الغاز الطبيعي في ذلك الوقت يقدر بحوالي ٢٥٧ بليون قدم٣ . وعلى الرغم من تزايد استغلال الغاز الا ان كمية كبيرة منه بقيت بدون تصنيع . ففي عام ١٩٧٠ مثلا استخرج من الكويت ٥٧٠ مليون قدم٣ ضاعت هباء منثورا . لكن الصورة اخذت تتحسن فيما بعد حيث تم في عام ١٩٧٤ استخراج حوالي ٤٦٧ بليون قدم٣ من الغاز الطبيعي فقد منها بالاحتراق حوالي ٢١٥ بليون قدم٣ أي اقل من النصف . وكانت الكمية المستغلة حوالي ٢٥١ بليون قدم٣ . وكما ذكرنا في صناعة تسييل الغاز ، فان المشروع المقترح سيحد الى درجة كبيرة من ضياع هذه الثروة[١]

امكانيات الصناعات البتروكيماوية في الكويت

١ ـ الامكانيات الاقتصادية (رأس المال ، المادة الخام ، الطاقة)

تتوفر في الكويت عدة مقومات اساسية لقيام صناعات بتروكيماوية فيها . فالمادة الخام ممثلة بتوفر احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي تعتبر عنصرا مهما في تشجيع قيام هذه الصناعة . ويقدر احتياطي الكويت من النفط بحوالي ٦٨ الف مليون برميل . بينما يقدر احتياطها من الغاز الطبيعي بحوالي ٤٠ مليون مليون قدم مكعب[٢] . ويعتقد بأن كمية الاحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود تكفي لمدة ٢٠٠ عام . وتشكل مادة النفط والغاز الطبيعي مصادر رخيصة للطاقة . والحقيقة ان قيام صناعات بتروكيماوية في الكويت يعتمد على رخص النفط والغاز الطبيعي . وهذا يعطي الكويت قدرة كبيرة على المنافسة في اسواق صناعة البتروكيماويات . وقد بينت احدى الدراسات في اوائل الستينات أن نسبة

---

(١) المجموعة الاحصائية السنوية ، المصدر السابق .

(٢) دليل البترول العربي ، بيروت لبنان ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، ص ٣٤٦ .

تكاليف الغاز الطبيعي الذي هو عماد الصناعات البتروكيماوية تقل بنسبة كبيرة عن مثيلتها في اوروبا . وتصل هذه النسبة احيانا الى ١١ الى ٦٦ ، فمثلا يكلف انتاج الهيدروجين في الكويت ١١٪ من مجموع التكاليف اليومية بينما يكلف في اوروبا الغربية بنسبة ٦٠٪ . وبينما تكلف الامونيا ٣ ـ ٤٪ من كلفة الانتاج اليومي في الكويت تصل في اوروبا الى حوالي ٣٠٪ . ويوضح الجدول (٣) من نسبة تكاليف المواد المنتجة من الغاز الطبيعي بالنسبة الى التكاليف الاجمالية في كل من الكويت واوروبا . ويبرز هذا الجدول بشكل واضح ان تكلفة الانتاج في اوروبا هي اكبر مما هي عليه في الكويت بعدة مرات . وهذا كما ذكرنا عامل ايجابي في خصائص الصناعة البتروكيماوية في الكويت .

٢ ـ التكنولوجيا والمهارات

ان اهم ما تحتاجه هذه الصناعات الوسائل التكنولوجية المتطورة والايدي العالية المهارة والتدريب . ويشير احد الخبراء الصناعيين الى ان الصناعة وعملية التصنيع تحتاج الى ما يلي بشكل مكثف[١] :

١ ـ توفر مستوى عال من الكفاءة في القطاعات الاقتصادية غير الصناعية لتكون مكملة لعملية التصنيع .

٢ ـ توفر الايدي العاملة المدربة القادرة على تشغيل الصناعات الحديثة .

٣ ـ وجود كفاءات ادارية واستثمارية قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها .

---

(١) Kuznets ,Economic Growth and Structure (N .Y . Norton and Co .1975) ,P .197 . Simon

جدول (٣)

نسبة تكاليف الغاز الطبيعي الى التكاليف الاجمالية

خطوات الانتاج	المادة المنتجة	نسبة تكاليف الغاز الطبيعي الى التكاليف الاجمالية	
		الكويت	اوربا الغربية
تجزئة الغاز الطبيعي	ايثين	١٣	٦٥
تكسيره	ايثيلين	٩-١٠	٥٥
التأكسد	استيالد يهاد	٦	٤٠
التكثيف والهدرجة	بوتانول	٤	٢٨
الاسترة	بوتيلاسيتيت	٢-٣	١٨

المصدر :

Shuaiba Industrial Development Board ,Petrochemical Industry and the Possibilities of its development in the Arab World ,Kuwait ,1969 ,P .55 .

والحقيقة ان الصناعات البتروكيماوية تحتاج الى مثل هذه الكفاءات والايدي المدربة بشكل مكثف . كما ان قدرة هذه الصناعات على المنافسة تعتمد على امكاناتها في تحقيق ومتابعة التطور التكنولوجي في جميع مراحل الانتاج . والملاحظ ان التطور السريع الذي تحقق في تكنولوجية هذه الصناعات يجعل بعض العمليات الصناعية التي مضى عليها بضع سنوات قديمة . فملاحقة ومتابعة التطورات التكنولوجية في هذه الصناعة مهمة للعوامل التالية[١] :

---

(١) أمين حلمي كامل ، التعاون العربي المشترك في مجال الصناعات البتروكيماوية « دليل البترول العربي ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٧ . انظر أيضاً د . خالد علام ، المتطلبات التكنولوجية للتخطيط في الوطن العربي (مؤتمر التنمية الصناعية ، الكويت ، ١٩٧١ . أيضاً . عبد الله البنعلي ، الصناعات البتروكيماوية في الكويت ، **الندوة الوطنية عن تطبيق العلم والتكنولوجيا للتنمية** ،الكويت ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، ١٩٧٨ .

١ ـ تمتاز الصناعات البتروكيماوية بمعدل كبير للنمو نتيجة للمعدل الكبير في استهلاك المنتجات البتروكيماوية .

٢ ـ كبر حجم الاستثمار للوحدات الاقتصادية الصغرى .

٣ ـ الامكانات الواسعة لانتاج مئات المشتقات .

٤ ـ كبر حجم الطاقة الانتاجية .

٥ ـ الحاجة الى الاسترجاع السريع لتكاليف الابحاث الباهظة عن طريق النسبة العالية للمبيعات الى الاستثمار .

وقد أدت التطورات التكنولوجية السريعة التي ادخلت في هذه الصناعات الى تحسن الطرق المتبعة في انتاج واكتشاف مواد جديدة . فمثلا استطاعت بعض المعامل الايطالية تطوير طريقة جديدة لانتاج اكسيد الايثيلين وانتاج البولي ايثيلين المنخفض الكثافة . كما استطاعت احدى الشركات اليابانية (تاكيدا) تطوير طريقة جديدة ورخيصة لانتاج الايزوبرين المهم في انتاج المطاط . كما قام معهد البترول الفرنسي بتطوير طريقة جديدة لتكسير النافتا مما يؤدي الى زيادة معدل انتاج الايثيلين وانخفاض تكاليف انتاجه .

فالذي يمكن استنتاجه اذن ان مستقبل الصناعات البتروكيماوية في الكويت يعتمد الى حد كبير على قدرتها في تطوير مواردها النفطية من ناحية وعلى تطوير قدراتها التكنولوجية في مجال الابحاث العلمية . ويعتقد احد الخبراء العرب ان التكنولوجيا رغم اهميتها لا تشكل عائقا امام تطوير الصناعات البتروكيماوية . وهو يذكر في هذا المجال : « حيث يتوفر التأهيل والحافز لا يمكن ان يوجد احتكار للمهارة . فليس هناك حدود للمهارة طالما لا توجد حدود للعقل البشري . واضرب مثالا لتأكيد رأي هذا بتشغيل معمل هدرجة الزيت في مصفاة الكويت حيث تولدت المهارة المطلوبة بالتعليم والتدريب . . . وكما اظهرت التجربة من قبل في تشغيل المعامل البتروكيماوية الضخمة في جميع الدول الصناعية سيكون هناك دائما مشاكل تشغيل . ولكن هذه المشاكل ستجد الحلول اللازمة بتكاليف

مناسبة على امتداد عمليات التنمية والتطوير »[1] .

٣ ـ اسواق المنتجات البتروكيماوية

عند الاشارة الى هذا العامل المهم ، فانه لا بد من اخذ ثلاثة انواع من الاسواق في الاعتبار . فهناك السوق المحلية التابعة للبلد المنتج . وهناك السوق العربية المحيطة بالكويت . ومن ثم السوق العالمي . والذي يهمنا هنا بشكل رئيسي الاسواق العالمية التي يمكن ان تستهلك معظم مشتقات المنتجات البتروكيماوية . والحقيقة أن الاسواق عامل مهم خاصة في مجال المنافسة مع منتجات الدول الاخرى . وتركيزنا على الاسواق العالمية يرجع الى محدودية السوق المحلي في الكويت الذي لن يستهلك الا نسبة ضئيلة جدا . اما السوق العربي فامكانياته هو الآخر محدودة بسبب تعدد المشروعات البتروكيماوية في اكثر من بلد عربي كالسعودية والبحرين وقطر والعراق ومصر وليبيا والجزائر . لكن رغم هذه المعوقات التسويقية في الوطن العربي ، الا أن امكانياته الاستهلاكية واسعة باتساع رقعة هذا الوطن . وهناك بيانات توضح تزايد الطلب في السوق العربية على المنتجات البتروكيماوية .

فعلى سبيل المثال قدر استهلاك الوطن العربي من البتروكيماويات الاساسية في عام ١٩٧٥ حوالي ٢٧٦ الف طن . ومن المتوقع أن يصل حجم الطلب في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٤١٣ الف طن . كذلك فقد استهلك الوطن العربي من المواد البلاستيكية حوالي ٨٢ الف طن في عام ١٩٧٠ . ووصل الاستهلاك الى ١٧٤ الف طن في عام ١٩٧٥ ومن المتوقع ان يصل الى حوالي ٤٣٨ الف طن في عام ١٩٨٠ . وفي مجال صناعة المطاط الصناعي استهلك الوطن العربي حوالي ٣٩ الف طن في عام ١٩٧٠ وارتفع الاستهلاك الى ٨٠ الف طن في عام ١٩٧٥ . ومن المتوقع أن يصل الطلب في عام ١٩٨٠ الى ١٠٩ الاف طن . أما بالنسبة للالياف

---

(١) عبد العزيز الوتاري ، « مستقبل الصناعات البتروكيماوية في بلدان منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول » النفط والتعاون العربي ، المجلد ١ (١٩٧٥) ، ص ٣٣ .

التركيبية فقد وصل حجم الاستهلاك في عام ١٩٧٠ الى ٢٠ الف طن ، والى ٥٠ الف طن في عام ١٩٧٥ . ومن المتوقع ان يصل الطلب على هذه المنتجات الى ١٠٠ الف طن في عام ١٩٨٠[١] . ويوضح الجدول (٤) الطلب المتوقع على المنتجات البتروكيماوية المختلفة في الوطن العربي . هذا بالنسبة للاسواق العربية . أما بالنسبة للاسواق العالمية الخارجية فالوضع يختلف وهناك فرص واسعة لتسويق المشتقات البتروكيماوية .

ان البحث عن أسواق خارجية لتسويق المنتجات البتروكيماوية الكويتية لا بد وان يقترن بسياسة عربية تعاونية في هذا المجال والا فإن غياب مثل هذا التعاون والتنسيق

(٢) دليل البترول العربي ، بيروت ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، ص ٤٠١ .

جدول (٤)

استهلاك الاسواق العربية من البتروكيماويات وتوقعاتها (بالاطنان)

المادة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	نسبة الزيادة السنوية المتوقعة بين ٧٠ ـ ١٩٨٠
١) البتروكيماويات الاساسية :				
ايثيلين	-	١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	-
بروبيلين	-	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	-
بيمتاراين	-	٢٨٠٠٠	٤٥٠٠٠	-
عطريات	-	٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-
المجموع	-	٢٧٦٠٠٠	٤١٣٠٠٠	-
٢) مواد بلاستيك :				
البولي ايثيلين	٣٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٥٧٠٠٠	٪١٨
البولي فينيل كلوريد	٤٤٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٪١٣
البولي بروبلين	-	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٪٢٤,٥
المجموع	٨٢٠٠٠	١٧٤٠٠٠	٣٤٨٠٠٠	
٣) المطاط الصناعي :				
ستيرين بيوتاداين	٢٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٨٠٠٠	-
بولي بيوتاداين	١١٥٠٠	٢٠٠٠٠	٣١٠٠٠	٪٨,٤
اسود الكربون	-	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	
المجموع	٣٩٥٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠	
٤) المنظفات الصناعية :	٢٠٦٠٠	٣٦٠٠٠	٥٣٠٠٠	
٥) الالياف التركيبية :				
البولي اميد	٩٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	
البولي استر	٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٪١٢
البولي اكريلك	٣٠٠٠	٧٠٠٠	١٥٠٠٠	
المجموع	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

المصدر : دليل البترول العربي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، بيروت ـ لبنان ، ص ٤٠١

جدول (٥)

استهلاك واحتياجات العالم من الاسمدة الازوتية

(الاف الاطنان)

المنطقة	الانتـــاج			الاستهـــلاك		
	٦٥ / ٦٦	٧٠ / ٧١	٧٥ / ٧٦	٦٥ / ٦٦	٧٠ / ٧١	٩٧٥ / ٧٦
المناطق المتقدمة	١٧٤٢٥	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٤٦٧٥	٢٣٠٠٠	٣٥٠٠٠
المناطق المتخلفة	١٤٣٠	٣٤٠٠	٦٦٠٠	٢٧١٥	٥٢٠٠	٩٠٠٠
آسيا	٦٨٠	١٨٥٠	٤٠٠٠	١٤٩٥	٣٠٠٠	٥٥٠٠
افريقيا	٢٤٠	٨٠٠	١٦٠٠	٥٤٠	١٢٠٠	٣٠٠٠
امريكا اللاتينية	٥١٠	٧٥٠	١٠٠٠	٦٨٠	١٠٠٠	١٥٠٠
المجمـــوع	١٨٨٥٥	٣٠٤٠٠	٤٦٦٠٠	١٧٣٩٠	٢٨٢٠٠	٤٤٠٠٠

المصدر : Shuaiba Industrial Development Board, P. ١٩

سيؤدي الى المنافسة والمضاربة بين الدول العربية المنتجة . المهم ان الاسواق العالمية ستكون بحاجة متزايدة خلال السنوات القادمة للمنتجات البتروكيماوية بأنواعها المختلفة . فالتقديرات العالمية المتعلقة بحاجة الاسواق لمنتجات الاسمدة الآزوتية تضعها في حدود ٥٥ مليون طن في عام ١٩٨٠ . والحقيقة أن نظرة سريعة للطلب العالمي على الاسمدة الازوتية تعطينا دليلا على التزايد المضطرد في الطلب عليها . ففي الوقت الذي بلغ فيه الاستهلاك في عام ١٩٦٥ حوالي ١٧ مليون طن ارتفع الاستهلاك الى ٢٨ مليون طن في عام ٧٥ . ويوضح الجدول (٥) ان الدول المتقدمة هي اكثر الاسواق العالمية استهلاكا للاسمدة الآزوتية . ففي الوقت الذي استهلكت فيه الدول المتقدمة في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٥ مليون طن من الاسمدة الازوتية لم تستهلك الدول المتخلفة سوى تسعة ملايين طن[١] .

ان هذا الطلب المتزايد على المنتجات البتروكيماوية المختلفة يشير الى

(١) Shuaiba Industrial Development Board, op. cit, P. 18.

الامكانيات الواسعة المتوفرة في الاسواق العالمية امام المنتجات البتروكيماوية العربية . ومع ذلك فان على الدول العربية ان لا تغرق في التفاؤل في هذا المجال اذ انها ليست الدول الوحيدة التي تخطط لهذا النوع من الصناعات . كما انها ستواجه منافسة شديدة في الاسواق العالمية التي تخطط لهذا النوع من الصناعات . بحكم التطور التكنولوجي الذي تتمتع به الدول المتقدمة عليها . فالبيانات المتوفرة لدينا توضح تزايداً مستمراً في المشاريع البتروكيماوية في العام ففي عام ١٩٧١ قدر عدد المشاريع البتروكيماوية في العام بحوالي ٤٨٤ مشروعاً . وقد ارتفع العدد الى ٥٨٦ مشروعا في عام ١٩٧٣ والى ٧٠٣ مشاريع في عام ١٩٧٤ . كما يلاحظ أن عدد المشاريع في افريقيا والمشرق العربي زادت من ١٧ مشروعاً في عام ١٩٧١ الى ٥٩ مشروعاً في عام ١٩٧٤[٢] .

ان دعوتنا لعدم الاغراق في التفاؤل تستند الى هذه الحقائق البيانية بالاضافة الى العوامل التالية :

١ ـ احتمال تكون فائض كبير من الصناعات البتروكيماوية يعجز الطلب في الاسواق العالمية عن امتصاصها وبالتالي يؤدي الى ركود هذه الصناعات .

٢ ـ المنافسة الشديدة التي ستواجهها الدول العربية من الدول الاسيوية والافريقية والامريكية . هذا بالاضافة الى الدول الاوروبية .

٣ ـ القدرات المحدودة للدول العربية في المجالات التكنولوجية والمزايا العديدة التي تتمتع بها الدول الصناعية المتطورة في هذه الناحية .

٤ ـ احتمال تغير الظروف المستقبلية التي تبنى على اساسها عادة التوقعات الانتاجية . فاذا تغيرت الظروف ولم تكن في صالح هذه الدول فانها ستواجه مشكلات عديدة .

ان هذه الاحتمالات والتوقعات تفرض على العالم العربي وخاصة الدول النفطية ان تتعاون فيما بينها وتخطط على اساس مشاريع اقتصادية وصناعية مشتركة وليس على شكل انفرادي . وقد اشرت في بحث سابق الى هذه الاهمية عندما اوضحت : « والحقيقة الواضحة هي أن التخطيط في الوطن العربي كان يتميز

(٢) امين حلمي **المصدر السابق** ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨

حتى عهد قريب بالانفرادية مما كان له اثر سلبي على تطور الصناعات البتروكيماوية فيه . فعلى الرغم من ان الانتاج سيكون موجها بالشكل الرئيسي الى الاسواق العالمية ، الا ان الدراسات المتعلقة بالمنتجات البتروكيماوية لا تستطيع اغفال اهمية السوق العربية . وبدون تحقيق نوع من التكامل الانتاجي بين الدول العربية في مجال الصناعات البتروكيماوية ، وبدون تنمية قدرة السوق العربية على الاستهلاك ، فان هذه الصناعات ستواجه مشاكل عديدة على المدى البعيد »[1] .

تطور الصناعة البتروكيماوية في الكويت

تبلورت المحاولات الجدية لاقامة الصناعات البتروكيماوية في الكويت عن انشاء منطقة صناعية متكاملة في منطقة الشعيبة . وقد اختير موقع الشعيبة على اساس توفر عدة مقومات اساسية منها قرب مصادر الطاقة والمادة الخام وتوفر ميناء ملائم لاستقبال السفن . وقد تم انشاء منطقة الشعيبة في بداية الستينات ، وفي عام ١٩٦٤ صدر مرسوم بتعيين هيئة خاصة للاشراف عليها . ويتكون مشروع الشعيبة من قسمين رئيسيين هما المرافق العامة والمشاريع الصناعية . ويتكون القسم الاول من محطة لتوليد الكهرباء ومحطة لتقطير المياة ومشروع للتبريد ، ثم ميناء الشعيبة وخدماته حيث انه يستوعب خمس سفن في آن واحد . كما انشيء رصيف للزيت يستوعب ناقلتي نفط حمولة كل منهما ٦٥ الف طن بالاضافة الى ذلك هناك مشروع تجميع الغاز المستخدم في توليد الكهرباء وفي صناعة المشتقات البتروكيماوية . اما القسم الثاني فيتكون من الصناعات المختلفة كصناعة الاسمنت والصناعات البتروكيماوية . والصناعات البترولية المختلفة وصناعة الاسمدة الكيماوية والصناعات البتروكيماوية الاخرى .

وتعتبر صناعة الاسمدة الكيماوية اهم الصناعات البتروكيماوية القائمة حاليا في المنطقة . وكانت بداية هذه الصناعات مع قيام شركة الصناعات البتروكيماوية في عام ١٩٦٣ برأس مال قدره ١٦ مليون د . ك . وفي عام ١٩٦٤ اسست شركة الاسمدة الكيماوية الكويتية . وتتألف صناعات الاسمدة الكيماوية

---

(١)عبد الاله ابو عياش . امكانيات ومستقبل الصناعات البتروكيماوية في الكويت « دراسة **مقدمة لندوة البترول والآفاق المستقبلية** ،بغداد ١٩٧٦ ، ص ١٠ ،-نشرت الدراسة في مجلد خاص اصدره معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، ١٩٧٧ . . انظر ص ١٩١٧ .

من أربعة وحدات .

١ ـ وحدة مصنع الامونيا السائلة . وقد بدأ هذا المصنع بانتاجية يومية مقدارها ٤٠٠ طن . الا ان طاقة هذه الوحدة يمكن ان ترتفع الى ٨٨٠ طنا في اليوم . ومن المتوقع ان توسع هذه الوحدة ليصبح انتاجها ١٥٠٠ طن في اليوم .

٢ ـ وحدة صناعة حامض الكبريتيك التي تعمل بطاقة يومية مقدارها ٤٠٠ طن .

٣ ـ وحدة صناعة سلفات الامونيا ، وتبلغ الطاقة الانتاجية حوالي ٥٠٠ طن يوميا .

٤ ـ وحدة صناعة سماد اليوريا . وقد بدأ الانتاج بمعدل ٥٥٠ طنا في اليوم ، ومن المتوقع ان تصل طاقته الانتاجية الى ١٤٠٠ طنا في اليوم .

مؤشرات الانتاج من هذه الوحدات الصناعية تشير الى ان نمو مستمر ، الا ان هناك تذبذبات واضحة سواء في قطاع الانتاج أو قطاع التصدير . وليس من شك في أن هذا التذبذب يعكس هبوطاً وتصاعداً في الطلب على هذه المنتجات في الاسواق العالمية . ففي عام ١٩٦٦ على سبيل المثال انتجت الكويت حوالي ٧٠ الف طن من الاسمدة تقريبا . فقد انتجت حوالي ٣١ الف طن من سلفات الامونيا وحوالي ١٤ الف طن من الامونيا السائلة و ٢٥ الف طن تقريبا من حامض الكبريتيك . وقد قفز الانتاج الى حوالي ٤١١ الف طن من منتجات الاسمدة المختلفة في عام ١٩٧٠ . فانتجت الكويت من مادة اليوريا حوالي ١٦٢ الف طن في عام ١٩٧٠ . وانتجت من سلفات الامونيا حوالي ٧١ الف طن ومن الامونيا السائلة حوالي ١٢٠ الف طن . أما حامض الكبريتيك فقد بلغ انتاجه ٥٨ الف طن تقريبا . وانتجت هذه الصناعة في عام ١٩٧٦ حوالي ٥٣٠ الف طن من اليوريا و ٥١٤ الف طن تقريبا من الامونيا السائلة وحوالي ٤٨٢٥٠ طنا من حامض الكبريتيك . ويوضح الجدول (٦) البيانات الخاصة بانتاج الانواع المختلفة من الاسمدة الكيماوية في الكويت .

اما بالنسبة لصادرات الكويت من هذه المنتجات الصناعية ، فقد شهدت هي الاخرى نموا مستمرا . فمثلا صدرت الكويت في عام ١٩٦٧ حوالي ١٠٠ الف طن من اليوريا وسلفات الامونيا . وزاد المصدر منه في عام ١٩٧٠ عن ٢٢٠ الف طن . أما في عام ١٩٧٦ فقد بلغت صادرات الكويت من هذه المنتجات ما يزيد عن ٧٠٠ الف طن موزعة كالتالي : فقد صدر من مادة اليوريا حوالي ٥٢٥ الف طن في عام ١٩٧٦ . وصدر حوالي مائة الف طن من سلفات الامونيا في عام ١٩٧٥ (جدول ٧) وبلغت الكميات المصدرة من الامونيا السائلة حوالي ١٨٠ الف طن ، ومن مادة حامض الكبريتيك حوالي ٣٣٠٠ طن وقد ادت زيادة التصدير الى نمو الدخل القومي من هذا القطاع . ففي الوقت الذي كانت فيه قيمة الانتاج المصدر في عام ١٩٦٩ لا تزيد عن اربعة ملايين دينار قفزت الى حوالي ٣٢ مليون د . ك . في عام ٧٤ . وأهم الدول المستوردة لهذه المنتجات هي السودان وتركيا وباكستان وتانزانيا والاردن وقبرص .

جدول (٦)

انتاج الاسمدة الكيماوية الكويتية (بالاطنان المترية)

السنة	يوريا	سلفات الامونيا	أمونيا سائلة	حامض الكبريتيك
١٩٦٦	.....	٣٠٩٧٢	١٣٧٧٦	٢٥٠٥٠
١٩٦٧	٤٤٥٣٤	٦٢٥٣٤	٤٦٨٨٦	٧٤٩٢٢
١٩٦٨	٨٥٣٦٤	٧٣٥٩٣	٧٥١٦١	٥٧١٩٤
١٩٦٩	١٣٥١٤٦	٣٥٢٠٥	٩٤٢٧٣	٢٨٧٠٩
١٩٧١	١٨٢٢٢٧	٦٥٤٥٠	١٦٣٣٦٣	٥٥٠٠٠
١٩٧٢	٥١٤٢٤٩	٩٢١٧٩	٣٨٦٩٩٩	٧٩٠٠٠
١٩٧٣	٥١٦٥٩٠	١٢٦٢٨٦	٤٨٢٠٤٣	١٠٢٩٦٢
١٩٧٤	٥١٦٥٩٠	١٢٦٢٨٦	٥٠٨٠٠٠	٩٨٠٠٠
١٩٧٥	٥٥٤٥٥١	٩٣٠٤٢	٥٢٢٧٤٣	٨٤٩٦٣
١٩٧٦	٥٣٠٥٩١	-	٥١٣٧٧٦	٤٨٢٥٠

المصدر : وزراة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٠ .

جدول (٧)

صادرات الاسمدة الكيماوية من الكويت (بالاطنان المترية)

السنة	اليوريا	سلفات الامونيا	امونيا سائلة	حامض الكبريتيك
١٩٦٧	٣٥٢٤٧	٦٤٤٤٧	.....	.....
١٩٦٨	٨٢٥٣٧	٨٧٢٦٤	٥٥	٦٩
١٩٦٩	١٤٠٦٧٤	٥٢٥٤٩	٦٥٧	١٧٣٤
١٩٧٠	١٥٩٤٧٤	٦٤١٨٧	٢٦٠	٤٣٠٥
١٩٧١	١٨٤٢٤٥	٨٨٨١٦	٧٨١٣	٢٤٠٠
١٩٧٢	٤٨٢٥٣٧	٨٠٣٠١	٣٧٣٩٦	٣٣٠٠
١٩٧٣	٥٨٢٨٢١	١٠٦٢٧٠	٨٨٢٦٨	٦٦٠٠
١٩٧٤	٥٥٣٢٣٢	١٠٢٥٩٧	١٣٩٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٧٥	٥٢٨٠٦٩	٩٦٦٦٦	١٦٢٩٣٩	٦٥١٥
١٩٧٦	٥٢٤٦٤٣	٤٧٢٤	١٨٠١٣٨	٣٣٥٥

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ، ص ١٧٠ .

اهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الكويتي

يمكننا الحكم على اهمية القطاع الصناعي من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمقارنة بينها وبين هذا القطاع . ومن المؤشرات التي يمكن اعتمادها لهذا الغرض تلك المتعلقة بعدد المؤسسات الصناعية واعداد المشتغلين في الصناعة . كما انه يمكننا تقييم الوضع الصناعي من خلال مدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وتطور ذلك خلال السنوات المختلفة . ويمكننا ايضا الاشارة الى مصفوفة التشابك الاقتصادي (المدخلات والمخرجات) matrix Input output ومعرفة مدى اعتماد الصناعات على بقية اقسام النشاط الاقتصادي في الكويت . ويمكننا تلخيص الوضع الصناعي من خلال مقارنته بالانشطة الاخرى كالتالي :

١ ـ المؤسسات الصناعية والمشتغلون بها :

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في الكويت في عام ١٩٧٣ حوالي ٢١٦٩٥ منشأة . ولقد جاء النشاط الاقتصادي المتعلق بتجارتي الجملة والتجزئة بالمرتبة الاولى من حيث عدد المؤسسات التجارية وعدد المشتغلين بها . وقدر عدد المؤسسات التجارية بـ ١٢٦٣ مؤسسة عمل بها حوالي ٣٥ الف شخص . وجاءت بالمرتبة الثانية مؤسسات الخدمات اذ بلغت ٤١٤٠ مؤسسة . وعلى الرغم من ان عدد المنشآت الصناعية (المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية) بلغت ٣١٠٢ منشأة ، الا انها جاءت بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشتغلين في قطاع الخدمات(حوالي ١٦٥٠٠ شخص). وهذا يوضح ان عدد المشتغلين في القطاع الصناعي يزيدون بما يعادل عشرة آلاف مشتغل عن أولئك في قطاع الخدمات . وهذا يعني من حيث النسبة ان حوالي ثلث المشتغلين في الانشطة المختلفة يعملون في قطاع الصناعة . والحقيقة ان القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصيد والمياه والكهرباء والنقل والمواصلات والتشييد والبناء تأتي بمرتبات اقل اهمية من القطاع الصناعي سواء من حيث عدد المنشآت أو عدد المشتغلين بها . ويأتي قطاع التشييد والبناء بالمرتبة الرابعة من حيث عدد المشتغلين به حيث يبلغ العدد حوالي ١١٦٠٠ شخص . ويعتبر قطاع الماء والكهرباء من اصغر القطاعات سواء من حيث عدد المنشآت التي كانت حوالي ١٩ منشأة أو من حيث عدد المشتغلين فيها الذين بلغ عددهم حوالي ٢٣٠ شخصا[١] .

٢ ـ مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي GDP

اذا اضفنا التعدين والمحاجر وخاصة صناعة استخراج النفط وتكريره الى الصناعات التحويلية الاخرى ، فان هذا القطاع يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي في الكويت . الا ان الذي يعنينا هنا بشكل رئيسي هو قطاع الصناعات التحويلية . فرغم التزايد المستمر في اهمية الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان هذه الأهمية ما زالت محدودة . وتوضح البيانات ان الناتج المحلي الاجمالي من الصناعات التحويلية تزايد من

(١) لمزيد من البيانات المفصلة راجع ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ص ١٠٠ .

حوالي ٤٢ مليون د . ك . في عام ١٩٧٢ الى حوالي ٧٥ مليون د . ك . في عام ١٩٧٤ والى حوالي ١٦٤ مليون دينار في عام ١٩٧٦ . واذا استثنينا قطاع المحاجر والمناجم فان الصناعات التحويلية تأتي بالمرتبة الثالثة في مدى مساهمتها في الناتج الاجمالي بعد التجارة والخدمات الحكومية المختلفة . وقد أتى بالمرتبة الاولى قطاع الخدمات الذي ساهم بحوالي ٢٨٠ مليون د . ك . وجاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة بالمرتبة الثانية حيث بلغ الناتج الاجمالي في عام ١٩٧٦ حوالي ١٩٠ مليون دينار[١] .

٣ ـ مصفوفة التشابك الاقتصادي

تشير هذه المصفوفة الى العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتبين حجم المدخلات والمخرجات من كل قطاع . فمثلا نجد ان الناتج الاجمالي للصناعات الغذائية في الكويت حوالي ٣٧ مليون دينار ولصناعات الخشب والورق حوالي ٣٦ مليون دينار . كما بلغ الناتج الاجمالي من صناعة المنتجات المعدنية حوالي ثمانية ملايين دينار ومن صناعة المنتجات غير المعدنية حوالي ١٧ مليون دينار . وتوضح هذه المصفوفة لعام ١٩٧٦ أن الصناعات الغذائية اخذت من قطاع الزراعة والصيد ما يعادل خمسة ملايين د . ك . تقريبا . وأخذت من قطاع التجارة حوالي ستة ملايين دينار . كذلك فقد استهلكت هذه الصناعات من بعضها البعض حوالي سبعة ملايين دينار . وهذا يعني ان الصناعات الغذائية في الكويت تعتمد بشكل محدود ولكن يدعو الى التفاؤ ل على الانتاج المحلي من الزراعة والصيد . وتبين مصفوفة التشابك الاقتصادي ايضا ان قطاع صناعة الخشب والورق يستهلك من اقسامها المختلفة حوالي ٧٥ مليون د . ك ، ومن قطاع التجارة حوالي خمسة ملايين دينار[٢] .

التوزيع الجغرافي للصناعة الكويتية

تتوزع مواقع الصناعات الكويتية بين المحافظات الثلاث في الكويت . الا ان اكبر تركيز لهذه الصناعات موجود في محافظة الاحمدي وخاصة في منطقة الشعيبة الصناعية التي تشكل مركز الثقل الصناعي الرئيسي في البلاد . وهناك ايضا

(١) **نفس المصدر** ، ص ٢٠٩ .

(٢) **نفس المصدر** ، ص ٢١٦ .

صناعة استخراج النفط وصناعة تكريره في ميناء الاحمدي وميناء عبد الله ومنطقة الشعيبة . ولهذا يمكن اعتبار هذه المنطقة المحور الرئيسي لتركيز الصناعة الكويتية . الا ان هناك منطقة صناعية اخرى تمتد من الشويخ حتى ما بعد الدائري الرابع . ويعتبر هذا المحور امتداداً لمنطقة الشويخ الصناعية . والمنطقة الثالثة هي تلك الممتدة حول مدينة الجهرة حيث تنتشر صناعة مواد البناء . وتشكل مدينة الكويت المنطقة الصناعية الرابعة الا ان معظم الصناعات الموجودة في هذه المنطقة هي من نوع الصناعات الخفيفة . بالاضافة الى ذلك هناك مواقع مستقبلية للصناعات المختلفة في الكويت ، فمثلا هناك المنطقة الواقعة جنوب الدائري السادس بين منطقة المطار ومنطقة ضاحية صباح السالم والتي ستتركز فيها الصناعات الخفيفة . ومن المحتمل ان تنتقل الى هذه المنطقة الصناعات الموجودة حاليا في مدينة الكويت .

ويمكن تقسيم المناطق الصناعية في الكويت الى مجموعتين رئيسيتين :

أ ـ **مناطق الصناعات الخفيفة** وتبلغ مساحتها الاجمالية حوالي ١٦٠٠ هكتار موزعة كالتالي :

١ ـ المنطقة الصناعية داخل مدينة الكويت وتقدر مساحتها بحوالي ٢٩٠ هكتارا .

٢ ـ منطقة الشويخ الصناعية التي تقدر مساحتها بحوالي الف هكتار .

٣ ـ منطقة الري الصناعية وتبلغ مساحتها حوالي ١٩٥ هكتارا .

٤ ـ منطقة الاحمدي وتقدر مساحتها ٩٠ هكتارا .

٥ ـ المنطقة الصناعية في الفحاحيل وتبلغ مساحتها حوالي ٢١ هكتارا .

ب ـ **مناطق الصناعات الثقيلة** وتتركز بشكل رئيسي في منطقة الشعيبة كما ذكرنا وتبلغ مساحتها حوالي ٤٠ هكتار[١] .

ويوضح الشكل (١) التوزيع الجغرافي لمواضع الصناعات المختلفة في

---

(١) مجلس التخطيط ، مشروع خطة التنمية الخمسية ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ص ٢٢٢ .

الكويت . بالاضافة الى ذلك يوضح الشكل (٢) التباين الجغـرافي في توزيع الصناعات . فهناك تباينات واضحة في توزيع العمالة في النشاط الصناعي وغير الصناعي بين المناطق الرئيسية الممثلة بالمحافظات الثلاثة ومدينة الـكويت . ان اكبر تركز للعمالة في الكويت موجود في مدينة الكويت بحكم تركز معظم الانشطة في مركز المدينة . ويبلغ عدد المشتغلين في هذه المنطقة حوالي ٤٦ الف شخص لعام ١٩٧٥ . وتاتـي بالمرتبـة الثـانية من حيث تركز قوى العمالـة في الـكويت ضواحي محافظة الكويت اذ بلغ عدد المشتغلين في هذه المنطقـة حوالي ٤١ الف شخص عام ١٩٧٥ . وبما ان مدينة الكويت هي جزء من محافظة العاصمة ، فان مجموع قوى العمالة في هذه المنطقة يشكل اكثر من نصف المجموع الكلي لهـذه القوى في الكويت . فقد بلغ عدد المشتغلين في المنشآت المختلفة في هذه المحافظة حوالي ٨٧ الف شخص .

أما محافظـة حولـي فيتركز فيها حوالي ٣٠ ألفاً من المشتغلين في المنشآت المختلفة . وتأتي محافظة الاحمدي بالمرتبة الاخيرة من حيث عدد المشتغلين فيهـا الذين يقدرون بحوالي ٢٩ الف شخص . الاّ ان هذه البيانات لا تعكس سوى الاعداد المطلقة ولا تمثل الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة . ومع ذلك فقد بينت مدى التباين ايضا في متوسط احجام المنشآت بين المحافظات . فعدد المنشآت في مدينة الكويت هي اقل من ضواحي المحافظة رغم ان الاولى فيها تركز اكبر من قوى العمالة . وتتضح هذه الصورة اكثر بالمقارنة بين مدينة الـكويت ومحافظـة حولي .وهـذايعني ان حجم المنشأة في مدينة الكويت اكبر مما هي ضواحي محافظة العاصمة ، واكبر مما هي عليه ايضا في محافظة حوليّ .

بالاضافة الى هذا التباين الجغرافي في توزيع المنشآت وعدد المشتغلين كما يبدو في الجدول (٨) فان هناك تباينات في داخـل كل محافظـة . فمـن حيث الاهمية النسبية للقوى العاملة في الصناعة ، تأتي مدينة الكويت بالمرتبة الاولى حيث يشـكل المشتغلـون في الصناعـة في هذه المنطقـة حوالي ١٦٪ من مجمـوع العاملين في كل الانشطة الاقتصادية في المدينة . وتأتي محافظة الاحمدي بالمرتبـة الثانية من حيث الاهمية النسبية لتوزيع القوى العاملة في الصناعة . ففي هذه المحافظة يشكل المشتغلون بالصناعة حوالي ١٥٪ من المجموع الكلي للمشتغلين في

الانشطة الاقتصادية فيها . وجاءت ضواحي محافظة العاصمة بالمرتبة الثالثة إذ يشكل المشتغلون في هذه الصناعة حوالي ١١٪ من مجموع المشتغلين في كل الانشطة في هذه المحافظة . وتبلغ نسبة العاملين في الصناعة في محافظة حوّالي حوالي ٩٪ من مجموع المشتغلين فيها . وهذا يعني ان اقل نسبة من العاملين في الصناعة موجودة في حولي . ولكن يجب على القارىء ان يفرق مرة اخرى بين القيمة النسبية والقيمة المطلقة . هناك ايضا تباينات واضحة في اهمية العمالة الكويتية وغير الكويتية في الصناعة . فالملاحظ ان حوالي ١٥٪ من القوى العاملة في الصناعة من الكويتيين . بينما تبلغ نسبة غير الكويتيين في النشاط الصناعي حوالي ٨٥٪ . وهذا يعني ان هناك خللاً واسعاً في توزيع العمالة الصناعية بين الكويتيين وغير الكويتيين . ولا بد للخطط الصناعية المستقبلية ان تأخذ هذه الناحية بالاهتمام والعناية اللازمين (لمزيد من التفصيلات انظر جدول ـ ٩ ـ) .

جدول (٨)

المنشآت الصناعية وغير الصناعية العاملة وعدد المشتغلين حسب المحافظات لعام ١٩٧٥

المحافظة	عدد المنشآت	عدد الكويتيين	عدد غير الكويتيين	المجموع
مدينة الكويت	٧٦٩٤	٣٤٤٨	٤٢٧٧٣	٤٦٢٢١
ضواحي محافظة العاصمة	٥٦٨٧	١٢٣٥	٣٩٩١٤	٤١١٤٩
جملة محافظة العاصمة	١٢٣٨١	٤٦٨٣	٨٢٦٨٧	٨٧٣٧٠
محافظة حولي	٨٦٩٣	٩٩٢	٢٨٧٣٣	٢٩٧٢٥
محافظة الاحمدي	٢٥٢٩	٢٠٢٥	١٦٨٠٤	١٨٨٢٩
المجموع	٢٣٦٠٣	٧٧٠٠	١٢٨٢٢٤	١٣٥٩٢٤

المصدر : وزارة التخطيط ، **المجموعة الاحصائية السنوية** ١٩٧٧ الكويت ، ص ١٠٢

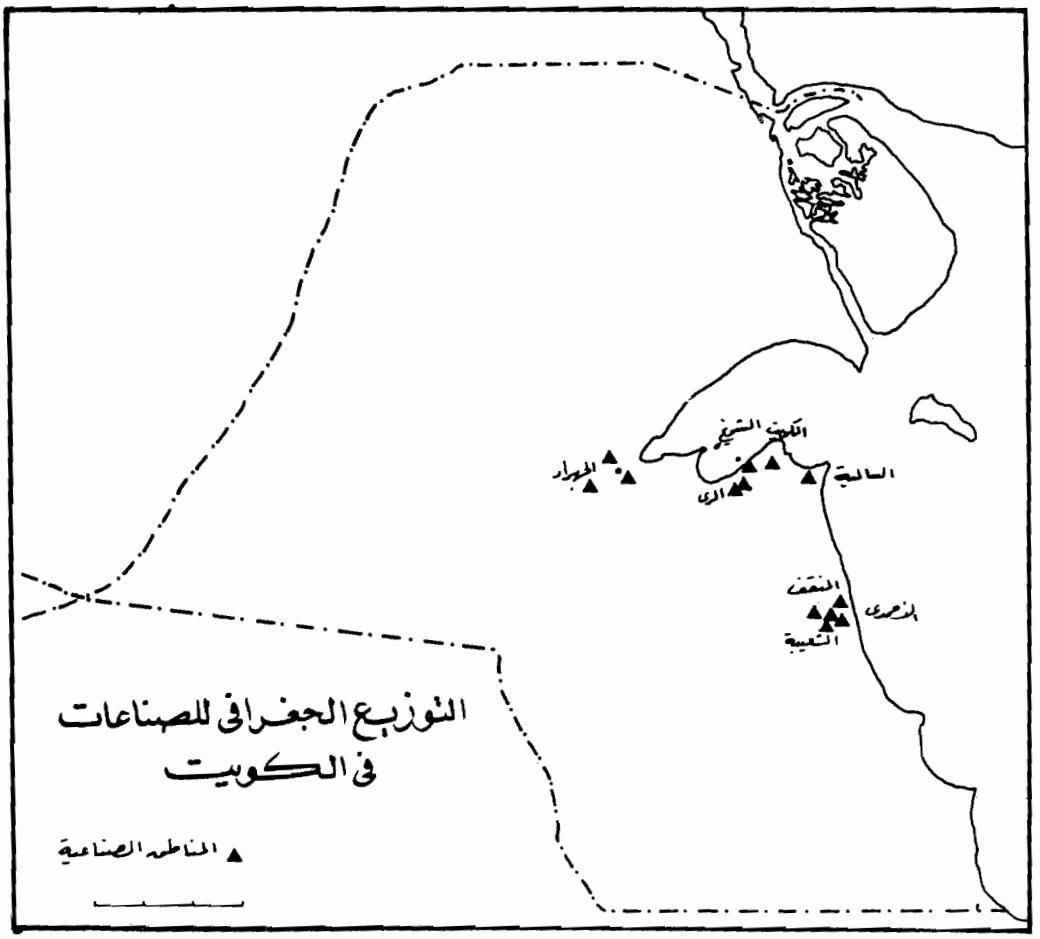
الكويت الشرقي
الجهراء
الري
السالمية
الشقايا
الأحمدي
الفحيحيل
التوزيع الجغرافي للصناعات
في الكويت
المناطق الصناعية

جدول (٩)

التوزيع الجغرافي للعمالة الصناعية في الكويت خلال السبعينات

المنطقة	نسبة القوى العاملة في الصناعة	نسبة الكويتيين في الصناعة	نسبة غير الكويتيين في الصناعة
مدينة الكويت	٪١٦,٤	٪٦	٪٩٤
ضواحي محافظة الكويت	٪١٠,٨	٪١٧,٦	٪٨٢,٤
محافظة حولي	٪٨,٨	٪١٤,٨	٪٨٥,٢
محافظة الاحمدي	٪١٤,٦	٪١٢,٢	٪٧٨,٨
المجموع	٪١٠,٨	٪١٥	٪٨٥

خطط التنمية الصناعية في الكويت

لم توجه العناية الكافية للقطاع الصناعي في الكويت الا في منتصف الستينات حيث صدر في عام ١٩٦٥ قانون تنمية وتطوير الصناعة في الكويت وقد تضمن القانون عدة بنود هدفها تشجيع تطوير الصناعة والانتاج الصناعي . ومن هذه البنود اعفاء المنشآت الصناعية من الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الاولية ، وتقديم المعلومات الفنية والدراسات لاصحاب المشروعات الصناعية . كما تضمنت البنود اعطاء الافضلية في منح القروض الى اصحاب المنشآت الصناعية ، واعطاء الافضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية المحلية . ولم يقتصر دور الدولة على مجرد اصدار القوانين والتشريعات ، بل انها بلورت طموحاتها الصناعية في خطط خمسية لتوجيه وضبط عملية التنمية الصناعية في الكويت . وقد تم وضع ثلاث خطط خمسية للتنمية الصناعية .

أولا : الخطة الخمسية الاولى :

وقد شملت الفترة الزمنية لهذه الخطة الاعوام من ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ١٩٧١/١٩٧٢ . وقد وضعت الخطة اهدافا عديدة اهمها :[١]

١ ـ وضع الاسس والقواعد العلمية لاقامة قطاع صناعي منسق في ظل مبدأ المزاحمة البناءة تحقيقا لهدف تنويع مصادر الدخل القومي .

٢ ـ اقامة صناعات جديدة مع مراعاة مبدأ التكامل مع الصناعات القائمة أو الصناعات التي ستقام على ان تؤخذ بعين الاعتبار الاستثمارات الصناعية التي تلائم الوضع العمالي في البلاد والسوق العربية المشتركة .

٤ ـ العمل على استثمار الموارد الاقتصادية في البلاد بافضل الطرق الممكنة .

٥ ـ العمل على ايجاد الجو الملائم للتنمية الصناعية عن طريق انشاء الاجهزة التالية :

أ ـ جهاز لدراسة المشروعات الصناعية وتمويلها وتنفيذها .

ب ـ هيئة عامة للمواصفات القياسية .

جـ ـ مراكز لتدريب المديرين والمحاسبين والمشرفين والمراقبين والعمال .

وقد ترجمت الدولة هذه الاهداف بالبدء ببرامج استثمارية في القطاع الصناعي . وقد خصصت للصناعات والمرافق والخدمات الملحقة بها استثمارات بلغت قيمتها ٨٦ مليون د . ك . ويعادل ذلك حوالي ٩٪ من مجموع الانفاقات والاستثمارات التي تم تخصيصها لهذه الخطة الخمسية والتي بلغ مجموعها الكلي ٩١٢ مليون د . ك . وقد وزعت الاستثمارات الصناعية بين القطاع العام الذي كان نصيبه ٣١ مليون د . ك ، والقطاع الخاص الذي رصد له ٢٦ مليون د . ك . ثم القطاع المشترك الذي بلغت مخصصاته ٢٩ مليون د . ك .[٢] .

---

(١) مجلس التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ، الكويت ١٩٦٨ ص ٤٧ .

(٢) نفس المصدر .

وقد وزعت هذه المبالغ على ثلاث مجموعات من المشاريع هي :

١ ـ مجموعة مشاريع الخدمات والمرافق الصناعية التي رصد لها ٣٠ مليون د . ك .

٢ ـ مجموعة مشاريع الصناعات غير النفطية وحصلت على حوالي ٢٦ مليون د . ك .

٣ ـ مجموعة مشاريع الصناعات النفطية التي خصص لها حوالي ٣٠ مليون دينار . ويوضح الجدول (١٠) توزيع الاستثمارات بين المشروعات والقطاعات المختلفة .

جدول (١٠)

البرنامج الاستثماري للقطاع الصناعي ضمن الخطة الخمسية الاولى (ملايين الدنانير)

المشروعات	حكومي	الاستثمارات		الجملة
		مشترك	خاص	
خدمات ومرافق صناعية (المنطقة الصناعية)	١٦,٦	١٤	-	٣٠,٦
الصناعات النفطية (مصافي واسمدة كيماوية)	-	٢٢	٧,٧	٢٩,٧
الصناعات غير النفطية . (معدنية وغير معدنية)	٤,٤	٣	١٨,٣	٢٥,٧
المجموع العام .	٢١	٣٩	٢٦	٨٦

ثانيا : الخطة الخمسية الثانية :

وتمتد الفترة الزمنية لهذه الخطة بين عامي ٧١/ ١٩٧٢ و ١٩٧٥/ ١٩٧٦ . وقد تضمنت الخطة تقريبا نفس الاهداف المنصوص عليها في الخطة الخمسية الاولى . كما ركزت ايضا على تطوير الكفاءات الادارية والفنية في القطاعات الصناعية والمرافق المرتبطة بها . وقد قفزت الاستثمارات المخصصة للتنمية الصناعية الى ١٤٠ مليون د . ك . بعد ان كانت في الخطة الاولى ٨٦ مليون د . ك . ووجهت العناية في الاستثمارات لتكون باتجاه الصناعات التصديرية بشكل خاص . وهذا لا يعني بطبيعة الحال ان قطاع الصناعات الموجهة نحو الصناعات المحلية لم يوجه اليها العناية . فقد كان نصيب الصناعات التصديرية في هذه الخطة حوالي ١٢٠ مليون دينار[1] . ويلاحظ من الجدول (١١) ان الصناعات التصديرية هي تلك المرتبطة بشكل وثيق بالمنتجات النفطية المختلفة وخاصة صناعة البتروكيماويات التي رصد لها وحدها حوالي ٧٢ مليون د . ك . اما الصناعات الموجهة للسوق المحلية مثل صناعة الزيوت والاخشاب والبطاريات فقد رصد لها ٢٠ مليون دينار . ويوضح الجدول (١٢) كيفية توزيع هذا المبلغ بين الصناعات الاستهلاكية المختلفة .

جدول (١١)

الصناعات التصديرية واحجام استثماراتها في الخطة الخمسية الثانية

نوع الصناعة	حجم الاستثمارات (ملايين الدنانير)
الزيوت الاساسية	٣ -
الغاز السائل	١٥
الالمنيوم الخام	٢٥
البتروكيماويات الاساسية	٧٢
منتجات كيماوية	٥
المجموع	١٢٠

المصدر : غزال والزعيم ، التطور الصناعي في الكويت .

(١) برهان غزال ، عادل الزعيم ، **التطور الصناعي في الكويت** ، الكويت ، مكتب الدراسات والبحوث للشؤون العربية والافريقية ، ص ١٩٧٣ .

جدول (١٢)

الاستثمارات المعتمدة للصناعات الاستهلاكية المحلية

نوع الصناعة	حجم الاستثمارات (الوف الدنانير الكويتية)
البطاريات السائلة	٢٥٠
البطاريات الجافة	٣٥٠
المنظفات الكيماوية	٤٥٠
دباغة الجلود وكبس الصوف	٢٠٠
الحوض الجاف	١٦٠٠
بلوكات الحديد	٥٠٠٠
اطارات السيارات	٣٥٠٠
وحدات تكييف الهواء	١٦٠٠
الزيوت النباتية	١٠٠٠
الانابيب	١٠٠٠
الاخشاب	١٠٠٠
الادوية الطبية	١٢٥٠
وحدات صناعية اخرى	١٨٠٠
المجموع	٢٠٠٠٠

المصدر : غزال والزعيم ، التطور الصناعي في الكويت ، ص ١١ .

ثالثا : الخطة الخمسية الثالثة :

وتمتد مدتها من عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ الى ٨٠/ ١٩٨١ .[١] وقد شملت هذه الخطة اهدافا لتطوير وتوسيع قطاع الصناعات النفطية وقطاع الصناعات التحويلية .

١ ـ قطاع الصناعات البترولية . وقد حددت الخطة اربعة اهداف رئيسية لتطوير تصنيع الثروة البترولية .

ـ تنويع مصادر الدخل وذلك بالتقليل من الاعتماد على مصدر واحد . كذلك اقامة العديد من المشروعات التي تحقق مراحل التصنيع المختلفة للنفط والغاز الطبيعي وربط ذلك بتنمية الخدمات المختلفة المرتبطة بهذه الصناعات كنقل النفط ومنتجاته وتسويقها .

ـ تحقيق نمو متكامل ومتوازن لقطاع المنتجات النفطية وذلك بضبط وتوجيه معدلات النمو المثلى .

ـ تدريب وتطوير الخبرات المحلية لادارة صناعات هذا القطاع .

ـ ربط قطاع النفط ببقية القطاعات الاقتصادية غير النفطية الاخرى .

وقد توقعت الخطة ان تزداد صادرات النفط الكويتية من ٢,٢٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٦ الى ٢,٥١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٨ والى ٢,٧٧ مليون برميل في عام ١٩٨٠ .

كذلك توقعت الخطة ان يزداد الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية من ١,٣ مليون طن في عام ١٩٧٦ الى حوالي ٢,٣ مليون طن في عام ١٩٨٠ اي بزيادة مقدارها حوالي مليون طن .

---

(١) مجلس التخطيط ، مشروع خطة التنمية الخمسية ٧٦/ ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/ ١٩٨١ ، الكويت ص ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ .

المشاريع النفطية في الخطة الخمسية :

وتتركز هذه المشاريع في عدة اتجاهات :

أولا : مشاريع التنقيب والاستكشاف وانتاج النفط وتتضمن حفر بعض الابار التطويرية في عدة حقول كحقل برقان وتطوير الطاقة الانتاجية لحقل الخفجي بحيث يصل الانتاج الى ٥٦٠ الف برميل يوميا .

ثانيا : مشاريع صناعات تكرير النفط وتتضمن زيادة انتاج مصافي الشعيبة والاحمدي من المشتقات النفطية المختلفة . وتتوقع الخطة ان يزيد انتاج مصفاة الشعيبة من حوالي ٨,٨٦ مليون طن في السنة الى حوالي ٩,٤ مليون طن في السنة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ . كما تتوقع الخطة زيادة في نفس الفترة لمصفاة الاحمدي من حوالي ٢,٨ مليون طن الى حوالي خمسة ملايين طن[٢] .

كما تهدف هذه المشاريع الى تطوير مشروع مزج زيوت التزييت واقامة مصفاة جديدة لها ، وتحديث مصفاة ميناء الاحمدي ، وتطوير مشروع الاسفلت .

ثالثا : مشروعات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية : ومن اهم هذه المشاريع مشروع وحدتي الاسمدة والملح والكلورين حيث من المتوقع رفع الانتاج من ٥٥٠ الف طن الى ٧٣٠ الف طن في السنة ، وهناك مشروع العطريات المتوقع بدء انتاجه في عام ١٩٨٢ اي بانتهاء مدة الخطة ، ومشروع انتاج الايثيلين ومشتقاته . ومن المتوقع ان يصل الانتاج الى ٣٢٥ الف طن سنويا من مادة الايثيلين . وهناك مشروع تسييل الغاز الذي ستبلغ طاقته الانتاجية حوالي ١٩٨ الف برميل يوميا . ويتوقع أن يبدأ التصدير في عام ١٩٧٨[١] . بالاضافة الى ذلك هناك اهتمامات في الخطة لتطوير الخدمات البترولية ونقل النفط ومشروعات تسويقية .

---

(٢) نفس المصدر السابق ،ص ١٨٥ .

(١) نفس المصدر السابق .

استثمارات الخطة الخمسية الثالثة

قدرت الخطة الاستثمارات الضرورية لتنفيذ مشروعات الصناعة في الكويت بحوالي ١٠٤٢ مليون د . ك . ويلاحظ ان الصناعات البتروكيماوية قد حصلت على اكبر نسبة من الاستثمارات تقدر بحوالي ٧٣٪ من مجموعها . فالصناعات التحويلية المتعلقة بتكرير النفط وتسييل الغاز والصناعات البتروكيماوية رصد لها ٧٦٤,٥ مليون د . ك . بينما رصد للصناعات الاستخراجية ٨٣,٨ مليون د . ك . او ما يعادل اقل من ١٠٪ من مجموع الاستثمارات ، وحصلت خدمات النفط على حوالي ١٩٤ مليون د . ك . او ما يعادل ١٨,٦٪ من مجموع هذه الاستثمارات . ويوضح الجدول (١٣) توزيع مصروفات الاستثمارات المتوقعة في الخطة .

تقديرات القوى العاملة في الخطة

قدرت الخطة بأن عدد الموظفين والفنيين والعمال اللازمين للعمل في المشروعات والتوسعات المقترحة بحوالي ٣٥٥٢ شخصا ، اي بزيادة قدرها ٣٨٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٦ . وتقدر الخطة ايضا ان تكاليف القوة العاملة خلال هذه الفترة ستصل الى حوالي ٣٣٤ مليون دينار . وتشتمل خطة تطوير الايدي العاملة على تدريب حوالي ٣٥٠٠ فرد بتكلفة اجمالية تقدر بحوالي ٣٢ مليون د . ك . ويوضح الجدول (١٤) توزيع القوى العاملة المطلوبة بين الانشطة النفطية المختلفة . ففي الوقت الذي كان فيه عدد العاملين بقطاع الصناعات النفطية في عام ١٩٧٥ حوالي تسعة الاف شخص توقعت الخطة ان يصل العدد الى ١٢٣٧٧ في عام ١٩٧٨ والى ١٢٧٩٤ شخصا في عام ١٩٨٠ . وتتوزع قوى العمالة هذه بين ثلاثة انشطة رئيسية هي العمليات الاستخراجية والعمليات التحويلية والنقل . وقد بلغ عدد العاملين في العمليات الاستخراجية في عام ١٩٧٥ حوالي ٤٧٠٠ عامل وتوقعت الخطة ان يصل العدد الى حوالي خمسة الاف عامل في عام ١٩٨٠ . كذلك فقد كان عدد العاملين في الصناعات النفطية التحويلية ٤٥٤٣ عاملا في عام ١٩٧٥ . وتوقعت الخطة ان يصل العدد الى ٦٨٦١ عاملا في عام ١٩٨٠ . أما في قطاع نقل النفط فقد قدر عدد المشتغلين فيه في عام ١٩٧٦ حوالي ٧٠٠ شخصا . وتوقعت الخطة ان يصل العدد الى حوالي

جدول (١٣)
المصروفات الرأسمالية للخطة الخمسية لقطاع النفط في اعوام الخطة وسنة الاساس ١٩٧٥ (الف دينار كويتي)

	الاساس ١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٧٦-٨٠
أ) العمليات الاستخراجية							
١ ـ الاستكشاف والحفر	٥,٦٦٧	١٠,٢٦٤	١٠,٦٢٥	٦,٧٦١	٥,٦٢٥	٤,٩٤٤	٨,٢١٩
٢ ـ الانتاج	٣,٠٩٧	٣,٣٣٤	٤,٣٩٨	٢,٥٧٥	٢,٣٢١	٢,٤٧١	٥,٠٩٩
٣ ـ مرافق التصدير	٧٨	٧١١	٧٤٣	٣٠٠	٦٠٠	٢,١٠٥	٤,٤٥٩
٤ ـ الخدمات والمباني والورش .	٣,١٨٣	٨,٠٤٤	٥,٨٦٠	٥,٠٩٩	٣,٦٢٢	٣,٣٩٧	٦,٠٢٢
المجموع	١٢,٠٢٥	٢٢,٣٥٣	٢١,٦٢٦	١٤,٧٣٥	١٢,١٦٨	١٢,٩١٧	٨٣,٧٩٩
ب) الصناعات التحويلية							
١ ـ التكرير[١]	٦,٨٢٧	٣٩,٠٦٩	٣٩,٧١٢	٦٢,٤١٣	٨٩,٤٧٧	٩٩,٠٧٣	٢٣٩,٧٤٤
٢ ـ « البتروكيماويات »	٢,٥٠٠	١٥,٩٠٠	٤٠,٦٧٠	٦٩,٤٨٠	٤٦,٢٧٠	٩,٨٨٠	١٨٢,٢٠٠

والاسمده							
٣ ـ تسييل الغاز	٢,٢١٢	١٠٨,١٥٤	١٠٩,٣٢٩	٣٣,٣١١	٠,٩٤٨	٠,٨٠٠	٢٥٢,٥٣٨
جـ) النقل							
١ ـ ناقلات النفط الخام[٢]	٠٠٠٠	٣٣,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٤٥,٠٠٠
٢ ـ ناقلات المنتجات البترول الوطنية	٠٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣,٣٠٠	٣,٣٠٠	٣,٤٠٠	٩٥,٠٠٠
٣ ـ ناقلات الغاز	٠٠٠٠	٠٠٠٠	١٣,٢٠٠	٢٧,٠٠٠	١٣,٧٠٠	٠٠٠٠	٥٣,٩٠٠
المجموع	٠٠٠٠	٨٣,٠٠٠	٦٠,٢٠٠	٣٠,٣٠٠	١٧,٠٠٠	٣,٤٠٠	١٩٣,٩٠٠
المجموع الكلي	٢٣,٥٦٤	٢٦٨,٤٧٦	٢٧١,٥٣٣	٢١٠,٢٣٩	١٦٥,٨٦٣	١٢٦,٠٧٠	١٠٤٢,١٨

(١) تشمل التقديرات الاولية لمشروع تطوير ميناء الاحمدي والمرافق المكمله للمشروع وهي مورعه كما يلي للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بملايين الدنانير الكويتية .

١,٢ ، ١٢,٧ ، ٣١,٥ ، ٧٥,٥ ، ٨٤,٥ ، ٩٦,٧ ، وما مجموعه ٢٨٢,٩ مليون د . ك .

(٢) تمثل كلفة الناقلات المتعاقد على تسليمها في سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

جدول (١٤)
توزيع القوى العاملة لقطاع النفط وفقا للانشطة*

السنة / الانشطة	سنة الاساس ١٩٧٥	سنوات الخطة ١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
العمليات الاستخراجية	٤٦٩٩	٤٩٠٦	٤٩٤٥	٤٩٥٧	٤٩٨٢	٥٠٢٤
العمليات التحلويلية :						
١ ـ التكرير	٣٠١٣	٣٧١٩	٤٠٣١	٤١٨٢	٤٣٢٨	٤٤٤٩
٢ ـ البتروكيماويات والاسمدة	١٤٦٤	١٤٩٤	١٥٢٤	١٥٥٤	١٥٨٤	١٦١٤
٣ ـ اسالة الغاز	٦٦	٥٧٦	٦٩٩	٧٧٥	٧٨٨	٧٩٨
جملة العمليات التحويلية	٤٥٤٣	٥٧٨٩	٦٢٥٤	٦٥١١	٦٧٠٠	٦٨٦١
النقل :						
ـ ناقلات النفط الخام	...	٧٠٧	٧٠٧	٩٠٩	٩٠٩	٩٠٩
المجموع الكلي	٩٢٤٢	١١٤٠٢	١١٩٠٦	١٢٣٧٧	١٢٥٩١	١٢٧٩٤

* لا يشمل المتدربين والعاملين في نقل المنتجات النفطية والغاز المسال .

تكلفة تدريب الفرد في الخطة الخمسية
(بالاف الدينار)

	سنة الاساس	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	متوسط ٧٦ـ٨٠	الزيادة ٧٥ـ٨٠٪
مجموع تكاليف التدريب .	٢٣٠١	٣٦١٦	٤٦٢٧	٦٤٧٠	٨٥٥٦	٩١٠٦	٦٤٧٥	٩٦
عدد المتدربين	٦٩٣	٩٣٠	٦٧٢	٦٢٨	٦٤١	٦٢٨	٧٠٠	٩,٣٨
كلفة تدريب الفرد .	٣,٣٢	٣,٨٩	٦,٨٩	١٠,٣	١٣,٣٥	١٤,٥٠	٩,٢٥	٣٣٧

المصدر : مجلس التخطيط ، مشروع خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦/٧٧ ـ ١٩٨٠/ ١٩٨١ .

٩٠٠ شخصا في عام ١٩٨٠[١] . الملاحظة المهمة هنا ان اكبر توسع متوقع في قوى العمالة في مجال الصناعات النفطية هو في انشطة العمليات التحويلية .

الصناعات التحويلية في الخطة الثالثة :

تبنت الخطة الخمسية الثالثة عدة اهداف لتطوير الصناعات التحويلية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي . ومن هذه الاهداف :

- تكثيف عملية تصنيع الخامات المحلية وزيادة التشابك الانتاجي بين الوحدات الصناعية .
- التركيز على انتاج السلع الاستراتيجية وخاصة تلك المرتبطة بالامن القومي .

وتهدف الخطة الى زيادة النمو السنوي في قطاع هذه الصناعات بمعدل ١٥٪ سنويا . ولهذا فقد توقعت الخطة ان يزداد حجم الاستثمارات من حوالي ٢٢ مليون دينار في عام ٧٦/ ١٩٧٧ الى حوالي ٢٨ مليون دينار في عام ٧٨/ ١٩٧٩ والى ٣٨ مليون دينار تقريباً في العام الاخير للخطة وهو عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ . وانعكاساً لتزايد الاستثمارات فقد وضعت الخطة بالاعتبار الزيادات المتوقعة في قيمة الانتاج الاجمالي . فقد قدر الانتاج بحوالي ١٤٦ مليون دينار في عام ١٩٧٦ وحوالي ١٩٣ مليون دينار في عام ١٩٧٨ . ومن المتوقع ان تصل قيمة الانتاج في السنة الاخيرة من الخطة الى حوالي ٢٥٥ مليون دينار[٢] . ويوضح الجدول التالي (١٥) توزيع الاستثمارات والناتج الاجمالي المتوقع خلال سنوات الخطة .

جدول (١٥)

التوقعات المحتملة في الاستثمارات والانتاج الاجمالي من الصناعات التحويلية

السنة	الاستثمارات (مليون د . ك .)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون د . ك .)
٧٧/١٩٧٦	٢١,٥	١٤٥,٧
٧٨/١٩٧٧	٢٤,٧	١٦٧,٦
٧٩/١٩٧٨	٢٨,٤	١٩٢,٨
٨٠/١٩٧٩	٣٧,٧	٢٥٤,٩
٨١/١٩٨٠	٣٧,٧	٢٥٤,٩

(١) نفس المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

الخلاصة :

كانت الكويت من أولى الدول الخليجية التي بذلت محاولات جادة للخروج من الحلقة الاقتصادية الاحادية الانتاج التي ميزت اقتصادها في مرحلة ما بعد النفط . وقد تركزت معظم الجهود على التصنيع كأفضل بديل للاستفادة من توفر بعض المقومات الصناعية فيها مثل الطاقة والمادة الخام . وقد جاءت الأولوية التي ميزت التطور الصناعي في الكويت نتيجة عدة عوامل تمثلت في أنها من أوائل الكيانات السياسية التي تم تشكيلها في المنطقة ، وتوفر القدرة لديها على الاستثمارات الطويلة المدى وتوفر مصادر مهمة للطاقة . ولكن رغم توفر الظروف المشجعة فقد واجهت الكويت مجموعة من القضايا التي أعاقت عملية التنمية الصناعية منها ما هو مرتبط باستراتيجية التنمية ومنها ما يتعلق بالهياكل التنظيمية وادارتها المسؤولة عن برامج التنمية هذه .

وقد سارت خطط التصنيع في الكويت باتجاهين رئيسيين . الاتجاه الأول تركز حول صناعات تحويلية صغيرة على الأغلب موجهة للسوق المحلي . وتركز الاتجاه الثاني من حول صناعات واسعة هدفها الأسواق العالمية مثل صناعات الأسمدة الكيماوية وصناعات تسييل الغاز والصناعات البتروكيماوية أما فيما يتعلق بالنوع الأول من الصناعات فقد ألقينا الضوء على ثلاث مجموعات ضمن هذا النوع . فالمجموعة الأولى هي الصناعات الغذائية كصناعة الألبان والمياه الغازية والمشروبات وطحن الحبوب . ولأن هذه الصناعات هي من النوع الصغير الحجم ، فاننا نجد أنه كان منها في عام ١٩٦٦ حوالي ٤٠٠ منشأة ثم زادت في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٤٦٠ منشأة . وعلى الرغم من تزايد قيمة انتاجها ، إلا أنها كانت محدودة نسبياً . ففي عام ١٩٦٦ كانت قيمة هذه المنتجات حوالي تسعة ملايين دينار كويتي . ووصلت هذه القيمة في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٢٧ مليون دينار كويتي . أما المجموعة الثانية فهي صناعات مواد البناء كالاسمنت والطابوق . وقد تزايدت الاستثمارات وقيمة المنتجات في هذه الأنواع من الصناعات . والمجموعة الثالثة هي صناعات متفرقة كصناعة الموبيليا ، والأثاث والورق وصناعة المنسوجات والملابس والصناعات المعدنية والبلاستيك والزجاج .

وبالنسبة للنوع الثاني من الصناعات أي تلك الموجهة نحو الأسواق الخارجية ، فقد تركزت بشكل رئيسي من حول النفط . وأهم الصناعات المرتبطة باستخراج وانتاج النفط صناعة التكرير والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية . وتوجد صناعة التكرير في الأحمدي وميناء عبد الله والشعيبة . وتتركز الصناعات البتروكيماوية في منطقة الشعيبة الصناعية . والحقيقة أن معظم الجهود والخطط الصناعية في الكويت موجهة نحو هذا النوع من الصناعات بحكم اعتمادها على مصادر الطاقة الرخيصة ووفرة كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وخام النفط ، وقد كانت صناعة الأسمدة الكيماوية هي أولى الصناعات التي اهتمت بها الدولة . وتتكون هذه الصناعة من وحدات لانتاج الأمونيا واليوريا وحامض الكبريتيك . وقد استطاعت هذه الصناعة أن تقيم قاعدة اقتصادية مهمة أخذت تتسع قدراتها الانتاجية وتتزايد عائداتها السنوية . ولقد أوضحت البيانات هذه الحقيقة سواء من ناحية كميات الأسمدة الكيماوية المنتجة أو الكميات المصدرة .

لكن الأرقام والبيانات ليست سوى مؤشرات تعكس التغيرات الحاصلة في خصائص العناصر والتغيرات الصناعية ، إلا أنها قد تكون مضللة اذا أسيء تفسير مدلولاتها وقيمها . فمثلاً توضح البيانات الرسمية أن عدد المنشآت الاقتصادية في الكويت حوالي ٢٢ ألف منشأة منها حوالي ٣١٠٠ منشأة صناعية . ويعمل في هذه المنشآت ما مجموعه ٢٦ ألف شخص . ولكن هل يعني أن قيمة الناتج الاجمالي من الصناعة هي بنسبة عدد المنشآت . وهل تعتمد عملية التقييم على مجرد ايجاد النسب أم على معرفة مقدار مساهمة هذا القطاع أو ذاك في الناتج المحلي الاجمالي ؟

يعتقد العديد من الاقتصاديين أن مقارنة الناتج المحلي من أي قطاع بالناتج الاجمالي هو أفضل سبيل للحكم على أهمية ذلك القطاع . ونحن بدورنا اذا أخذنا قطاع الصناعة لوجدنا أن مساهمته ـ رغم نموه المستمر ـ محدودة ولا تزيد عن ٣٪ من جملة الناتج المحلي الاجمالي . والمقصود بقطاع الصناعة هنا هو قطاع الصناعة التحويلية ، ذلك لأن صناعة استخراج النفط وتكريره لا تدخل في مثل هذه الحسابات . ولقد أوضحت البيانات أن الناتج المحلي من الصناعة التحويلية تزايد من ٤٢ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٢ الى حوالي ١٦٥ مليون دينار

كويتي في عام ١٩٧٦ . ومن المؤشرات الأخرى المهمة في محاولة تقييم دور الصناعة في بناء الاقتصاد الوطني لأي دولة هي مصفوفة التشابك الاقتصادي . وهذه المصفوفة تبين احجام المدخلات والمخرجات بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة . وقد وضحت هذه المصفوفة بشكل عام ضعفاً في العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية داخل الكويت .

والذي لا شك فيه أن برامج التنمية الصناعية في الكويت حققت بعض الايجابيات من حيث أنها رسخت نشاطاً اقتصادياً سيؤدي بالعمل الجاد والجهود الحثيثة الى الانطلاق نحو اقتصاد متعدد الدخول . لكن هذه الايجابيات لا يجب ان تغض أبصار المسؤ ولين عن سليبات كثيرة رافقت خطط التنمية الصناعية . والاعتراف بهذه السلبيات لا يقلل من شأن أو أهمية هذه الخطط بقدر ما يصقلها ويمحصها ويضعها في المسارات الصحيحة . ولهذا فقد عملت الكويت باستمرار على وضع برامج وخطط تنمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والصناعية ضمن الظروف والامكانات المتوفرة . وقد ظهرت منذ عام ١٩٦٧ ثلاث خطط خمسية لدفع عملية التنمية الصناعية في الكويت . وتوضح أهداف هذه الخطط انها تسعى الى وضع الأسس والقواعد العلمية لاقامة صناعات متناسقة ومترابطة مع بعضها البعض . كما تسعى الى اقامة صناعات جديدة تستفيد من استثمار الموارد الاقتصادية بأفضل الوسائل ، والعمل على ايجاد استثمار الموارد الاقتصادية بأفضل الوسائل ، والعمل على ايجاد الظروف المناسبة للتنمية الصناعية .

وقد تمثلت الرغبات في تحقيق هذه الأهداف عن طريق توسيع برامج الاستثمار وأحجامها . ففي الخطة الخمسية الأولى التي امتدت من عام ١٩٦٧/ ٦٨ الى ١٩٧١/ ٧٢ كانت الاستثمارات الصناعية حوالي ٨٦ مليون دينار كويتي . وقد ارتفعت هذه القيم الى ١٤٠ مليون دينار في الخطة الخمسية الثانية التي امتدت من عام ١٩٧١/ ٧٢ الى ١٩٧٥/ ٧٦ . وتم التركيز في هذه الخطة على الصناعات التصديرية إذ حصلت على ١٢٠ مليون دينار . بينما حصلت الصناعات الاستهلاكية على ٢٠ مليون دينار . أما الخطة الخمسية الثالثة فهي مستقبلية وتمتد من عام ١٩٧٦/ ٧٧ الى عام ١٩٨٠/ ٨١ . وتدل أحجام الاستثمارات المتوقعة خلال هذه الفترة على الطفرة الواسعة التي خطتها الكويت

لترجمة الأهداف الى واقع ملموس . وتقدر الاستثمارات في هذه الخطة بحوالي ١٠٤٢ مليون دينار كويتي ، أي حوالي ثمانية أضعاف ما استثمر في الصناعة في الخطة الخمسية الثانية . وتقدر الخطة ان الناتج المحلي من الصناعات التحويلية سيزيد من ١٤٦ مليون دينار كويتي تقريباً الى حوالي ٢٢٥ مليون دينار كويتي .

وهكذا يبرز لنا المدى الذي سارت فيه الكويت لتحقيق أهدافها في التنمية الصناعية . وطريق الصناعة طويل وشائك ومعقد . ولكن المهم هو وضع اللبنة الأولى ثم أعلاء البناء تدريجياً فوق قاعدة متينة يمكن من فوقها تخطي الصعوبات التي هي ظواهر طبيعية في عمليات التطور والتنمية .

الفصل الثالث

الصناعة في البحرين

البحرين هي أكثر دول الخليج حاجة الى الصناعة . وربما بدا هذا القول متسرعاً لأول وهلة . إلا أن هناك مجموعة من الحقائق التي تدعم هذا القول بشدة . فالبحرين دولة ضيقة المساحة . ورغم أن سكانها في الوقت الحاضر في حدود ٣٠٠ ألف نسمة وهو حجم سكاني صغير نسبياً ، إلا أن صغر مساحة الدولة يجعلها أكثر الدول الخليجية ازدحاماً ، وكثافة في السكان . فمساحة البحرين هي ٦٦٢ كيلومتر مربع . وهي عبارة عن مجموعة من الجزر تتكون من حوالي ٣٠ جزيرة أهمها البحرين والمحرق وسترة وبني صالح وجده وأم النعسان وربض ومحزورة وحوار وعجيره وسواد الشمالية وسواد الجنوبية وبوسداد . إلا أن جزيرة البحرين أهمها من حيث المساحة ومن حيث التركز السكاني . وتشكل هذه الجزيرة حوالي ٨٥٪ من مجموع مساحة الدولة ، والذي يزيد من الكثافة السكانية هو التزايد السكاني المستمر والسريع . ففي بداية الأربعينات قدر عدد سكان البحرين بحوالي ٩٠ ألف نسمة وفي بداية الخمسينات قدر العدد بحوالي ١١٠ آلاف نسمة . وفي عام ١٩٦٥ وصل العدد الى ١٨٢ ألف نسمة . وفي عام ١٩٧١ بلغ عدد سكان البحرين حوالي ٢١٦ ألف نسمة . وتشير التقديرات الحالية الى أن عدد السكان حوالي ٣٠٠ ألف نسمة . وتقدر الدراسات بأن عدد سكان البحرين سيصبح في نهاية هذا القرن حوالي ٦٥٠ ألف نسمة . ومعنى هذا أن الكثافة السكانية تطورت من حوالي ١٢٠ نسمة/ ١ كم٢ في بداية الأربعينات ، الى ٢٧٥ نسمة/ كم٢ في منتصف

الستينات ، والى حوالي ٤٥٠ نسمة في الوقت الحاضر ، ومن المحتمل أن تصل الكثافة في نهاية هذا القرن الى أكثر من ألف نسمة/ ١ كم٢ ، وهذا النمو السكاني السريع هو نتيجة التكاثر السكاني السريع الذي تشهده البحرين . فمثلاً كان معدل النمو السنوي للسكان في الفترة الممتدة خلال الأربعينات حوالي ٢,٣٪ وارتفعت هذه النسبة الى حوالي ٢,٩٪ في خلال الخمسينات وتراوحت خلال الستينات ما بين ٣,٣٪ الى ٣,٥٪[١] .

إن هذه المؤشرات السكانية تدل على مدى الضغط السكاني الشديد الذي تتعرض له هذه الرقعة المحدودة . وهذا يعني أيضاً أن على دولة البحرين أن تخطط بشكل سريع لايجاد فرص العمل للآلاف المتزايدة خلال السنوات القادمة ويشكل هذا في حد ذاته عاملاً مهماً لدفع البحرين في طريق التطوير الصناعي كأحد البدائل المهمة للخروج من هذا الوضع السكاني المحكوم بضيق رقعة الأرض ويتضح من خلال المقارنة بين مساحة البحرين وبقية الدول الخليجية الثلاث مدى صغر هذه المساحة (جدول ١) .

جـدول (١)

مقارنة مساحة البحرين مع الدول الخليجية الأخرى[٢]

البلد	المساحة/ كم٢
الكويت	١٧٨١٨
البحرين	٦٦٢
الامارات	٨٣٦٠٠
قطر	٢٢٠١٤

فمساحة البحرين هي أصغر من مساحة الكويت على سبيل المثال بحوالي ٢٧ مرة ، وتزيد مساحة قطر عنها بحوالي ٣٥ مرة . وهي أقل من واحد بالمئة من مساحة الامارات .

---

(١) وزارة المالية ، **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧** ، دولة البحرين ص ٣ .

(٢) مانع سعيد العتيبة ، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، مطابع القبس ، ١٩٧٧ .

بالاضافة الى هذا الوضع المتعلق بالناحية المساحية والسكانية فان البلاد تعاني من فقر في المصادر الطبيعية . وفيما عدا النفط والغاز الطبيعي ، فان مصادر الدولة محدودة للغاية . وحتى الزراعة والصيد اللذان كانا يشكلان مصدراً مهماً في الدخل القومي تدنت أهميتهما . بل إن الزراعة تتعرض للتدهور باستمرار سواء من حيث المساحة الزراعية وعلاقة ذلك بكمية ونوعية المياه المتوفرة لها . وحتى النفط والغاز الطبيعي ، فان الكميات الاحتياطية المتوفرة قليلة ولا تكفي إلا لفترة زمنية قصيرة لا تتعدى ٢٥ سنة حسب معدلات الانتاج الحالية .

وبالنسبة الى سوق البحرين ، فهو سوق محلي محدود جداً ، ومن الصعب أن ترتبط به صناعات ذات قيمة . لهذا فان المحاولات التصنيعية لا بد وأن تؤكد على علاقاتها بالأسواق الخليجية والأسواق العالمية . وهذا يعني أن مستقبل تطور البحرين الاقتصادي يعتمد الى حد كبير على مدى نجاحها في ربط نفسها ببرامج تنسيقية ، وعلى قدرتها في تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي مع بقية دول المنطقة .

وهناك ميزة جغرافية تتمتع بها البحرين بالنسبة لموقعها بين الدول الخليجية ، فهي تحتل مركزاً وسطياً بين هذه الدول تقريباً ، ويساعدها ارتباطها البحري ببقية الدول بتقليل تكاليف الانتاج والتصدير والاستيراد بحكم رخص النقل البحري بالنسبة لبقية أنواع النقل . كما أن الخبرة المالية التي يتمتع بها البحرانيون والتي اكتسبوها خلال سنوات طويلة من المهارة والتعامل بها يعطيها ميزة أخرى يمكن أن تساعدها في تطور اقتصادها . كذلك فان لدى البحرين القدرة على توفير رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة للصناعات .

إن هذه الصورة التي حاولنا رسمها عن البحرين بسلبياتها وايجابياتها تحتم على البحرين السير في طريق التطوير الزراعي لمواجهة التحديات المستقبلية التي تواجهها .

ملامح الاقتصاد البحريني

إن الهدف من الاشارة الى ملامح الاقتصاد البحريني هو لتحديد وتقييم دور الصناعة في هذا الاقتصاد . فالاقتصاد البحريني كان قائماً أساساً على صيد

اللؤلؤ وصيد الأسماك والزراعة بشكل رئيسي . وفي الوقت الذي بقي فيه لحرفة صيد الأسماك أهمية ، فقد تدهورت صناعة صيد اللؤلؤ نتيجة لعوامل متعددة أهمها ظهور صناعات استخراج النفط التي جذبت الأيدي العاملة من قطاع صيد اللؤلؤ . وكذلك هناك عامل الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من ركود في الطلب على اللؤلؤ . ثم ظهور اللؤلؤ الصناعي في اليابان.أما الزراعة فعلى الرغم من استمرار أهميتها ، إلا أنها أخذت تعاني من التدهور في السنوات الاخيرة . ويعزى هذا التدهور أيضاً الى هجرة معظم الأيدي العاملة من قطاع الزراعة الى قطاع النفط والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به . والى تزايد مشكلات الزراعة الناجمة عن انخفاض مستويات المياه الجوفية وتزايد نسبة الملوحة بها مما يترك آثاراً سيئة على التربة . والواقع أن التربة الزراعية أخذت تعاني هي الأخرى من مشكلات تزايد الملوحة وسوء الصرف .

ومع ذلك فيبدو أن عدد المشتغلين في قطاع الزراعة يتزايد باستمرار بعكس الفكرة التي كانت سائدة سابقاً . ففي عام ١٩٧١ بلغ عدد المشتغلين بالزراعة ٢٦٧٠ عاملاً[١] . وقد شكل هذا العدد حوالي ٥,٣٪ من مجموع القوى العاملة . أما في عام ١٩٧٦ فقد قدر عدد المشتغلين بالزراعة ٣٨٩٧ عاملاً من جملة المشتغلين في كل الأنشطة الاقتصادية والبالغ عددهم ٣٤٢٨٤ عاملاً . وهذا يعني من حيث مدى مساهمة القوة العاملة في الزراعة بمجموع القوى العاملة بأن المشتغلين في الزراعة يشكلون حوالي ١١٪ من مجموع المشتغلين في كل الأنشطة الاقتصادية في البحرين ، وتقدر مساحة الأرض الصالحة للزراعة في البحرين بحوالي ١٣٨٢٧ فداناً ولكن ما يزرع منها في المعدل حوالي تسعة آلاف فدان[٢] .

إن هذه المؤشرات الاحصائية تشير الى أن قطاع الزراعة ما زال يشكل جانباً مهماً في الاقتصاد البحريني رغم التحول الذي شهده هذا القطاع وخاصة هجرة الأيدي العاملة منه الى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعلى الرغم من أن المناطق الزراعية تعرضت للتدهور نتيجة العوامل السابقة المشار اليها ونتيجة التوسع العمراني على حسابها ، إلا أن الاهتمام بالزراعة لم يتعرض للتراجع . بل

(١) وزارة المالية ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٢ ، دولة البحرين ، جدول (١٦)

(٢) علي علي البنا ، الجغرافية الاقتصادية لدولة البحرين ، بحث منشور في كتاب دولة البحرين : دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ ، ص ١٩٨

على العكس فان عدد المزارع أخذ بالتزايد . فخلال الستينات مثلاً زادت اعداد مزارع الخضار من ١٥٠ مزرعة الى ٥٧٦ مزرعة[١] .

وبالاضافة الى هذه الأنشطة الاقتصادية فقد لعبت التجارة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للبحرين . وكانت البحرين منذ القدم من انشط مناطق الخليج تجارياً بحكم موقعها الجغرافي وتوفر المياه والزراعة فيها . واستمرت تحتفظ بهذه الميزة حتى الوقت الحاضر . وقد ارتبط النشاط التجاري بالأنشطة المالية . فأول مصرف مالي أنشيء في الخليج كان في البحرين في عام ١٩٢٠ . ولم ينشأ في المنطقة أي مصرف آخر إلا بعد ذلك التاريخ بعشرين عاماً حيث فتح في الكويت في أوائل الأربعينات فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط . وقد ازدادت أهمية القطاع التجاري مع ظهور النفط . فحتى عام ١٩٥٩ لم يكن حجم التبادل التجاري للبحرين ممثلاً بالصادرات والواردات ليزيد عن ٣٧ مليون دينار سنوياً[٢] . ففي ذلك العام بلغت الواردات حوالي ٢٦ مليون دينار بحريني . وقد تزايد التبادل التجاري فبلغ في عام ١٩٧٠ حوالي ١٠٥ ملايين دينار بحريني كان منها ٢٥ مليون دينار قيمة الواردات وحوالي ٨٠ مليون دينار للصادرات . وقد سجل التبادل التجاري في عام ١٩٧٦ اتساعاً لم تشهده البحرين من قبل إذ بلغت قيمة هذا التبادل حوالي ٥٢٤ مليون دينار . ومعنى هذا أن حجم التبادل التجاري منذ بداية الستينات حتى عام ١٩٧٦ ازداد أكثر من عشر مرات مما يعكس مدى النمو الذي حققته البحرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها الصناعة[٣] . ولقد أردنا من الاشارة الى هذه القطاعات الاقتصادية ان تشكل مدخلاً لدراسة الصناعة وأهميتها في تطوير القاعدة الاقتصادية للبحرين .

الصناعة :

يمكننا القول بأن دور الصناعة وأهميتها في الاقتصاد البحريني ظاهرة لا تتعدى بداية الستينات . فالصناعات التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ كانت

---

(١) M. Rumaihi, Bahrain, Kuwait, Univ. of Kuwait Publications 1974. P. 27.

(٢) محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي ، القاهرة ، معهد البحوث العربية ، ١٩٧٥ ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٣) وزارة المالية ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ، دولة البحرين .

صغيرة ومحدودة بحكم رأس المال الصغير وعدم توفر عناصر الخبرة والمهارة الرئيسية وضيق السوق. فكانت هناك صناعة الفخار والأواني النحاسية وصناعة المراكب . إلا أن تزايد أهمية النفط وتزايد توفر رؤوس الأموال نتيجة نمو العائدات النفطية ورغبة الدولة في تنويع مصادر الدخل القومي أملى عليها التوجه نحو التنمية الصناعية . ويمكننا لتسهيل الموضوع تقسيم الصناعات الى مجموعتين رئيسيتين وهي الصناعات التحويلية والصناعات البترولية والصناعات الأخرى المرتبطة بها .

أولاً : مجموعة الصناعات التحويلية :

لعب التوجيه الحكومي دوراً مهماً في تطوير القاعدة الصناعية في البحرين كما هو الحال في الكويت . وكما أن الاشراف الصناعي في الكويت تبدل من مؤسسة الى مؤسسة أخرى ومن وزارة الى وزارة أخرى ، فقد واجهت البحرين تقريباً نفس المشكلة في محاولاتها لتحديد الجهة التي يمكن أن تضطلع بمهمة التنمية الصناعية . ففي الستينات عهدت حكومة البحرين الى مكتب البحرين للتنمية للاشراف على تطوير القطاع الصناعي والأنشطة المختلفة المرتبطة به . وكانت مهمة هذا المكتب تتركز على دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات القطاع العام والخاص ، ومنح التسهيلات اللازمة لهذه الصناعات في حالة التأكد من جدواها ، وتعيين المواقع الملائمة للصناعة . ثم تحولت هذه المسؤولية الى دائرة التنمية والخدمات الهندسية التي أخذت منذ بداية السبعينات بمهمة الاشراف على المشروعات الصناعية . ثم آل الاشراف الصناعي الى وزارة المالية والاقتصاد الوطني . وشكلت لجنة اقتصادية مشتركة من هذه الوزارة ودائرة التنمية والخدمات الهندسية للقيام بوضع برامج التنمية الاقتصادية . وقد أصدرت البحرين مجموعة من القرارات لتشجيع الصناعة . ومن هذه القرارات :[1]

١ ـ تشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والخارجية .
٢ ـ المساعدة في تقديم المواقع الملائمة للصناعة والخدمات الفردية للصناعات كالطاقة الكهربائية والمياه .

---

(١) علي علي البنا ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠

٣ ـ اعفاء الصناعات من الرسوم الجمركية واعطاء الأولوية للصناعات المحلية .
٤ ـ مساهمة الدولة في المشروعات الصناعية وتوفير التسهيلات المالية لها .

وإذا ما قارنا هذه التشريعات بما قامت به حكومة الكويت ، لوجدنا بينها تشابهاً كبيراً .

ولقد شهدت البحرين تطوراً ملموساً في مضمار الصناعة . فحتى عام ١٩٦٣ لم يكن في البحرين سوى ٧٥ مؤسسة صناعية وقد قفز عدد المؤسسات الصناعية عام ١٩٧٠ الى ١٤٦ مؤسسة صناعية عمل بها ٧١٨٩ شخصاً[١] . وقد ارتفع عدد العمال في الصناعة في عام ١٩٧٣ الى ٩٦٩٠ عاملاً . ولقد كانت هذه الطفرة الكبيرة في اليد العاملة الصناعية نتيجة تشغيل مصنع الألمنيوم الذي بدأ في عام ١٩٧٣ . وتوضح احصائيات عام ١٩٧٦ ان عدد العمال الصناعيين في الصناعات التحويلية وصل الى ٥٣٢٤ عاملاً وفي صناعة المناجم والمحاجر ٣٨٠٨ عاملاً . وهذا يعني أن مجموع العاملين في هذين القطاعين الصناعيين هو ٩١١٢ عاملاً وهو أقل من العدد المشار اليه في عام ١٩٧٣ . ويبدو أن الفرق هنا عائد الى كيفية تصنيف العامل الصناعي . فأحياناً يضاف العاملون في الكهرباء والمياه كعمال صناعيين . كذلك فاننا نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية في عام ١٩٧٠ كانت ١٤٦ مؤسسة إلا أنها في احصاءات عام ١٩٧٦ كانت ٣٠ مؤسسة للصناعات التحويلية وصناعات المناجم والمحاجر . وهذا الفرق ناتج ايضاً عن الاختلاف في تعريف المؤسسة الصناعية .

أما اهم الصناعات التحويلية في البحرين فهي :

أ) الصناعات الغذائية : وترتبط هذه الصناعات بشكل رئيسي بالسوق المحلي وتتركز من حول منتجات الالبان والمياه الغازية وصناعة حفظ الاسماك ، ويعمل بهذه الصناعات حوالي ١٢٤٠ عاملا يمثلون حوالي ١٥٪ من جملة الايدي العاملة بالصناعة . وتتوزع هذه الايدي العاملة بين البحرينيين الذين يبلغ عددهم ٤٦٨ عاملا وغير البحرينيين الذين يصل عددهم ٧٧٢ عاملا[٢] .

(١) محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .
(٢) وزارة المالية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٢ ، البحرين

ب) صناعات متنوعة وتتضمن صناعة المنسوجات والمنتجات الجلدية والملابس والصناعات الخشبية والورقية بالاضافة الى الصناعات الكيماوية والبلاستيكية . كما تتضمن هذه الصناعات بعض المنتجات المعدنية وغير المعدنية . ويعمل في قطاع صناعة المنسوجات والالبسة والجلود حوالي ٨٤٠ عاملا معظمهم من غير البحرينيين . فعدد البحرينيين في هذه الصناعة كان حوالي ٢١٦ عاملا في اوائل السبعينات . وكان عدد غير البحرينيين في هذه الصناعة حوالي ٦٢٠ شخصاً . وتأتي الصناعات الكيماوية والبلاستيكية بالمرتبة الثانية بالاهمية بعد هذه الصناعات من حيث الايدي العاملة بها . ويتقارب هذا العدد مع ما هو موجود في الصناعات الخشبية والاثاث حيث يعمل في كل قطاع من هذين القطاعين حوالي ٥٤٠ عاملا . ويبدو واضحا من خلال المقارنات الاحصائية ان بعض الصناعات تعتمد الى حد كبير على الايدي العاملة المحلية . بينما هناك صناعات يزداد فيها تركز غير البحرينيين . ففي الصناعات الكيماوية مثلا تشكل الايدي البحرينية حوالى ٧٥٪ من جملة العاملين فيها . فقد بلغ عدد العاملين البحرينيين ٤١٥ عاملاً وغير البحرينيين ١٢٤ عاملاً[١] .

ويتشابه توزيع الايدي العاملة في هذه الصناعة مع صناعة المنتجات الخشبية والاثاث .

والواضح ان البحرينيين يشكلون القوة الرئيسية في الانشطة الصناعية المختلفة . وهي ظاهرة تختلف عما لاحظناه في الكويت حيث ان الايدي العاملة الكويتية في الصناعة لا تزيد عن ١٥٪ من المجموع الكلي للايدي العاملة في الصناعة . وقد اشارت احصائيات اوائل السبعينات الى ان عدد العاملين من البحرينيين في الانشطة الصناعية كان حوالي ٥٦١٤ شخصا مقابل ٢٨٥٠ شخصا من غير البحرينيين . والحقيقة ان هذه ظاهرة صحية في بلد يحاول الاعتماد على ذاته وتطوير وتنمية قدرات ابنائه البشرية في محاولة لتنويع مصادر دخله .[٢]

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

جـ) صناعة الالمنيوم : قامت هذه الصناعة في عام ١٩٦٨ بتشجيع من الحكومة لتحقيق هدفين . الاول توفير فرص العمل لاكبر عدد ممكن من ابناء البحرين والثاني الحصول على العملة الصعبة وتنويع مصادر الدخل من الانشطة الاقتصادية غير النفطية[١] . وتكونت في اغسطس من ذلك العام شركة المنيوم البحرين وساهمت الدولة بما يعادل ٤٠٪ من رأس مالها . وقدرت تكاليف المشروع في حينه بحوالي ١٥٠مليون دولار او ما يعادل حوالي ٧١ مليون دينار بحريني الا ان التكاليف الفعلية وصلت الى ٩٠ مليون بحريني . ولقد واجهت صناعة الالمنيوم نكسة اقتصادية في عام ١٩٧٢ مما اجبر الحكومة على التدخل وشراء بعض اسهمها . وفي عام ١٩٧٥ اشترت الحكومة حوالي ١٢٪ من مجموع اسهم الشركة فارتفعت حصتها الى ٥٢٪ واصبحت الدولة المساهم الرئيسي في الشركة . والحقيقة ان نسبة مساهمة الدولة ازدادت ايضا في عام ١٩٧٦ حيث اشترت حكومة البحرين المزيد من الاسهم ، واصبحت تملك ٥٢,٤٪ من جملة الاسهم[٢].

وتعتمد صناعة الالمنيوم في البحرين على استيراد المادة الخام من استرالية التي تعاقدت مع الشركة على تزويدها بما يعادل ٢٣٠ الف طن في العام . والمعروف ان العنصر الرئيسي في مقومات صناعة الالمنيوم هو توفر الطاقة الرخيصة . ولقد شجع توفر الغاز الطبيعي ورخص استغلاله في البحرين على قيام هذه الصناعة. وقد بدىء بانشاء المصنع الرئيسي في اوائل عام ١٩٦٩ بطاقة انتاجية قدرت في حينها بحوالي ٥٨ الف طن . الا ان الشركة عادت وقررت زيادة القدرة الانتاجية لتصل الى طاقتها الحالية المقدرة بحوالي ١٢٠ الف طن في العام . وقد ارتبط بقيام هذا المشروع تطوير ارصفة خاصة لاستقبال السفن المحملة بخامات الالمنيوم واخرى لتصدير المنتجات المصنعة . وقد استطاعت هذه الصناعة تحقيق الهدفين اللذين رسما لها . ففي مجال توفير فرص العمل للايدي العاملة البحرينية ، فقد استطاعت هذه الصناعة تشغيل اكثر من ٢٥٠٠ عامل يشكلون حوالي ربع

(١) **انظر عالم التجارة** ، العدد ٩ اكتوبر ، لندن . ص ٧٥ .

(٢) **البترول والغاز العربي** ، البحرين وتحديات التنمية الاقتصادية ، بيروت ، العدد ٢ ، ٣ فبراير ، مارس ، ١٩٧٦ .

القوى العاملة في الصناعة في البحرين . وفي الوقت الذي لم يكن يعمل في هذه الصناعة حتى عام ١٩٦٨ اي عامل فقد ارتفع العدد في عام ١٩٧١ الى حوالي ٢٣٠٠ عاملا[١] ثم ارتفع العدد في عام ١٩٧٣ الى حوالي ٢٤٠٠ عاملا . ويزيد العدد في الوقت الحاضر كما ذكرنا عن ٢٥٠٠ عامل . ويشكل العمال غير البحرينيين في هذه الصناعات حوالي ٥٠٠ عامل[٢] .

اما بالنسبة للهدف الثاني وهو زيادة الدخل القومي من المصادر غير النفطية ، فقد زادت قيمة صادرات البحرين من هذه الصناعة . ففي عام ١٩٧١ قدرت قيمة الصادرات بحوالي عشر ملايين دولار وبلغت قيمة ما انتجه في عام ١٩٧٦ حوالي ١٢٠ مليون دولار .

فاذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان ٨٥٪ من الانتاج صدر للخارج ؛ فان ذلك يعني ان قيمة الصادرات من منتجات الالمنيوم في عام ١٩٧٦ بلغت حوالي مئة مليون دولار . وقد استهلك السوق المحلي ما يعادل ١٥٪ من منتجات الالمنيوم . وهذا يعني ان دخل البحرين من قطاع صناعة الالمنيوم يعادل حوالي ثلث دخلها من النفط وهذا يعكس بشكل واضح اهمية تطوير وتنمية هذه الصناعة . ويعني الدخل المتزايد من قطاع صناعة الالمنيوم في البحرين ان الشركة استطاعت ان تحقق مردودا من العملات الصعبة يعادل ٤٨ الف دولار لكل عامل او ما يعادل حوالي ٥٠ دولار لكل بحريني[٣] وتعتبر اليابان المستورد الاول لمنتجات الالمنيوم في البحرين وتأتي الولايات المتحدة بالمرتبة الثانية ، وهناك احتمالات كبيرة في ان تتسع اسواق الخليج وخاصة السعودية امام هذه المنتجات .

ولم تقتصر اهمية هذه الصناعة في الحقيقة على مجرد توفير العملة الصعبة لتنويع مصادر الدخل القومي او توفير فرص العمل لالاف البحرينيين ، وانما تعدتها الى تطوير القدرات والمهارات الصناعية لدى العمال البحرينيين ، فالمعروف ان هذه الصناعات متطورة وتحتاج الى خبرات

---

(١) علي علي البنا ، **المصدر السابق** ،ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) عالم التجارة ، **المصدر السابق** .

(٣) نفس المصدر .

تكنولوجية واسعة ليس في مجال التصنيع والانتاج ، وانما ايضا في مجالات الادارة والتسويق . لهذا فانه يمكن اعتبار هذه الصناعة بمثابة معهد لتدريب ورفع كفاءة ومهارة اليد العاملة الصناعية في البحرين . ويشكل البحرينيون الآن حوالي ثلث العاملين في المراكز الادارية . كما ان عددا كبيرا من العمال البحرينيين استطاعوا اكتساب الخبرة والمهارة الصناعية الضرورية . وقد اشار مدير شركة البا (شركة المنيوم البحرين)الىالعامل البحريني بقوله :

« انك بحاجة لمزايا شخصية معينة لكي تصبح عاملاً صناعياً . وانه مما يدعو الى الاعجاب ان نرى البحرانيين وقد تكيفوا للعمل في هذه الصناعة الثقيلة بالذات رغم عدم تمتعهم بخبرة سابقة في نظام مصانع الالمنيوم »[1]

وبالاضافة الى هذه الصناعات هناك صناعات اخرى مكملة لها كصناعة سحب قوالب الألمنيوم التي قدرت تكاليفها بمليوني دولار ، والذي بدأت في عام ١٩٧٧ بطاقة انتاجية مقدارها ثلاثة الاف طن . وهناك ايضاً مشروع كابلات الالمنيوم الذي سيبدأ انتاجه في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ . وستصل الطاقة الانتاجية للمشروع الى حوالي عشرة الاف طن[2] بالاضافة الى ذلك هناك مشروع سحق الالمنيوم الذي ستستخدم منتجاته في صناعة الاصباغ . ويقدر انتاج هذا المشروع بحوالي ثلاثة الاف طن في السنة . فالواضح اذن ان صناعة الالمنيوم تتحول الى صناعة متكاملة ترتبط بها صناعات اخرى متعددة . وهذا بدوره يؤدي الى توسيع النشاط الصناعي في البحرين ، ويزيد من دعم الهدفين اللذين ارتبطا بصناعة الالمنيوم وهما توفير المزيد من فرص العمل للسكان الذين يتزايدون بشكل سريع ، وزيادة تنويع مصادر الدخل القومي بحيث يقلل من اعتماده على قطاع النفط . وهناك تطلعات اخرى لدى البحرين لتقليل اعتمادها على النفط منها مشروع الحوض الجاف الذي تم انشاؤه وافتتاحه في عام ١٩٧٧ ، ويستقبل هذا الحوض حوالي ٤٨ ناقلة في العام . ومن المحتمل ان يرتفع العدد الى ٦٠ ناقلة في

---

(١) عالم التجارة ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٢) صحيفة القبس ، العدد ٢١٦٩ ، الاول من يونيو ، ١٩٧٨ ، ص٥ .

العام . وهناك ايضا مشروع فبركة صفائح الحديد والصلب ومشاريع اخرى متعددة .

ثانياً : مجموعة الصناعات النفطية

تعتبر صناعة استخراج النفط وتكريره القاعدة الرئيسية ليس فقط للصناعة البحرينية وانما ايضا للاقتصاد البحريني . وتعتبر البحرين الدولة الاولى في منطقة الخليج العربي التي تم فيها اكتشاف النفط . ويرجع تاريخ التنقيب عن النفط في البحرين الى عام ١٩٢٥ عندما منح حاكم الجزيرة اول امتياز للبحث عن النفط لشركات بريطانية . وفي عام ١٩٢٩ تكونت شركة نفط البحرين التي بدأت عمليات البحث عن النفط . وقد بدأت اعمال الحفر في منطقة جبل الدخان في جزيرة المنامة . وفي الاول من مايو عام ١٩٣٢ تم اكتشاف اول بئر ذات انتاج تجاري على عمق الفي قدم تقريبا . وفي عام ١٩٣٤ تم شحن اول دفعة من النفط البحريني للاسواق العالمية وقد بلغ الانتاج في عام ١٩٣٣ حوالي ٣١ الف برميل . وفي عام ١٩٣٤ وصل الانتاج الى حوالي ٢٨٥ الف برميل . وبعد سنة واحدة اي في عام ١٩٣٥ زاد الانتاج السنوي عن مليون وربع مليون برميل . وفي عام ١٩٤٠ وصل الانتاج الى حوالي سبعة ملايين برميل . وهكذا استمرت الزيادة تضطرد عاما بعد عام ففي عام ١٩٠٥ وصل الانتاج الى ١٦,٥ مليون برميل او ما يعادل ٢,٢٥ مليون طن[١] . وقد وصل اعلى انتاج للنفط في البحرين في عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٢٨ مليون برميل في العام وبعد هذا العام اخذ الانتاج بالانخفاض لرغبة الحكومة في المحافظة على هذه الثروة لأطول فترة زمنية ممكنة خاصة وان احتياطي النفط المعروف في البحرين محدود ولا يتعدى ٣٦٠ مليون برميل[٢] . وبلغ معدل الانتاج في عام ١٩٧٤ حوالي ٢٥ مليون برميل . ولكن الانتاج انخفض في عام ١٩٧٦ الى مستويات اقل فبلغ حوالي ٢١ مليون برميل فقط . ويوضح الجدول (٢) تطور انتاج النفط في البحرين في سنوات متنوعة من عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٧٦ .

---

(١) M. Rumaihi , Op. cit ., p.99

(٢) البترول والغاز العربي ، **المصدر السابق** .

ولم يقتصر دور البحرين على مجرد استخراج النفط وتصديره انما تعداه الى تكريره . ولهذا قامت في البحرين صناعات تكريرية متعددة . ولا تعتمد صناعة التكرير في البحرين على النفط البحريني وانما تعتمد ايضا على البترول السعودي ، ويعتبر معمل تكرير سترة اكبر معامل التكرير في الشرق الاوسط . ويأتي بالمرتبة الثانية بعد معمل عبدان ويتراوح انتاج المعمل بين ٨٠ الى ٩٤ مليون برميل سنويا . ويكرر هذا المعمل الانتاج البحريني الذي بلغ ٢١ مليون برميل في عام ١٩٧٦ . اما بقية النفط المكرر فيأتي من السعودية عبر انبوب بحري يمتد لمسافة ٢٢ كيلومترا تحت البحر .

جدول (٢)

تطور انتاج النفط في البحرين

السنة	الكمية المنتجة (بالاف البراميل)
١٩٣٣	٣١
١٩٣٤	٢٨٥,٠٧٢
١٩٤٠	٧٠٧٤,٠٦٥
١٩٥٠	١١٠١٥
١٩٥٥	٩١٩٦,٥٢٧
١٩٦٠	١٦٥٠٠,٤٢٤
١٩٦٥	٢٠٧٨٧,٦١٧
١٩٦٧	٢٥ ٣٧٠,٠٠٠
١٩٧٠	٢٧٩٧٣,٠٠٠
١٩٧٢	٢٥٥٠٨,٠٠٠
١٩٧٣	٢٤٩٤٨,٠٠٠
١٩٧٤	٢٤٥٩١,٠٠٠
١٩٧٥	٢٢٣٠٩,٠٠٠
١٩٧٦	٢١٢٨٨,٠٠٠

المصدر (١) M. Rumaihi, Op.cit., P. 99.

(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ . دولة البحرين ، ص ٥٢ .

وتوضح الارقام الاحصائية ان كميات النفط المكررة كانت تتذبذب من سنة لاخرى . ففي عام ١٩٦٧ كانت الكميات المكررة حوالي ٨٩ مليون برميل انخفضت في عام ١٩٦٨ الى حوالي ٨٥ مليون برميل . ثم ارتفع الانتاج الى حوالي ٩٣ مليون برميل في ١٩٧٠ والى حوالي ٩٤ مليون في عام ١٩٧١ . والحقيقة ان هذا العام سجل اكبر كمية تم تكريرها في البحرين . اما في عام ١٩٧٥ فقد بلغ النفط المكرر حوالي ٨٠ مليون برميل . وتشمل هذه الكميات النفط البحريني والسعودي معا .

وبلغت كميات النفط السعودي المكرر في مصافي البحرين حوال ٥٦ مليون برميل في عام ١٩٦٨ . ووصل الى ٦٣,٥ مليون برميل في عام ١٩٧٠ والى حوالي ٦٦ مليون برميل في عام ١٩٧١ . وانخفضت الكميات المكررة في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٥٠ مليون برميل . ثم عادت وارتفعت في عام ١٩٧٦ الى حوالي ٥٩ مليون برميل . ويوضح الجدول (٣) اجمالي النفط المكرر والكميات المكررة من النفط السعودي والفرق بين الكميتين لكل عام هي عبارة عن كمية النفط البحريني المكرر[١] .

وبالاضافة الى انتاج النفط ، فقد تزايد انتاج الغاز الطبيعي . وفي الوقت الذي اخذت تنخفض فيه كميات الاحتياطي من النفط ، فان الاعتقاد يترسخ بامكانية تزايد احتياطي الغاز الطبيعي في البحرين . وعلى الرغم من عدم معرفة كميات الاحتياطي بدقة الا ان التقديرات تضعه في حدود تتراوح بين ١٦ الى ٢٤ مليون مليون متر مكعب[٢] .

وقد بلغ انتاج الغاز الطبيعي في عام ١٩٦٨ حوالي ٢٧ الف مليون قدم مكعب . وفي عام ١٩٧٠ ارتفع الى حوالي ٤٣ الف مليون قدم مكعب . اما في عام ١٩٧٢ فقد وصل الانتاج الى حوالي ٦٥ الف قدم مكعب . وفي عام ١٩٧٤ زاد الانتاج عن ١٠٠ الف مليون قدم مكعب وسجل الانتاج في عام ١٩٧٦ حوالي ١٠٧ الف مليون قدم مكعب[٣] . وتوضح هذه الارقام الزيادة المضطردة التي

---

(١) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ، دولة البحرين ، ص ٥٢ ، ٥٥ .

(٢) البترول والغاز العربي ، **نفس المصدر** .

(٣) المجموعة الاحصائية ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

شهدها قطاع انتاج الغاز الطبيعي . والحقيقة ان الغاز الطبيعي يلعب دورا مهما في اقتصاد الجزيرة . وهو يشكل مصدر الطاقة الرئيسية في صناعة الالمنيوم التي اشرنا اليها . كما ان الحكومة تحاول جاهدة السيطرة على هذه المادة وتصنيعها . ولهذا فقد بدأت بمشروع تسييل الغاز الذي تقدر تكاليفه بحوالي ٨٩ مليون دولار . وقامت شركة نفط البحرين الوطنية باجراء دراسات واسعة واتصالات مع الشركات العالمية لدراسة امكانيات هذا المشروع وقد اثبتت الدراسات جدواه الاقتصادية . ومن المعتقد ان الاستثمارات الضرورية لهذا المشروع يمكن استعادتها خلال ثلاث او اربع سنوات بعد بدء المشروع[1] .

جدول (٣)

تطوير تكرير النفط في البحرين

السنة	المجموع الكلي للنفط المكرر (بالاف البراميل)	مجموع النفط السعودي المكرر (بالاف البراميل)
١٩٦٨	٨٤٥٤٥	٥٥٨٧٧
١٩٦٩	٨٥٩٨٧	٥٨١٥٩
١٩٧٠	٩٢٧٢٥	٦٣٥١٨
١٩٧١	٩٤٠٨٩	٦٥٩٤٣
١٩٧٢	٨٧٢٣٩	٦٠٣٠٩
١٩٧٣	٩٠٧٥٣	٦٤٧٤٤
١٩٧٤	٩١٣٩٥	٦٤٥٢١
١٩٧٥	٧٩٦٧٦	٤٩٩٠١
١٩٧٦	٨٠,٠٠٠	٥٨٧٩٥

المصدر : وزارة المالية المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ البحرين ، ص ٥٢ ، ٥٥ .

(١) الاضواء ، عدد ٦١٦ ، ٢٤ يناير ١٩٧٧ ، البحرين (مقابلة مع مدير شركة نفط البحرين الوطنية) .

ويقدر عدد العاملين في صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي والتكرير ٣٨٠٨ شخصاً من مجموع ٣٩٨٨٦ . ويمثل الرقم الأخير المجموع الكلي للعاملين في أقسام النشاط الاقتصادي لعام ١٩٧٦ . وهذا يعني أن نسبة العاملين في هذه الصناعات حوالي ٩,٥٪ من المجموع الكلي للعاملين في كل الأنشطة الاقتصادية في البحرين .

مركز الصناعة في الاقتصاد البحريني :

تشكل الصناعة احدى دعائم ومقومات الاقتصاد البحريني . ويتضح ذلك من خلال عدد المشتغلين في هذا القطاع الاقتصادي ، كما يتضح أيضاً من خلال مقارنة الأهمية النسبية لهذه الصناعات في الناتج القومي للبحرين .

ويبين جدول (٤) أن عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية وصناعة المناجم والمحاجر ٩١٣٢ عاملاً ، أو ما يعادل حوالي ٢٣٪ من جملة المشتغلين في كل الأنشطة الاقتصادية . والحقيقة أن القطاع الوحيد الذي يتفوق في عدد المشتغلين على قطاع الصناعة هو قطاع التشييد والبناء الذي يعمل به ١٣٨٩٦ عاملاً . ويشكل المشتغلون بهذا النوع من النشاط الاقتصادي حوالي ٣٥٪ من المجموع الكلي للمشتغلين في جميع الانشطة الاقتصادية . وتعتبر أنشطة النقل والمواصلات والتخزين من القطاعات المهمة حيث تساهم بحوالي ٥٢٦٨ عاملاً يشكلون حوالي ١٣٪ من مجموع القوى العاملة وهناك أيضاً قطاع الخدمات الذي يعمل به ٤١٣٣ عاملاً . أما قطاع الكهرباء والماء فيعمل به ١٧٠٥ عاملاً[١] .

وبالنسبة لأحجام المؤسسات الصناعية ، فالواضح أن هناك عشرين مؤسسة يقل عدد العاملين في كل منها عن مئة عامل ، وهناك خمس مؤسسات يقل عدد العاملين في كل منها عن عشرة عمال . كما يوجد ثلاث مؤسسات يتراوح عدد العاملين بها بين ١٠٠ الى ١٩٩ عاملاً ، وأربع مؤسسات يتراوح عدد العاملين بها بين ٢٠٠ ـ ٤٩٩ عاملاً ، وأربع مؤسسات يزيد في كل منها عدد العاملين عن ٥٠٠ شخص . ويلاحظ ان هذه التوزيعات المختلفة لأحجام المؤسسات خاصة بالصناعة التحويلية أما صناعة المناجم والمحاجر ، فلا يوجد بها سوى مؤسسة واحدة يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠٠ شخص[٢] .

---

(١) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ، البحرين ، ص ١٣٥

(٢) نفس المصدر ، هذه البيانات جميعها حسب عام ١٩٧٦ .

أما بالنسبة لأهمية القطاع الصناعي في المساهمة في الناتج القومي ، فقد ساهمت الصناعة التحويلية بحوالي ٤٢٪ وصناعة المناجم والتعدين بحوالي ٢٨٪ . وهذا يعني أن القطاع الصناعي بقطاعيه المشار اليهما ساهم بحوالي ٧٠٪ من مجمل الناتج القومي . وقدر قطاع التجارة والمال بحوالي ٨,٥٪ والنقل والمواصلات ٢٪ والتشييد ٢,٣٪ . أما الكهرباء والماء فقد ساهمت بـ ١,٧٪ . وساهم قطاع الزراعة بواحد بالمائة فقط . كما ساهمت الأنشطة الأخرى بحوالي ١٤٪[1] . إن هذه الأرقام تعكس بشكل واضح الأهمية والمركز الذي يحتله قطاع الصناعة في البحرين .

جدول (٤)
توزيع المؤسسات والمشتغلين في
الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البحرين (١٩٧٦)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	النسبة المئوية
الصناعات التحويلية	٢٩	٥٣٢٤	١٣,٣
المناجم والمحاجر	١	٣٨٠٨	٩,٥
الزراعة والصيد	٥٧٦	٣٨٩٧	٩,٨
التشييد والبناء	١٠٢	١٣٨٩٦	٣٤,٨
الكهرباء والمياه والغاز	-	*١٠٧٠٥	٤,٣
التجارة	٥١	١٨٥٥	٤,٦
الخدمات	٢٦٠	٤١٣٣	١٠,٣
المجموع	١٠٣٧	٣٩٨٨٦	١٠٠٪

* الرقم تقريبي

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ، دولة البحرين ص ١٣٥ ، ١٣٨ .

(١) عرفان شافعي . « التنسيق الصناعي بين الدول العربية بالخليج » . ورقة قدمت لندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، الكويت ، ابريل - مايو ١٩٧٨ ، ص ٥١ .

التوزيع الجغرافي للصناعات :

تتركز الصناعات في البحرين في الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة البحرين . ويمكن تحديد ثلاث مناطق رئيسية لتركز هذه الصناعات :

أ ـ منطقة المنامة الصناعية ، تعتبر مدينة المنامة كغيرها من العواصم مركز الثقل الصناعي بحكم العديد من العوامل كتوفر الاستثمارات والخدمات والسوق والايدي العاملة فيها . وتتحدد الصناعة في مدينة المنامة في ثلاث قطاعات :

١ ـ قطاع المنطقة الصناعية الحرة أو ما تسمى بمنطقة ميناء سلمان . وهذه أكبر المناطق الصناعية في المدينة إذ تبلغ مساحتها حوالي ١٨٠ فداناً . وتنتشر في هذه المنطقة صناعات البلاستيك والورق وصناعة حفظ الأسماك وتثليجها .

٢ ـ منطقة الزنج الصناعية . وتقع على الطرف الغربي من مدينة المنامة على امتداد طريق العوالي . وتختلط الصناعات في هذه المناطق بالمناطق السكنية . والصناعات الموجودة في هذا الجزء هي من نوع ورش الصيانة المختلفة ، وبعض المؤسسات الصغيرة ومصانع المياه الغازية .

٣ ـ المنطقة الشمالية الغربية التي تتركز حول حي النعيم . وتنتشر بها صناعة المراكب ، وورش الحدادة والنجارة والسيارات وغيرها .

ب ـ **منطقة سترة الصناعية** ويوجد في هذه المنطقةمعمل تكرير ستره الذي يعتبر أضخم معامل التكرير في الشرق الأوسط . ويقوم المصنع بتكرير كل النفط المنتج في البحرين بالاضافة الى كميات من نفط السعودية الذي ينقل اليه بواسطة أنبوب يبلغ طوله ٢٢ كيلومتر . وتبلغ مساحة هذه المنطقة الصناعية ١١٧٨ فداناً . وقد خصص من مجمل هذه المساحة حوالي ١١٥٠ فداناً لمعمل التكرير ذاته . أما المساحة المتبقية فتضم ٤٥ خزاناً لمختلف المشتقات النفطية .

ج ـ منطقة عوالي الصناعية . وتبلغ مساحتها حوالي ٢٢٨ فداناً . وتقوم في هذه المنطقة صناعة الألمنيوم . وقد اختبرت هذه المنطقة للاستفادة من توفر الغاز

الطبيعي . ويستهلك المصنع حوالي مائة مليون قدم مكعب في اليوم[٢] . وتبلغ الطاقة الانتاجيةللمصنعحوالي عشرة آلاف طن في الشهر . وقد أشرنا الى هذه الصناعة بالتفصيل في الصفحات السابقة . ويبين الشكل (٢) توزيع المناطق الصناعية في البحرين .

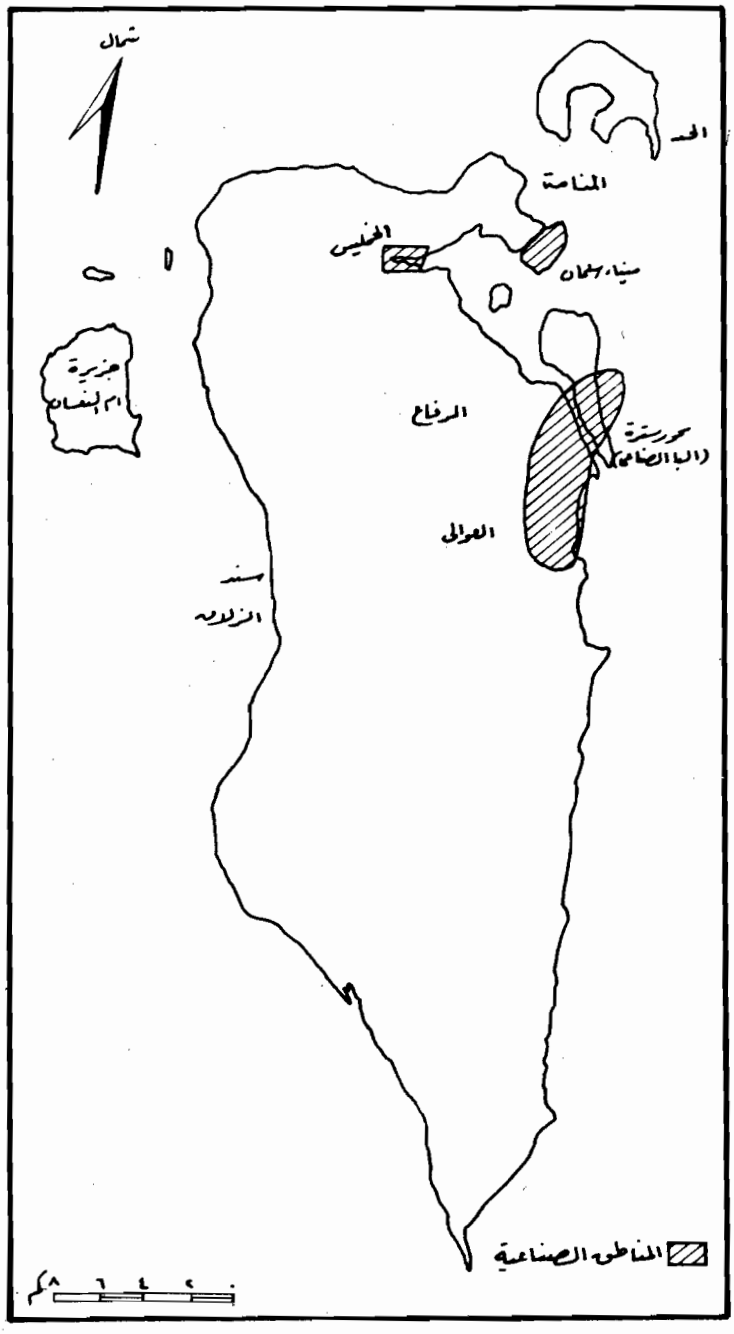

شكل (٢) : التوزيع الجغرافي لمناطق الصناعة في البحرين

الخلاصة :

البحرين هي أكثر الدول الخليجية حاجة الى التنمية الصناعية . فهي أصغر دول المنطقة مساحة وأكثفها سكاناً وأقلها انتاجاً واحتياطاً من النفط . كذلك فان الزراعة التي تعتبر قطاعاً مهماً في الحياة الاقتصادية تعرضت للتدهور نتيجة قلة المياه الباطنية وتزايد ملوحتها وملوحة التربة . وقد فرضت هذه الظروف على البحرين واقعاً صعباً كان عليها أن تتخطاه بمحاولات جادة تستطيع من خلالها تنمية قطاعات اقتصادية جديدة ومن المحاولات التي بذلتها البحرين تشجيع ودعم دورها كمركز مالي وتجاري لمنطقة الخليج . واعتمدت على ذلك مستفيدة من الخبرة الطويلة نسبياً التي تجمعت لديها كونها أول بلد خليجي انشأ مصارف ومراكز مالية في المنطقة . أما مركزها التجاري فقد عملت على تدعيمه مستفيدة من موقعها البحري بين موانيء الكويت والعراق من ناحية وبين موانيء السعودية والامارات وقطر وعمان من ناحية أخرى . لكن يبدو أن مستويات طموحات وتطلعات البحرين في هذين المجالين كانت أكبر من قدراتها وامكاناتها ، ولهذا اتجهت الى مجالات أخرى . وقد كان التصنيع أهم الفرص التي توفرت للبحرين لتدعيم مركزها الاقتصادي . وكثفت جهودها لاقامة قاعدة صناعية مكونة من صناعات تعتمد على الطاقة الرخيصة مستفيدة بذلك من احتياطياتها الوفيرة من الغاز الطبيعي . وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الصناعات القائمة في البحرين كلها موجهة للاستفادة من هذا العامل . فهناك محاولات صناعية أخرى تستفيد من علاقات البحرين بالدول المجاورة لها . ومن هذه الصناعات صناعة التكرير التي تقوم على استيراد النفط من السعودية . وصناعة التكرير في البحرين قامت أساساً على منتجاتها النفطية ، إلا أنه بسبب ضآلة الكميات المنتجة محلياً ، فقد عملت على تطوير خدماتها خارج حدودها .

وكما حدث في بقية الدول الخليجية ، فان برامج التنمية الصناعية ارتبطت أساساً بتدفق النفط وتزايد عائداته ، مما أوجد الفرص لتوفر الطاقة الرخيصة والمادة الخام والاستثمارات الضرورية للصناعة . فالصناعة الحديثة في البحرين لم تظهر ملامحها بشكل واضح إلا منذ بداية الستينات عندما توفرت المقومات الأساسية لاقامتها . ونظراً لتشابه ظروف التحول الاقتصادي بين البحرين

والكويت ، فقد واجهت عمليات التنمية الصناعية في البحرين نفس المشكلات التي برزت في الكويت . فهناك مشكلة السوق المحدودة بحكم ضيق المساحة وصغر الحجم السكاني للدولة . وهناك أيضاً المشكلات الناجمة عن قضايا تنمية الموارد البشرية وضعف الامكانات التكنولوجية وعدم توفر الكوادر المدربة بشكل يتيح لها التوسع في الانتاج والتوزيع الصناعي . كما أن هناك مشكلات الهياكل الادارية وضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة داخل الوحدات الصناعية وفيما بين الانشطة الصناعية . كما وترتبط بهذه القضايا مشكلات ضعف العلاقات التنسيقية بين القطاع الصناعي بأنشطته المختلفة ، والقطاعات الأخرى بأنشطتها المختلفة كالخدمات والتجارة .

وتقسم الصناعات في البحرين الى مجموعتين . مجموعة الصناعات التحويلية وتقوم على الصناعات الغذائية كمنتجات الألبان وصناعة حفظ الأسماك . ومن الصناعات التحويلية الأخرى صناعة المنسوجات والمنتجات الجلدية وصناعة الأثاث وبعض الصناعات المعدنية . كما تضم هذه المجموعة صناعات البلاستيك وبعض الصناعات الكيماوية . أما أهم الصناعات التحويلية فهي صناعة الألمنيوم . وقد نشأت هذه الصناعة كما رأينا مستفيدة من الطاقة الرخيصة في البحرين . وقامت أسسها في عام ١٩٦٨ لتوسيع مصادر الدخل القومي وتوفير المزيد من فرص العمل للسكان . وقد زاد الدخل من هذه الصناعة من عشرة ملايين دولار في عام ١٩٧١ الى حوالي ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦ . أما في مجال الأيدي العاملة فقد وفرت هذه الصناعة فرص العمل لحوالي ٢٥٠٠ عامل . وترتبط بهذه الصناعة صناعات أخرى مكملة لها كصناعة قوالب الألمنيوم ومشروع كابلات الألمنيوم ، ومشروع سحق الألمنيوم .

أما المجموعة الثانية من الصناعات فهي تلك المتعلقة باستخراج وتكرير النفط وتصنيعه . وتقوم في البحرين صناعة تكرير النفط التي تقدم خدماتها للانتاج المحلي وللنفط السعودي . وتقوم هذه الصناعة في منطقة أم ستره حيث يوجد أكبر مصنع لتكرير النفط في الشرق الأوسط . وتبلغ طاقته الانتاجية حوالي ١٠٠ مليون برميل سنوياً . بالاضافة الى هذه الصناعة هناك مشروع للاستفادة من الغاز الطبيعي وذلك بالعمل على تسييله وتسويقه بدل أن يذهب سدى بالاحتراق .

ويمكن القول بشكل عام أن البحرين نجحت في تحقيق بعض أهدافها التصنيعية ، وخاصة في مجال توفير مصادر أخرى للدخل القومي عدا النفط ، وايجاد فرص عمل للأيدي التي تتزايد سنوياً . وقد أوضحت بيانات عام ١٩٧٦ أن نسبة القوى العاملة في الصناعات التحويلية كانت حوالي ١٣٪ من المجموع الكلي للقوى العاملة في البحرين . وقدر عدد العاملين بهذه الصناعات بحوالي ٥٣٠٠ عامل . وإذا أضيف الى هذه النسبة عدد العاملين في صناعة المناجم والمحاجر والبالغة نسبتهم حوالي ٩,٥٪ ، فمعنى ذلك أن نسبة العاملين في هذين النوعين من الصناعات حوالي ٢٣٪ من مجموع القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وهذه ظاهرة تبعث على التفاؤل وتعطي مؤشراً لوضع الصناعة وأهميتها في الاقتصاد البحريني .

كذلك وجدنا أن الصناعة في البحريني تتركز في عدة مناطق هي منطقة المنامة الصناعية ومنطقة ستره الصناعية ومنطقة عوالي الصناعية .

الفصل الرابع
الصناعة في قطر

يمكن القول بكل بساطة أن ملامح الصورة الاقتصادية في قطر مشابهة الى حد كبير لتلك الموجودة في كل من الكويت والبحرين . فقطر كدولة حديثة الاستقلال لم تكتمل كوحدة سياسية إلا في عام ١٩٧١ . وهي لهذا من أحدث الدول الخليجية . وهي بالتالي لم تبدأ في برامج تخطيطية واضحة إلا بعد هذا التاريخ . والظروف الاقتصادية التي تميز حياة قطر مشابهة لتلك الموجودة في كل من الكويت والبحرين . وكما مثل النفط نقطة التحول الرئيسية في حياة الكويت والبحرين للانتقال من اقتصاد تقليدي بسيط الى اقتصاد حديث متطور ، فقد عمل النفط في قطر أيضاً بمثابة القوة الرئيسية في عملية التحول الاقتصادي . وقد أصبح النفط في قطر القوة الاقتصادية الحقيقية التي نقلت البلاد من الحياة الاقتصادية التقليدية الى الواقع الاقتصادي الجديد .

وكما هو الحال في بقية الدول الخليجية ، فقد كان النشاط الاقتصادي في قطر قبل ظهور النفط موجهاً نحو البحر . وكانت حياة الناس مرتبطة بشكل وثيق بالصيد والغوص . وقد قدرت اعداد مراكب صيد اللؤلؤ في قطر في احدى الفترات بحوالي ٤٠٠ مركباً[١] . إلا أن لوريمر قدر هذا العدد بحوالي ٨١٧ مركباً . كما قدر عدد مراكب صيد الأسماك بحوالي ٢٥٠ مركباً[٢] . ويوضح

(١) قدري قلعجي ، الخليج العربي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٥ ، ص ٣٦٠ .

(٢) هذه البيانات للفترة ما بين ١٩٠٤ - ١٩٠٧ . انظر لوريمر ، **دليل الخليج ، القسم الجغرافي** ، الجزء السادس ، الدوحة ، قطر ، مطابع علي بن علي ، ص ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

التوزيع الجغرافي لمناطق انصيد بأن أهمها هي منطقة الدوحة التي كان فيها حوالي ٣٥٠ مركباً لصيد اللؤلؤ و٩٠ مركباً لصيد الأسماك ، بالاضافة الى ٦٠ مركباً لأغراض أخرى متنوعة . وتليها بالأهمية منطقة وكره التي كان فيها حوالي ١٥٠ مركباً لصيد اللؤلؤ و٣٠ مركباً لصيد الاسماك و٢٠ مركباً لأغراض الأخرى . ويوضح الجدول (١) توزيع المراكب جغرافياً وحسب أغراضها المتنوعة في مناطق قطر المختلفة . وقدرت هذه البيانات بأن عدد الذين كانوا يعملون في صيد اللؤلؤ في قطر بحوالي ١٣ ألف رجل أي بمعدل ١٦ رجلاً للمركب الواحد تقريباً[١] .

بالاضافة الى هذه الانشطة الاقتصادية كان هناك رعي محدود وزراعة محدودة جداً مقتصرة على بعض أشجار النخيل . فطبيعة الارض وقلة المياه حدت من نمو الزراعة . وحتى بداية الخمسينات لم يكن في كل قطر سوى بستان واحد . إلا أن الدولة أخذت على عاتقها تنمية هذا القطاع فوصل عدد المزارع في عام ١٩٦٠ الى ١١٩ مزرعة ، وفي عام ١٩٧١ الى ٤١١ مزرعة . وفي عام ١٩٧٤ وصل العدد الى ٤٥٠ مزرعة . أما في عام ١٩٧١ فبلغ عدد المزارع ٤٧٢ مزرعة قدرت مساحتها الكلية بحوالي ٣٢٢٥ دونماً[٢] .

فهذه اذن الصورة التي ميزت اقتصاد قطر في فترة ما قبل النفط . ولهذا يمكن القول بكل وضوح أن النفط وما ارتبط به من أنشطة مختلفة هو أساس عملية التحول الاقتصادي الذي شهدته قطر . فالصناعة لم تكن معروفة في قطر . وهي بدون شك ظاهرة اقتصادية جديدة . وهي بهذا تتفق في أوضاعها مع ظروف الكويت والبحرين . فالملاحظ اذن أن دخول قطر في المجال الصناعي كان في منتصف الستينات ، هذا اذا ما استثنينا بطبيعة الحال صناعة استخراج النفط[٣] .

والحقيقة أن هناك مجموعة من العوامل التي لم تكن ملائمة لتطور القطاع الصناعي قبل ظهور النفط . وعدد سكان قطر محدود وهو لم يكن ليزيد عن ٩٠ ألف نسمة في بداية عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٥ فان عدد السكان لم يتجاوز

---

(١) **نفس المصدر** ،ص - ١٩٩٠ .

(٢) محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، ص ٥٧ ، انظر ايضاً : المركز الفني للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، قطر الدوحة ١٩٧٨ ، ص ١٣ .

(٣) محمد الرميحي ، **نفس المصدر** ،ص ٥٠ .

٢٠٠ ألف نسمة . ان هذا يعني محدودية القوى العاملة من ناحية وضيق السوق المحلي القادر على تطوير أي نوع من الصناعات . كذلك فان رؤوس الأموال قبل ظهور النفط كانت معدومة تقريباً بحكم العوائد الزهيدة من صيد اللؤلؤ والسمك . أما مصادر الطاقة فهي الأخرى لم تكن متوفرة قبل ظهور النفط . وكذلك الحال بالنسبة للمواد الخام . إن هذا يعني أن أسس ومقومات التصنيع لم تكن موجودة في قطر قبل النفط . ولهذا فان الحديث عن القطاع الصناعي قبل النفط يفتقر الى أية أسس منطقية . وعلى هذا الأساس فان المدخل الواقعي لمناقشة الصناعة في قطر يجب أن يبتدىء أولاً بقطاع النفط .

النفط في قطر :

بدأت المحاولات الأولى للتنقيب عن النفط في قطر في عام ١٩٣٥ عندما منح امتياز البحث عن البترول لشركة البترول الانجليزية الايرانية . تحول الامتياز في عام ١٩٣٧ الى ما أصبح يعرف فيما بعد بشركة نفط قطر المحدودة . وجاءت البوادر الأولى لوجود النفط في عام ١٩٤٠ ، إلا أن عمليات الانتاج تأخرت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٩ . ففي ذلك العام تم استخراج حوالي ٨٠ ألف طن من النفط[١]. وتعمل في التنقيب عن النفط واستغلاله في قطر أربع شركات هي شركة نفط قطر المحدودة ، وشركة شل قطر المحدودة ، وشركة البندق المحدودة التي قامت على أساس مشترك بين الامارات وقطر . ثم شركة ونترشال الالمانية التي منحت امتياز التنقيب عن النفط في عام ١٩٧٥ .

أما أهم حقول الانتاج فهي حقل دخان وحقل العد الشرقي وحقل ميدان محزم ثم حقل بولحنين . وينحصر انتاج شركة نفط قطر بحقل دخان الذي يمتد بمسافة طولها ٤٧ كيلومترا عرضها ٣٤ كيلومتراً . ويضخ النفط من هذا الحقل الى ميناء أم سعيد عبر أربعة خطوط من الأنابيب تتراوح أقطارها من ١٤,٥ بوصة الى ٢٠ بوصة . أما شركة شل المحدودة فتشمل مناطقها حقول العد الشرقي وحقل ميدان محزم وحقل بولحنين . ويبلغ امتداد حقل العد الشرقي ٨٥ ميلاً ويعرض

---

(١) وزارة الاعلام ، **الكتاب السنوي** ،قطر ، ١٩٧٦ ، ص ٣١ .

مقداره خمسة أميال ويقدر انتاجه في العام حوالي ٤٢ ألف برميل من النفط وحوالي ١١٠ ملايين قدم مكعب من الغاز الطبيعي . أما حقل ميدان محزم فيبلغ انتاجه حوالي ١٦٠ الف برميل من النفط يومياً وحوالي ١٢٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وينتج حقل بولحنين ما يتراوح بين ١٤٥ ألف و١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً[١] .

جـدول (١)

التوزيع الجغرافي للمراكب في قطر في بداية القرن العشرين

المستوطنة	عدد مراكب صيد اللؤلؤ	عدد مراكب صيد السمك	عدد مراكب الأخرى	المجموع
الدوحة	٣٥٠	٦٠	٩٠	٥٠٠
الوكره	١٥٠	٢٠	٣٠	٢٠٠
الظعائن	٧٠	١٠	١٠	٩٠
خور شقيق	٨٠	٢٠	١٠	١١٠
سميسمه	٥٠	١٠	١٠	٧٠
فويرط	٣٥	٩	١٢	٥٦
أبو الظلوف	٢٠	٥	١٠	٣٥
خور حسان	٢٠	-	-	٢٠
الذخيرة	١٥	٢	٥	٢٢
الرويس	١٨	٢	١٠	٣٠
الوسيل	٩	٢	٣	١٤
المجموع	٨١٧	١٤٠	٢٠٠	١٢٠٧

المصدر : ج ز . لوريمر ، **دليل الخليج** ، الجزء السادس ، الدوحة ، قطر ص ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

---

(١) **نفس المصدر** ، ص ٧٧ - ٧٨ .

وقد تطور انتاج النفط في قطر بشكل سريع ، فبعد أن كان الانتاج السنوي في عام ١٩٤٩ حوالي ٨٠٣٠٧ طناً ارتفع الى ١,٦١٦,٥٩٨ طناً في عام ١٩٥٠ . وازداد الانتاج في عام ١٩٥٥ الى ٥,٣٦١,٠٠٠ طناً . أما في عام ١٩٦٠ فقد بلغ الانتاج ٨,٠٨٣,٠٠٠ طناً . ووصل الانتاج في عام ١٩٦٥ الى ١٠,٧٩٨,٠٠٠ طناً . وتصاعدت كميات النفط المنتجة فوصلت في عام ١٩٧٠ الى ١٧,٠٩٩,٠٧٢ طناً . وسجل عام ١٩٧٣ أكبر كمية منتجة في تاريخ قطر حيث وصل الانتاج الى حوالي ٢٧ مليون طناً . ثم أخذ الانتاج بعد ذلك بالتذبذب والانخفاض فوصل الى حوالي ٢١ مليون طناً في عام ١٩٧٥ والى حوالي ٢٢ مليون طناً في عام ١٩٧٧ .

ومع تزايد الانتاج اتسعت احجام الصادرات النفطية . فكانت الكميات المصدرة في عام ١٩٤٩ حوالي ١٥ ألف طن فقط . وفي عام ١٩٥٠ فقد بلغت الكميات المصدرة حوالي ١,٥ مليون طناً . أما في عام ١٩٥٥ فقد قدرت الصادرات النفطية بحوالي ٥,٣ مليون طن . وفي عام ١٩٦٠ بلغ حجم الصادرات حوالي ثمانية ملايين طن . وقفز حجم الصادرات في عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٠,٥ مليون طن . وسجل عام ١٩٧٣ أكبر كمية من الصادرات النفطية إذ قدرت بحوالي ٢٧ مليون طن . أما في عام ١٩٧٧ ، فقد انخفضت الكميات المصدرة كانعكاس لانخفاض الانتاج الكلي للنفط[١] . ويوضح الجدول (٢) تطور انتاج النفط وصادراته من قطر .

وقد جاء تزايد الانتاج والتصدير نتيجة تزايد استثمارات الشركات في صناعة النفط . وقد بلغت هذه الاستثمارات في عام ١٩٧٠ حوالي ١٦٥ مليون ريال قطري . ومع تزايد الكميات المنتجة والمصدرة أخذت تزداد عائدات قطر المالية . فوصلت قيمة العائدات النفطية الى حوالي ٥١٥ مليون ريال قطري أو ما يعادل ١٢٢ مليون دولار أمريكي . أما في عام ١٩٧١ فقد بلغت قيمة العائدات ٨٣٨ مليون ريال قطري أو ما يعادل ٢١٥ مليون دولار وقد قفزت العائدات في أعقاب حرب اكتوبر أي في عام ١٩٧٤ الى ٥٥٣٨ مليون ريال قطري أو ما يعادل

---

(١) المركز الفني للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ ـ ١٨ . انظر ايضاً ، وزارة الاعلام ، الكتاب السنوي ١٩٧٦ ، **المصدر السابق** ، ص ٧٨ ـ ٨٠ .

١٨٥١ مليون دولار . وبلغ الانتـاج في عام ١٩٧٦ حوالي ٨٣٦٠ مليون ريال قطري أو ما يعادل ١٨٥١ مليون دولار . وبلـغ الانتـاج في عام ١٩٧٦ حوالي ٨٣٦٠ مليون ريال قطري أو ما يعادل ٢٢٥٩ مليون دولار[١] .

وهكذا يتضح أن قطاع النفط يشكل القاعدة الاقتصادية الحقيقية للبلاد . وتسهم عائداته في قطر بحوالي ٩٦٪ من مجمل الايراد[٢] . ويمكن تدعيم ذلك بمجموعة من البيانات التي توضح أهمية النفط في عائدات قطر وبالتالي أثره في بقية الأنشطة الاقتصادية في الدولة . وكما يتضح من البيانات المتوفرة ، فان مجمل عائدات الدولة في عام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٥٧٩ مليون ريال قطري . وقد ساهم قطاع النفط بحوالي ٥١٥ مليون ريال قطري والقطاعات الأخرى بحـوالي ٦٤ مليون ريال قطري فقط . أما في عام ١٩٧٣ فقد وصلت قيمة العائدات الكلية الى ١٧٣٥ مليون ريال كان منها ١٦٩٦ مليون ريال من قطاع النفط وحوالي ١٢٦ مليون ريال فقط من القطاعات الأخرى . وفي عام ١٩٧٦ تزايدت أهمية قطاع النفط إذ ساهم بحوالي ٨٣٦٠ مليون ريال وساهمت بقية القطاعات الاقتصادية بحوالي ٥٦٧ مليون ريال[٣] .

---

(١) وزارة المالية والبترول ، الصناعة في قطر ، قطر ، ١٩٧١ ، ص ١٦ انظر ايضا **المصدر السابق** ، ص ٢٣ .

(٢) علي خليفـة الـكواري ، النفـط وعائداتـه خيار بـين الاستهـلاك او الاسـتثمار ، **ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي** ، الكويت ، ابريل ـ مايو ١٩٧٨ ، ص ٢ .

(٣) المركز الفني للتنمية الصناعية **المصدر السابق** . ص ٢٣

جدول (٢)

تطور انتاج وصادرات النفط من قطر

السنة	الانتاج بالطن المتري	الصادرات بالطن المتري
١٩٤٩	٨٠٣٠٧	١٥٤٣٣
١٩٥٠	١,٦١٦,٥٩٨	١,٥٣٦,٤٢٠
١٩٥٥	٥,٣٦١,٧٧٩	٥,٢٦٤,٠٢٢
١٩٦٠	٨,٠٨٣,٠٣٢	٧,٩٧٧,٩١٥
١٩٦٥	١٠,٧٩٧,٨٠٥	١٠,٦١٩,٦٥٧
١٩٧٠	١٧,٠٩٩,٠٧٢	١٧,١٢٠,٩١٦
١٩٧٣	٢٦,٩٩٤,٧٠٤	٢٧,٠٥١,٠٠٤
١٩٧٤	٢٤,٥٥١,٨٥٦	٢٤,٢٤٦,٥٢٠
١٩٧٥	٢٠,٧٣٩,١٧٠	٢٠,٣٦٨,٤٢٢
١٩٧٦	٢٤,٤٦٣,٦٧٩	٢٣,١٤٠,٠٠٠
١٩٧٧	٢١,٨٧٥,٣٠٢	٢٠,٦٩٢,٧٥٦

المصدر : المركز الفني للتنمية الصناعية ، **المصدر السابق** ،ص ١٨ .

الحاجة الى التصنيع

ان البيانات توضح بشكل لا يقبل الشك مدى اعتماد الاقتصاد القطري على قطاع النفط . وهذا في حد ذاته يشكل خطورة اقتصادية تتمثل في الاعتماد على مصدر واحد للدخل . وتأتي هذه الخطورة من احتمال نضوب النفط او تغير في اسواق العرض والطلب على المنتجات النفطية مما يعرض القاعدة الاقتصادية في البلاد للضغط والتفكك . لذلك فان العمل من اجل توسيع الانشطة الاقتصادية المختلفة بتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل هو افضل البدائل المطروحة امام الاقتصاد القطري . ولأن التصنيع احدى الدعائم الاقتصادية التي يمكنها تنويع مصادر الدخل ، فقد اتجهت قطر لتحقيق هذا الهدف .

ولما كانت المصادر الرئيسية للثروة والطاقة هي النفط ، فان الجهود تكثف في مجالات تطوير الصناعات النفطية . الا ان اي صناعة لا يمكن ان تنشأ بشكل عشوائي أو تتم في فراغ . وانما يجب ان تقوم بيناء على دراسات وأهداف محددة ضمن استراتيجية عامة واضحة . ولهذا فان اقامة القاعدة الصناعية في قطر يجب أن يحقق عدة اغراض :[1]

أولا ؛ وضع اسس وقواعد سليمة لتطوير قطاع صناعي متكامل .

ثانيا : تطوير امكانات الصناعات القائمة والعمل على زيادة مستواها وكفاءتها .

ثالثا : تطوير صناعات جديدة تتكامل في انتاجها مع الصناعات القائمة . وهذا يتطلب وضع خطة واضحة لاستثمار ثروات البلاد على افضل وجه ممكن .

رابعا : توفير الجو الصناعي القادر على دفع عجلة التنمية الصناعية وذلك بخلق الاجهزة والادوات والمراكز الصناعية .

ولا بد لتحقيق هذه الاهداف من تطوير قدرات ومهارات العنصر البشري الذي هو اساس الصناعات الحديثة . والحقيقة ان اهم المشكلات التي تواجه

---

(١) انظر وزارة المالية والبترول ، **المصدر السابق** ، ص ٣ .

الدول النامية هي كيفية خلق الحوافز والدوافع لتنمية رأس المال البشري فيها . وهذا يعني ضرورة توفير العناصر الغنية الكفوءة والمزودة بالخبرات والمهارات اللازمة لتطوير القاعدة الصناعية ، ويشير احد التقارير الى هذه الناحية بشكل واضح .

« ان معالجة هذا النقص وتجنب محاذيره لن يكون الا بتعدد القطاعات المنتجة التي تؤدي الى تنويع مصادر الدخل القومي خاصة تنمية المواهب والخبرات البشرية القطرية عن طريق متابعة توفير التعليم والتدريب على مختلف مستوياته الفنية والادارية وغيرهما . بل انه يجب التركيز في تقديم هذه الخدمات وخاصة التعليم العالي والفني حتى نخلق جيلا يتمتع بكافة متطلبات وتحديات العصر الحديث من العلم والمعرفة . وهذا الامر يعتبر بالنسبة لدولة قطر من اهم انواع الاستثمارات ان لم يكن اعظمها اطلاقا وأكثرها الحاحا . فبدون المواهب البشرية المؤهلة لا يمكن اقامة اية صناعات »[1] .

وادراكا من دولة قطر لاهمية تطوير وتوجيه برامج التنمية الصناعية فيها فقد عملت الدولة كل جهدها لتوفير الجو الملائم لتنشيط الصناعة وخلق المحفزات لها . ومن هذه المحفزات هي :

١ ـ منح الاراضي الضرورية للمشروعات الصناعية بتسهيلات واسعة .

٢ ـ تطوير شبكة الطرق والنقل لخدمة الصناعة .

٣ ـ اعفاء المشاريع الصناعية ومستورداتها من الالات والمواد من الضرائب والرسوم الجمركية .

٤ ـ توفير القروض والتسهيلات المالية اللازمة لهذه المشاريع .

٥ ـ توفير الطاقة الكهربائية والمياه للمناطق الصناعية .

٦ ـ توفير خدمات شحن وتفريغ واردات وصادرات هذه الصناعات .

٧ ـ توفير خدمات شحن وتفريغ واردات وصادرات هذه الصناعات .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥

٨ ـ التركيز على تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة العنصر البشري بالتدريب من خلال برامج فنية مكثفة .[١]

لقد شكلت جملة العوامل السابقة التي اشرنا اليها ، مقرونة مع رغبة الدولة في الانعتاق من اقتصاد احادي الانتاج ، المنطلقات التي ادت الى بناء القاعدة الصناعية وتنميتها في قطر . ويمكن تقسيم الصناعات في قطر الى مجموعتين . مجموعة الصناعات البترولية والبتروكيماوية ، ومجموعة الصناعات غير البترولية .

أولا : مجموعة الصناعات البترولية والبتروكيماوية .

١ ـ صناعة التكرير :

توجد في قطر صناعة تكرير البترول ، الا انها محدودة . وتتكون هذه الصناعة من مصفاة صغيرة تم انشاؤها في عام ١٩٥٣ من قبل شركة نفط قطر . وفي عام ١٩٦٨ نقلت ملكيتها الى الشركة الوطنية لتوزيع المنتجات البترولية . وتقوم الشركة بجميع عمليات التكرير وتسويق المشتقات البترولية . وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذه المصفاة ٦٠٠ برميل يوميا من الكيروسين والبنزين والديزل . بالاضافة الى ذلك انشأت مصفاة ثانية في منطقة ام سعيد بطاقة انتاجية يومية مقدارها ٦٢٠٠ برميل يوميا . وقد تم زيادة طاقة المصفاة الثانية بحيث وصل المجموع الكلي للطاقة الانتاجية اليومية للمصفاتين ٩٥٠٠ برميل يوميا . ويبلغ عدد العاملين في مصفاة ام سعيد ٢٦٥ شخصا . وهناك مشروع لانشاء مصفاة جديدة في هذه المنطقة بطاقة انتاجية تصل الى ٥٠ الف برميل يوميا .[٢]

وهناك ايضا صناعات تسييل الغاز الطبيعي ، وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذا المصنع حوالي ٨٠٠ الف طن سنويا . وقد بدأت عمليات الانتاج من هذا المصنع في عام ١٩٧٥ . وكانت الاعمال الانشائية في المشروع قد بدأت

---

(١) المرجز الفني للتنمية الصناعية ، **خطط التنمية الصناعية في دولة قطر** ، قطر ، ١٩٧٦ ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) وزارة المالية والبترول ، **المصدر السابق** ، ص ١٣ . انظر ايضا المركز الفني للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

في عام ١٩٧١ . وقدرت تكاليف المشروع في حينه بحوالي ٢٥ مليون جنيه استرليني . وينتج المصنع ٤٠٠ الف طن من البروبين و ٢٥٠ الف طن من البيوتان . اما بقية الكميات من الغاز فتستخدم في انتاج الطاقة الكهربائية وفي الاغراض الصناعية وفي تحلية المياه . وتقدر كميات الغاز المنتجة يوميا بحوالي ٢٤٥ مليون قدم مكعب يوميا . ورغم الاستفادة التي حققتها قطر من هذا المشروع ، الا ان مجمل نسبة الغاز المستغل لا تزيد عن ٤٣٪ بينما يحرق حوالي ٥٧٪ من هذا الغاز[١] . وهذا يدل على انه ما زالت امام قطر تحديات مستقبلية فيما يتعلق بثروتها من الغاز الطبيعي .

٢ ـ صناعة الاسمدة الكيماوية :

وتشرف على هذه الصناعة شركة قطر للأسمدة الكيماوية . وقد تأسست عام ١٩٦٩ . وتم اقامة مصنع في منطقة أم سعيد الصناعية . وقدرت الاستثمارات الموضوعة في المشروع بحوالي ٢٨ مليون جنيه استرليني . كما تحملت الدولة مبلغاً يقرب من ١٠٠ مليون ريال صرفتها على خدمات أساسية لهذه الصناعة كتوفير الأرض والطاقة الكهربائية والماء والمساكن . ويصل رأس مال الشركة الى حوالي ٩٢ مليون ريال قطري موزعة بين دولة قطر وثلاث شركات أجنبية . وتملك الدولة حوالي ٧٠٪ من رأس المال . ويعتبر الغاز الطبيعي المادة الخام الرئيسية لهذه الصناعة . ويأتي الغاز الطبيعي من حقل دخان بواسطة انبوب طوله حوالي ٨٠ كيلومترا وقطره ٢٤ بوصة . ويتكون المصنع من الوحدات الانتاجية التالية :

- وحدة انتاج الامونيا بطاقة انتاجية مقدارها ٩٠٠ طنا يوميا ويستخدم حوالي ٦٠٠ طنا من هذه الكمية لانتاج سماد اليوريا ، وتصدر الكميات المتبقية الى الاسواق الخارجية .
- وحدة تعبئة ومخازن المنتجات الامونيا واليوريا .

ويبلغ عدد العاملين في المصنع حوالي ٦٨٠ عاملا وموظفا .[٢]

---

(١) وزارة الاعلام ، **الكتاب السنوي** ١٩٧٦ ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٢) **وزارة المالية والبترول** ، المصدر السابق ، ص ١٤

وقد اضيف مصنع آخر من المتوقع ان يبدأ انتاجه في عام ١٩٧٩ . وتقدر الطاقة الانتاجية لهذا المصنع بحوالي ٩٠٠ طنا يوميا من الامونيا و ١٠٠٠ طن يوميا من اليوريا . وتقدر تكاليف هذا المصنع الثاني بحوالي ٩٥٠ مليون ريال .

٣ ـ صناعة البتروكيماويات :

كانت نتيجة المفاوضات التي اجريت بين دولة قطر وشركة شيمي الفرنسية أن انشأت شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة في عام ١٩٧٤ . وقد اعتمد رأس مال للشركة قدر بحوالي ٢٤٠ مليون ريال قطري . ثم زيد رأس المال ٣٦٠ مليون ريال ، وامتلكت الدولة حوالي ٨٤٪ من رأس مال الشركة . وقدرت الاستثمارات اللازمة للمشروع بحوالي ٢٥٠٠ مليون ريال قطري . وقد بدىء بانشاء المصنع في اواخر عام ١٩٧٧ ، ومن المتوقع ان يبدأ انتاجه في عام ١٩٨٠ . ويقدر عدد الذين سيعملون في المشروع بحوالي ٦٥٠ شخصا .

أما الطاقة الانتاجية لهذا المشروع فستكون كالتالي :

- ٢٨٠ الف طن سنويا من مادة الايثيلين
- ١٤٠ الف طن سنويا من مادة البولي ايثيلين
- ٤٦ الف طن سنويا من مادة الكبريت
- ٥ آلاف طن سنويا من البروبيلين

وهناك مشروعات اخرى للاستفادة من الغاز الطبيعي . فهناك خطط لانشاء وحدتين لتسييل الغاز . وتتكون هذه المشروعات من مصنع تقدر طاقته الانتاجية اليومية بحوالي ١٢٠٠ طن يوميا من البروبان و ٧٥٠ طنا من البيوتان و ٤٥٠ طنا من البنزين الطبيعي . وهناك مصنع آخر من المقدر أن تبلغ قدراته الانتاجية حوالي ١١٠٠ طن من البروبان و ٩٠٠ طنا من البيوتان و ٩٠٠ طنا من البنزين الطبيعي . ويرتبط هذا المشروع بمصنع البتروكيماويات وذلك لانتاج حوالي ٢٨٠ الف طن من الايثيلين . ومن المتوقع ان يبدأ انتاج المصنع الثاني في عام ١٩٧٩ .

أما المصنع الأول فمن المتوقع ان يبدأ انتاجه في عام ١٩٨٠ . وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٧٠٠ مليون ريال قطري[١] .

٤ ـ المشروعات البترولية المستقبلية

تجري الدراسات حاليا لتقييم مشروعين للمستقبل . المشروع الاول هو لانتاج الغاز الطبيعي المسال . ويهدف المشروع الى استغلال كميات الغاز الكبيرة التي اكتشفت في حقل الغاز البحري . وتتوقع الدراسات ان ينتج هذا الحقل حوالي ٢٠٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا . وسيخصص حوالي ٨٠٠ مليون قدم مكعب من هذه الكميات لتوليد الطاقة الكهربائية لاغراض الصناعة وتحلية المياه . اما الكميات المتبقية والمقدرة حوالي ١٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فسيتم اسالتها ويعتبر هذا المشروع اذا نفذ من اضخم المشاريع تكلفة وانتاجا . وتقدر تكاليفه بحوالي ثلاثة الاف مليون دولار امريكي . وسيتكون المشروع من مصانع الاسالة التي ستستغل كل كميات الغاز المنتجة وتصديرها وتسويقها .

كما تجري دراسات اخرى لانشاء مصفاة تكرير جديدة تقدر طاقتها الانتاجية بحوالي ٥٠ الف برميل يوميا . والهدف من انشاء مثل هذه المصفاة هو مواجهة الزيادة الاستهلاكية مستقبلا في قطر .[٢]

ثانيا : مجموعات الصناعات غير البترولية :

وتشمل هذه الصناعات المشروعات التالية :

١ ـ صناعة الحديد والصلب .

وقد اقيم هذا المشروع نتيجة اتفاق بين حكومة قطر وشركتين يابانيتين . واسست بناء على ذلك شركة قطر للحديد والصلب برأس مال قدره ٢٠٠ مليون ريال قطري . وتمتلك الدولة حوالي ٧٠٪ من رأس المال ، بينما تمتلك الشركتان ٣٠٪ من رأس المال . ويعتمد المصنع على خامات الحديد المستوردة وعلى الطاقة

---

(١) المركز الفني للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، المصدر السابق ، ص ٦ ـ ٧٠

(٢) المصدر السابق . ص ٧٤ ، ٧٥ .

الرخيصة من الغاز الطبيعي . وتقدر الطاقة الانتاجية بحوالي ٤٠٠ الف طن سنوياً من الحديد . ويتوقع ان تستهلك السوق المحلية حوالي ٧٥ الف طن سنوياً ، ويصدر الباقي الى الاسواق الخارجية . أما المبالغ المستثمرة في المشروع فتقدر بحوالي ١٢٠٠ مليون ريال قطري . وقد بدأ الانتاج التجريبي في عام ١٩٧٨ . وقدر بأن المشروع سيغطي تكاليفه خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى ست سنوات حيث أن الدخل السنوي المتوقع من المشروع تتراوح بين ١٥٠ مليون الى ٢٠٠ مليون ريال قطري[١] .

وقد تم اختيار موقع هذه الصناعة في منطقة ام سعيد على مساحة حالية ومستقبلية تزيد عن مليون متر مربع . اما الخامات الضرورية لعملية الانتاج فتتكون من اكاسيد الحديد والجير . ويستورد الى قطر من الخارج خامات اكاسيد الحديد التي هي عماد هذه الصناعة ، كما تتوفر ايضا الطاقة الرخيصة . ويمكن للمصنع الاستفادة من الخردة المتوفرة محليا . وقد خصص رصيفان أحدهما لاستيراد الخامات والآخر للتصدير .

ويتكون المصنع من ست وحدات رئيسية هي : وحدة استقبال المادة الخام ، ووحدة الاختزال المباشر ، وحدة الصهر ، وحدة الصب ، وحدة الدرفلة ، والوحدات الاخرى المساعدة . ومن المتوقع ان تصل العمالة في هذه الصناعة الى حوالي الف شخص بين عامل وفني واداري .

٢ ـ صناعة الاسمنت

تمت هذه الصناعة استجابة للتوسع العمراني الذي شهدته قطر نتيجة تدفق عائدات النفط . فنشطت صناعة التشييد والبناء والتي اخذ طلبها يزداد تدريجيا على مواد البناء المختلفة وخاصة الاسمنت . وقد تم في عام ١٩٦٥ تأسيس شركة قطر الوطنية لصناعات الاسمنت . وبلغ رأس مال الشركة في حينه حوالي ٣٨ مليون ريال قطري . وبدأ الانتاج في عام ١٩٦٩ بطاقة انتاجية قدرها ١٠٠ الف طن سنويا . الا ان هذا الانتاج لم يف بالاحتياجات المحلية ، ولهذا فقد قررت الشركة توسيع المصنع باضافة

---

(١) وزارة الاعلام ، الكتاب السنوي ١٩٧٦ ، قطر ، ص ٨٩ .

فرن ثان لرفع الطاقة الانتاجية الى حوالي ٢٢٥ الف طن سنويا . ثم اضيف فرن ثالث بطاقة انتاجية مقدارها ١٠٠ الف طن سنويا . وبدىء بالانتاج من الفرن الثالث في عام ١٩٧٦ . وتتجه النية لاقامة فرن رابع بطاقة انتاجية تقدر بحوالي ٣٠٠ الف طن سنويا لتغطية الطلبات المتوقعة خلال السنوات القادمة[١] . وهذا يعني أن القدرة الانتاجية الحالية لصناعة الاسمنت تصبح حوالي ٣٢٥ الف طن سنويا . وعندما تكتمل التوسعات المستقبلية ، فان الطاقة الانتاجية لهذه الصناعة ستصل الى حوالي ٦٢٥ الف طن سنويا .

ويرتبط بهذه الصناعة انتاج الجير الحي الذي من المتوقع أن تصل كمياته المنتجة سنويا الى حوالي ٣٠ الف طن . وترتبط هذه الصناعة بصناعة الحديد والصلب .

٣ ـ الصناعات الغذائية

وهدف هذه الصناعات الاستفادة من بعض الموارد المتوفرة في قطر كالاسماك والجمبري. ولهذا فقد قامت الشركة الوطنية لصيد الاسماك برأس مال قدر بحوالي ٣,٥ مليون ريال قطري . وقد اجريت الدراسات المتعلقة بمشروع صيد وتربية الاسماك في عام ١٩٧٥ وثبتت جدواه الاقتصادية . اما انتاج الجمبري أو الروبيان فقد بلغ حوالي ٥٩٠ طنا في عام ١٩٧١ ، ووصل الانتاج في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٦٠٠ طنا ، وقد اقيم لهذا الغرض مصنع لتثليج وتعبئة الجمبري لتصديره الى الخارج .

بالاضافة لذلك . هناك صناعة طحن الحبوب . وقد اسست شركة مطاحن الدقيق في قطر في عام ١٩٦٩ وبلغت تكاليف انشائها حوالي ١٢ مليون ريال . وبدأ الانتاج في عام ١٩٧٢ بطاقة انتاجية يومية مقدارها ٥٠

---

(١) انظر ، **مجلة ديارنا والعالم** ، السنة الثانية ، العدد ١٥ (مارس ، ١٩٧٧) قطر ، ص ١١ ، **المصدر السابق ايضا** ، ص ٩١ .

طنا من الدقيق . وقد بلغ انتاج الشركة من الدقيق في عام ١٩٧٣ حوالي ١٠٤٧٦ طنا[١] .

٤ ـ صناعات اخرى

تجري الدراسات حاليا لتطوير المزيد من الصناعات في قطر . فهناك مشروع مقترح لانتاج الالمنيوم . وتقدر الدراسات بانه يمكن اقامة صناعة المنيوم لانتاج ١٦٠ الف طن سنويا . وتقدر تكاليف المشروع بحوالي ١٥٠٠ مليون ريال . بالاضافة الى ذلك هناك صناعة البلاستيك . ويوجد مصنع للسماد العضوي . وقد بدأ انتاجه في عام ١٩٧٧ . ويبلغ انتاج المصنع حوالي ١٥٠ طنا . ويقوم هذا المصنع بتحويل القمامة الى سماد عضوي . وبلغت تكاليف اقامة المصنع حوالي ٢١ مليون ريال .[٢]

٥ ـ الصناعات الخفيفة

يوجد في قطر مجموعة من الصناعات الخفيفة التي تهدف الى توفير الاحتياجات الاستهلاكية للسوق المحلي . ويمكن تصنيف هذه الصناعات في اربع مجموعات هي :

١ ـ مجموعة صناعات المواد الانشائية كصناعة الطابوق والاسبست والبلاط والدهانات .
٢ ـ الصناعات المنزلية . وتتكون من منتجات الصابون والمنظفات والزيوت النباتية والمعلبات والمواد الغذائية وادوات الزينة .
٣ ـ صناعة الورق والمحارم والاكياس
٤ ـ صناعة البلاستيك

ومن المتوقع أن تصل التكاليف الاجمالية لهذه الصناعات الى حوالي ١٠٠ مليون ريال قطري[٣] كما يهدف مشروع الصناعات الخفيفة الى انتاج مواد اخرى مختلفة كالزجاج والبطاريات واطارات السياسات وغيرها .

---

(١) وزارة الاعلام ، **قطر في السبعينات** ، قطر ، ١٩٧٣ ، ص ٩٤ ، ٩٥ ، انظر ايضا وزارة الاعلام ، **الكتاب السنوي** ١٩٧٦ ، المصدر السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) **المصدران السابقان** .

(٣) المركز الفني للتنمية الصناعية ، **خطط التنمية الصناعية في دولة قطر** ، قطر ، ١٩٧٦ ص ١٩ ، ٢٠ .

التركز الجغرافي للصناعة القطرية

تتركز الصناعات القطرية في منطقة ام سعيد الصناعية الواقعة الى الجنوب من العاصمة الدوحة . وتوجد في هذه المنطقة صناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات . كما توجد فيها صناعة تكرير النفط ، وانتاج الكهرباء . وهناك منطقة مخططة ومخصصة للتوسعات الصناعية في المستقبل . وقد اختيرت مدينة ام سعيد في بداية السبعينات لتكون مركز الصناعات الثقيلة في قطر . ولقد ساعدت خصائص سواحلها وعمق مياهها وقربها من حقول النفط والغاز على اختيارها . وتقوم الدولة بتوفير الخدمات المختلفة لتنشيط هذه المنطقة وتوفير جميع العوامل الضرورية لنجاح هذا التجمع الصناعي . فهناك خطط لانشاء حوالي ٤٤٠٠ وحدة سكنية لاسكان الموظفين والعاملين بالمشروعات الصناعية المختلفة . بالاضافة الى ذلك ، خططت الدولة لانشاء شبكة متطورة من الطرق لتسهيل اتصال الصناعات وخدماتها مع بعضها من ناحية وربط المنطقة بالمدن والمراكز الاخرى في الدولة . فتم توسيع الطريق بين الدوحة وهذه المنطقة . كما ان هناك خططاً لتعميق الموانيء وبناء حوالي عشرة ارصفة وتوفير الخدمات الضرورية للموانيء وخاصة الات الرفع والمعدات الميكانيكية . كما ستعمل على توفير الطاقة الكهربائية وتوسيع امكاناتها . وسيكلف مشروع تعميق الموانيء حوالي ٢٥٠ مليون ريال قطري . وسيتم انشاء ارصفة خاصة بتنزيل وتحميل البضائع المستوردة والمصدرة . كما سيتم انشاء خمسة ارصفة لصناعات الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية . وقد تمت اعمال هذه الارصفة قبل حوالي تسعة اشهر من الميعاد المحدد لها . وبلغت تكاليفها الاجمالية حوالي ٢٢٥ مليون ريال قطري . وسوف يتم كذلك انشاء الحوض العائم .

أما في مجال الطاقة الكهربائية ، فقد تم اقامة محطة التوزيع الكهربائية الرئيسية في منطقة ام سعيد . وستغذي هذه المحطة جميع الصناعات في المنطقة . وتقدر الاحتياجات القصوى للمصانع المختلفة

بحوالي ١٩٨١[١] . ودشن في عام ١٩٧٧ المجمع الرئيسي لمحطات الطاقة الكهربائية وتحلية المياه في منطقة رأس الفنطاس . وتبلغ طاقته الانتاجية عند الانتهاء منه في عام ١٩٧٩ حوالي ٦١٢ ميجاوات من الكهرباء و ٣٢ مليون جالون من المياه العذبة وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٥٠٠ مليون دولار .[٢]

تطور الاستثمارات في الصناعة

يبدو واضحا من خلال الاستعراض السابق للوضع الصناعي في قطر ان الدولة تغذ الخطى باتجاه تحقيق قاعدة صناعية متينة تشكل القاعدة الاساسية لمستقبل قطر الاقتصادي . وقد بلغت جملة الاستثمارات المرصودة للصناعة في عام ١٩٧٠ حوالي ١١٨ مليون ريال قطري . وقد غطت هذه المبالغ الاستثمارات في حوالي ١٢٠٠ منشأة . وقد رصد حوالي نصف هذا المبلغ لصناعة الاسمدة الكيماوية التي كان نصيبها حوالي ٥٧ مليون ريال قطري . وتبعتها بالاهمية صناعة الاسمنت التي كان نصيبها من الاستثمارات في عام ١٩٧٠ حوالي ٣٥ مليون ريال . أما بقية الصناعات فقد تميزت بصغر رؤوس أموالها . ويبين الجدول (٣) انواع الصناعات المختلفة في قطر في عام ١٩٧٠ . كما يبين ايضا رؤوس الاموال لهذه الصناعات .

أما في الاعوام اللاحقة ، فقد تزايدت الاستثمارات الضرورية لتطوير القطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات الملحقة بها بشكل سريع . فقد قدرت الاموال اللازمة للمشروعات الصناعية لعام ١٩٧٦ بحوالي ١٤٤٦ مليون ريال[٣] . أما للعام ١٩٧٧ فقد قدرت بحوالي ٢٩٨٤ مليون ريال . وفي عام ١٩٧٨ حوالي ١٤٧٩ مليون ريال . وقدرت احتياجات

---

(١) بلغت الميزانية الانمائية في قطر لعام ١٩٧٦ حوالي ١٠٢٩ مليون دولار ، اي ثلاثة اضعاف عام ١٩٧٥ . كذلك فقد قدرت النفقات الاجمالية للعام ذاته بحوالي ١٧٦٥ مليون دولار . **المصدر السابق** ، ص ٢٥ .

(٢) لمزيد من التفصيلات انظر التنمية الصناعية في دولة قطر ، **المصدر السابق** . ص ٨١ ـ ١٠٣ .

(٣) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، **الاقتصاد الكويتي** ، العدد ١٦٨ (حزيران ١٩٧٧) ص ٥٧ .

الصناعة من الاستثمارات في عام ١٩٧٩ بحوالي ٧٩٥ مليون ريال . ونلاحظ اذن ان عام ١٩٧٧ هو انشط السنوات من حيث الاموال الضرورية للقطاع الصناعي . وهذا يعكس كثافة المشروعات الصناعية المخطط لها في هذا العام . ومعنى هذا ان مجموع الاموال اللازمة للتنمية الصناعية في قطر خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٩ ستبلغ حوالي ٩٢٤٠ مليون ريال قطري .

وتوضح البيانات ان اكبر الاستثمارات المطلوبة هي في قطاع البتروكيماويات التي تقدر احتياجاتها بحوالي ١٥٠٠ مليون ريال قطري . وتأتي بالمرتبة الثالثة[٢] صناعة الحديد والصلب التي تقدر استثماراتها بحوالي ١٢٠٠ مليون ريال قطري .

ويبين الجدول (٤) المبالغ الضرورية للصناعات المختلفة للفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٩ .

التوزيع الجغرافي لمناطق الصناعة
في قطر

جدول (٣)

عدد ونوع الصناعات القائمة حاليا في قطر

نوع الصناعة	عدد المنشآت	الرأسمال المسجل	
١ ـ البان	٣٣	١,٥٠٠,٠٠٠	ريال قطري
٢ ـ اطارات كاوتشوك واصلاحها	٦٠	١٥٢,٠٠٠	ريال قطري
٣ ـ بلاط (معمد حجر أبيض اسمنت ورخام)	٦١	٢,١٧١,٠٠٠	ريال قطري
٤ ـ بوظة (جيلاتي)	٤	٢٠,٠٠٠	ريال قطري
٥ ـ حدادة ومخارطة ومصانع	٤٨	٣,٤٣٨,٠٠٠	ريال قطري
٦ ـ خياطة الملابس	٣٩٤	١,٠٨٢,٠٠٠	ريال قطري
٧ ـ خباز	٢٤١	٨٣٤,٠٠٠	ريال قطري
٨ ـ زجاج وخزف وبراويز ومرايا	١١	١٦٥,٠٠٠	ريال قطري
٩ ـ سمكرة وتصليح بريموس	٣١	١٦٥,٠٠٠	ريال قطري
١٠ ـ سباكة معادن	١	١,٠٠٠	ريال قطري
١١ ـ صيد الربيان وتجميده للتصدير	١	٤,٠٠٠,٠٠٠	ريال قطري
١٢ ـ غازات صناعية	٦	١,٤٠٠,٠٠٠	ريال قطري
١٣ ـ كسارات	٣	١٥١,٠٠٠	ريال قطري
١٤ ـ كراج تصليح السيارات	١٤٣	٧١٥,٠٠٠	ريال قطري
١٥ ـ مياه غازية	٤	٤,٠٠٠,٠٠٠	ريال قطري
١٦ ـ صياغة المجوهرات	٨٧	٢٦١,٠٠٠	ريال قطري
١٧ ـ مطاحن توابل	٢	١٥,٠٠٠	ريال قطري
١٨ ـ نجارة (موبيليا وأثاث)	١٠٨	١,٥٩١,٠٠٠	ريال قطري
١٩ ـ صناعة الاسمنت	١	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	ريال قطري
٢٠ ـ صناعة الاسمدة الكيماوية	١	٥٦,٧١٤,٠٠٠	ريال قطري
٢١ ـ مطاحن الدقيق	١	٥,٠٠٠,٠٠٠	ريال قطري
المجموع	١٢٠٧ منشأة	١١٨,٢٧٢,٠٠٠	ريال قطري

المصدر : وزارة المالية والبترول ، **الصناعة في قطر** ، الدوحة ، ١٩٧١

جدول (٤)

الاستثمارات التقديرية للقطاع الصناعي وقطاعات الخدمات المرتبطة به

(مليون ريال قطري)

القطاع	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع الكلي المتوقع
صناعة الحديد والصلب	٢٧٥	٣٠٠	١١٥	-	١٢٠٠
صناعة البتروكيماويات	١٥٠	٤٦٤	٢٢٢	-	٢١٠٠
صناعة الغاز	٢٥٠	٥٥٠	٥٠	-	١٤٠٠
صناعة الاسمنت	-	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠
صناعة الاسمدة الكيماوية	٣٠٨	٣٠٠	١٠٠	-	١٠٠٠
الصناعات الخفيفة	٣	٣٥	٣٢	٣٠	١٠٠
الكهرباء والماء	٢٠٠	٥٠٠	٤٥٠	٣٥٠	١٥٠٠
الموانيء	٢٢٥	٢٧٥	١٠٠	-	٦٠٠
مشروع ام سعيد	٥٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٠٠	٩٠٠
المجموع الفعلي	١٤٦٦	٢٩٨٤	١٤٧٩	٩٧٥	٩٢٠٠

المصدر : المركز الفني للتنمية الصناعية ، خطط التنمية الصناعية في دولة قطر ، الدوحة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥ .

القوى العاملة

قدر عدد سكان قطر في عام ١٩٧٧ بحوالي ٢٢٠ الف نسمة ويتركز معظم السكان في العاصمة الدوحة اذ يعيش فيها حوالي ٨٠٪ من سكان قطر . وتقدر نسبة القوى العاملة بحوالي ٤٥٪ من مجموع السكان . والحقيقة ان هذه النسبة مرتفعة ولا تتفق مع الواقع . ويلاحظ أن هناك تناقضات في البيانات بين المصادر المختلفة . فمثلا يذكر أحد المصادر أن عدد المشتغلين بالصناعة لعام ١٩٧٠ كان ٣٢٠٦ عاملا[١] . بينما يذكر مصدر اخر ان عدد الذين كانوا يعملون بالمنشآت

(١) محمد الرميحي ، **البترول والتغير الاجتماعي** ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

الصناعية حوالي ١٩٢٨٤ شخصا منهم حوالي ٢٥٠٠ شخص من القطريين[١] . واعتقد شخصيا ان هذا الرقم الاخير هو اقرب الى الواقع وبغض النظر عن النسبة المذكورة وهي ٤٥٪ ، فان البيانات الاكثر صحة تضع عدد المشتغلين في جميع الانشطة الاقتصادية في قطر لعام ١٩٧٧ بحوالي ٤٨٤٨٩ عاملا . والواضح ان التناقضات بين البيانات يرجع بشكل رئيسي الى الافتقار الى معيار موحد يحدد ويعرف المقصود بالمنشأة الصناعية والعامل الصناعي .

وعلى اساس التوزيع النسبي للعاملين في الانشطة الاقتصادية المختلفة ، فانهم يتوزعون كالتالي (جدول ٥)[٢] .

جدول (٥)

عدد ونسبة المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة

لعام ١٩٧٧

القطاع	العدد*	نسبة المشتغلين
قطاع الزراعة والصيد	١٩٤٠	٤٪
قطاع الصناعة	٧٢٧٣	١٥٪
قطاع النفط	٢٩٠٩	٦٪
قطاع الانشاءات	٨٧٢٨	١٨٪
قطاع التجارة	٧٧٥٨	١٦٪
قطاع الخدمات الحكومية	٩٦٩٨	٢٠٪
قطاع البنوك	٩٧٠	٢٪
قطاعات اخرى	٩٢١٣	١٩٪
المجموع	٤٨٤٨٩	١٠٠٪

(١) وزارة المالية والبترول ، الصناعية في قطر ، ص ٧ .

(٢) انظر المصدران : خطط التنمية الصناعية في دولة قطر ، المصدر السابق ، ص ٦ ، والتنمية الصناعية في دولة قطر ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

* هذه البيانات حسبت من قبل الباحث اعتماداً على المصدرين السابقين .

ومما يدعم رأينا بخصوص اختلاف البيانات الاحصائية حسب اختلاف المعايير ان هذا الجدول يفصل المشتغلين بقطاع النفط عن قطاع الصناعة . كما انه يفصل قطاع الانشاءات عن قطاع الصناعة ، مما يؤدي الى تضارب في البيانات . فصناعة استخراج وتكرير النفط هي جزء من القطاع الصناعي . ومن الصعب فصله عن بقية الانشطة الصناعية . وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الانشاءات وخاصة صناعة الاسمنت والبناء وغيرها التي يمكن ان تدمج تحت قطاع الصناعة بكل بساطة . كما انه يمكن اضافة صناعة الصيد الى القطاع الصناعي رغم انها وضعت مع قطاع الزراعة . ويمكننا في ضوء هذه التبريرات تقدير عدد العاملين في الانشطة الصناعية المختلفة بحوالي ٤٠٪ من مجموع المشتغلين بالانشطة المختلفة . وهذا يعادل حوالي ٢٠ الف مشتغل بالانشطة الصناعية وخدماتها[١] .

(١) لاحظ أيضاً غياب المشتغلين في قطاع صناعة الكهرباء من هذه البيانات .

الخلاصة

ارتبطت الانطلاقة الصناعية في قطر بالتحول الاقتصادي الواسع الذي حمل بوادره تدفق النفط فيها . وظروف قطر تتشابه مع كل من الكويت والبحرين في انها تمتاز باقتصاد احادي الانتاج . ويشكل النفط دعامة الناتج المحلي الاجمالي حيث تقدر قيمة مساهته في هذا الناتج بحوالي ٩٥٪ . والظروف التي تتشابه فيها قطر ايضا مع الدولتين المذكورتين هي صغر حجمها السكاني وضعف مواردها الطبيعية الاخرى ، وضعف امكاناتها البشرية . لكنها في محاولاتها للبحث عن مخرج من هذا الاقتصاد الاحادي الانتاج لم تجد امامها افضل من الصناعة .

والمحاولات لا تخلو من الصعوبات وخاصة اذا كانت جديدة وبدون قواعد سابقة ترتكز عليها . والصعوبات التي واجهت قطر هي في كيفية احداث تغيير اقتصادي واجتماعي متكامل لدفع عملية التنمية الصناعية . والحقيقة ان الصعوبات الكامنة في هذا التغيير تنبع من راديكالية التحول الذي كان لا بد لقطر ولبقية دول الخليج ان تمر به . وهو الانتقال من مجتمع بسيط ومن اقتصاد ضيق محدود في موارده وامكاناته وافاقه ، الى مجتمع معقد متطور واقتصاد واسع تتوفر له امكانيات واسعة وآفاق رحبة . والصناعة ليست مجرد استيراد الات ومكائن وايدي عاملة وخامات ، وليست علامات تجارية توضع على بضع منتجات بقدر ما هي كيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها وما تحتاجه من مهارات وخبرات لتطوير العمليات الانتاجية والتوزيعية . والانتاج لا يتم في فراغ ، وانما يرتبط باجهزة ادارية لا بد ان تتوفر لديها القدرة على صنع القرارات وتنفيذها وعلى تنظيم العلاقات الادارية بين ا لاجهزة المختلفة المرتبطة بانشطة التصنيع . ولهذا فقد ركزت البرامج الصناعية في قطر على ضرورة تطوير وتحديث هذه الاجهزة لتصبح قادرة على التكيف لمقتضيات الحاضر ومعطيات المستقبل .

كذلك فان الصناعة بحاجة الى من يساعدها ويحميها وخاصة في بداية انتاجها وعطائها . ولما كانت الدولة تمتلك معظم عوائد الانتاج النفطي ، فهي السلطة الحقيقية التي بامكانها أن تتخذ القرارات وتخصص الاستثمارات وتسن التشريعات لدفع عملية التنمية الصناعية والسير بها لتحقيق الاهداف الموضوعة لها . وقد وضعت قطر نصب اعينها عدة اهداف اساسية لتحقيق التنمية

الصناعية . ومن هذه الاهداف كما لاحظنا وضع خطط وبرامج راسخة لتطوير قطاع صناعي متكامل ، وتوفير الاجهزة الادارية القادرة على خلق الجو الصناعي اللازم لتنمية الصناعة . بالاضافة الى ذلك عملت قطر على تطوير قدرات وامكانات الصناعات القائمة وتطوير صناعات جديدة وخدمات ترفد هذه الانشطة الصناعية . وقد قامت الدولة بخطوات عديدة لتشجيع برامج التنمية الصناعية وللعمل على تحقيق الاهداف المعلنة . فقدمت التسهيلات الواسعة للانشطة الصناعية ممثلة بمنح الاراضي وتطوير شبكات طرق النقل واعفاء الصناعة من الرسوم والجمارك وتوفير رؤوس الاموال وفرص الاستثمار . كذلك فقد عملت على توفير الطاقة الكهربائية وساهمت في رؤوس اموال الشركات الصناعية .

وقد ادت هذه الجهود الحثيثة الى بناء قاعدة صناعية متطورة في قطر . وتبلورت الصناعات من حول مجموعتين رئيسيتين هما : الصناعات البترولية والبتروكيماوية وتمثلت في صناعة تكرير النفط وصناعة الاسمدة الكيماوية وصناعة البتروكيماويات . أما بالنسبة لصناعة التكرير فهي كما لاحظنا محدودة وموجهة نحو السوق المحلي بشكل رئيسي . ولا تزيد القدرة التكريرية لوحدات هذه الصناعة عن عشرة الاف برميل يوميا . ولكن هناك مشروعا لاقامة مصفاة جديدة لتكرير حوالي ٥٠ الف برميل يوميا . ويرتبط بهذه الصناعة مشروعات تسييل الغاز . والملاحظ ان الدول الخليجية اخذت تتوسع في مشروعاتها لتسييل الغاز . والحقيقة ان هذه خطوة اقتصادية ووطنية مهمة للاستفادة من الغاز الطبيعي المحترق هدرا على ارض هذه المنطقة . وتبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع تسييل الغاز حوالي ٨٠٠ الف طن سنويا . وتطورت صناعة الاسمدة الكيماوية لانتاج اليوريا والامونيا وحامض الكبريتيك . ولقد رأينا ان هذه الصناعات موجودة ايضا في الكويت . اما اهم الخطوات التي اتخذت في مجال التطوير الصناعي فهي اقامة صناعة البتروكيماويات وقد بدىء بتنفيذ هذا المشروع الضخم في عام ١٩٧٧ ، وسيبدأ انتاجه في عام ١٩٨٠ كما تقدر التوقعات ذلك . وستتركز منتجات هذه الصناعة حول الايثيلين والبولي ايثيلين والبروبلين ، وهي مشتقات مهمة في الصناعات البتروكيماوية .

والمجموعة الثانية من الصناعات المتطورة في قطر هي الصناعات غير

البترولية وأهمها صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمنت والصناعات الغذائية . أما فيما يتعلق بالحديد والصلب فقد قامت شركات يابانية بانشائه وقدرت طاقة الانتاج الصناعية بحوالي ٤٠٠ الف طن سنويا . وهذه الصناعة كما خطط لها موجهة في معظم انتاجها الى الاسواق الخارجية اذ ان الاستهلاك المحلي لا يتعدى ٢٠٪ من مجمل الانتاج . كذلك فقد تطورت صناعة الاسمنت باضافات مستمرة للطاقة الانتاجية . ففي عام ١٩٦٨ وهو بداية الانتاج ، كانت الطاقة الانتاجية للصناعات الاسمنتية حوالي ١٠٠ الف طن سنويا . الا ان هذه الطاقة الانتاجية تزايدت بعد ان تم اقامة فرنين ، فوصلت الى حوالي ٣٢٥ الف طن سنويا . وهناك خطط كما اوضحنا لزيادة القدرة الانتاجية الى ٦٥٠ الف طن بعد ان يتم تركيب فرن رابع بطاقة انتاجية تقدر بحوالي ٣٠٠ الف طن . وتطورت في قطر ايضا صناعات الاغذية كصيد وتعبئة السمك والجمبري وصناعة طحن الحبوب .

وبالاضافة الى هذه الصناعات تجري الدراسات لاقامة مشروع لانتاج الالمنيوم على غرار الصناعة القائمة في البحرين . كما توجد صناعات اخرى متنوعة كصناعة المواد الانشائية والبلاستيك والمحارم والورق .

وتعتبر منطقة ام سعيد الى الجنوب من العاصمة الدوحة المركز الرئيسي للصناعات القطرية وتعمل قطر على تطوير هذه المنطقة بمدها بشبكات الطرق والموانيء والخدمات وذلك لتصبح المنطقة الصناعية المركزية في البلاد . وتخطط قطر لتطوير المزيد من الصناعات وتوسيع قواعدها الانتاجية . وتتمثل جهودها هذه باحجام الاستثمارات المقدرة للسنوات القادمة . وقد قدرت هذه الاستثمارات للفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٩ بأكثر من تسعة الاف ريال قطري . والذي لا شك فيه أن عملية التطوير الصناعي هذه ستؤدي الى تحرير قطر بشكل تدريجي من الانتاج الاحادي المورد . وسيوفر ذلك المزيد من فرص العمل للاعداد المتزايدة من سكان قطر . وتقدر نسبة القوى العاملة في القطاعات الصناعية في قطر بحوالي ٢٠٪ من مجموع القوى المشتغلة بجميع الانشطة الاقتصادية والمقدرة بحوالي ٤٨ الف عامل . وتستحوذ الصناعات غير البترولية على اكبر عدد من المشتغلين في الصناعة بشكل عام . وتبلغ نسبة العاملين بهذه الصناعات حوالي ١٥٪ من مجموع القوى العاملة .

ان هذه الصورة المختصرة للصناعة في قطر تعطي انطباعا سريعا عن كثافة الجهود التي تبذلها قطر للنهوض باقتصادها والاعداد لمرحلة ما بعد النفط . والحقيقة ان قطر كغيرها من الدول الخليجية تدرك خطورة الاعتماد على مصدر النفط كمورد وحيد رئيسي للدخل ، كما تدرك ان هذه المادة قابلة للنفاذ ، ان واجبها المستقبلي يفرض عليها توجيه جهودها نحو قطاعات اقتصادية أخرى تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي . وقد كان هذان العاملان الدافع الحثيث لجهود قطر المستمرة في تكوين قاعدة صناعية راسخة وتطوير اقتصادها الوطني .

الفصل الخامس

الصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة

نفس الظواهر التي لاحظناها في تطور الصناعة في كل من الكويت والبحرين وقطر تكاد تتكرر في الامارات . فالقاعدة الاقتصادية لهذه المنطقة كانت تعتمد على اقتصاد تقليدي بسيط يتمثل بشكل رئيسي بحرفة الصيد والغوص والرعي والزراعة المحدودة . وهذا يعني أن أساليب الانتاج التي كانت سائدة في المنطقة هي من النوع البسيط المحدود الانتاجية . كذلك فان قوى الانتاج ممثلة بالأيدي العاملة كانت هي الأخرى ذات مستوى منخفض بحكم الخبرة والمهارة المحدودة وبدائية اداة الانتاج . كانت هذه هي صورة الوضع الاقتصادي بشكل مختصر لمنطقة الامارات قبل تفجر الثروة النفطية . ثم أخذت ملامح هذه الصورة تتبدل بسرعة كانعكاس للتأثيرات الواسعة التي تركها النفط على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومردودات ذلك كله على بنية وشكل القاعدة الاقتصادية للمنطقة . لقد تغيرت أساليب الانتاج البدائية الى أساليب جديدة متطورة . ولم تعد القوى الانتاجية التقليدية تلائم حياة الواقع الجديد فكان لا بد اذن من تغيير في الهيكل الاقتصادي ليتناسب مع ما يسمى بعصر النفط . وكما هو الحال في بقية دول المنطقة فقد كان التوجه نحو التنمية الصناعية في الامارات حتمية تقتضيها طبيعة الظروف الجديدة . وتتمثل الظروف الجديدة في توفر مجموعة من العوامل المغرية لعملية التنمية الصناعية منها توفر النفط كمادة خام وطاقة بكميات كبيرة ، وتوفر رؤوس الأموال الناتجة عن تزايد العائدات النفطية ، وتزايد الطلب في السوق المحلي على المنتجات الصناعية المختلفة .

فهذه العوامل الموضوعية كانت دوافع مهمة في عملية التحول الاقتصادي ومحاولة لربطه بحركة التصنيع في الامارات . وكما ذكرنا فان ظروف هذا التحول تتشابه مع بقية دول الخليج المغنية بالدراسة هنا نتيجة عدة عوامل :

العامل الأول : ان هذه الدول تتشابه في تحولها من اقتصاد محدود يقوم على الصيد والغوص والرعي والزراعة المحدودة الى اقتصاد متطور يعتمد على أحدث الابتكارات في مجال التكنولوجيا والتطورات العملية .

أما العامل الثاني : فهو ان الاقتصاد الحديث لهذه الدول يعتمد الى حد كبير على ثروة النفط . ففي هذه الدول يتراوح اعتمادها على عائدات النفط من حوالي ٨٥٪ الى ٩٥٪ من جملة دخلها القومي .

والعامل الثالث : إن هذه الدول تعاني من صغر أسواقها المحلية . فأكبر هذه الدول سكانياً لا يزيد حجمها السكاني عن مليون نسمة ، وهي في هذه الحالة الكويت .

والعامل الرابع : إن هذه الدول تعاني من معوقات اجتماعية تشكل عقبات أمام طموحاتها لتحقيق أهدافها التصنيعية المعلنة . فالتحول الصناعي عادة يقتضي تحولاً في المفاهيم السائدة والنظرات الاجتماعية لأساليب الانتاج وقواها العاملة .

والعامل الخامس : إن هذه الدول بحاجة ماسة وملحة الى تنمية قدراتها البشرية لخلق كوادر تتمتع بمهارات وخبرات قادرة على دفع عجلة التطور الصناعي فيها .

وانطلاقاً من جملة هذه العوامل فاننا سنعالج موضوع الصناعة في الامارات آخذين بنظر الاعتبار أهمية هذه النواحي وتأثيراتها المتعددة على الأنشطة الصناعية المختلفة فيها . ولما كان النفط كما هو الحال في بقية دول المنطقة هو أساس عملية التحول ، فاننا سنبدأ بهذا القطاع كقاعدة للاقتصاد الحديث في دولة الامارات .

تطور قطاع النفط :

رغم أن اكتشاف النفط في الامارات جاء متأخراً عن الدول الخليجية الثلاث الأخرى وهي الكويت والبحرين وقطر ، إلا أن الجهود التي بذلت للبحث والتنقيب عنه تعود الى عام ١٩٣٦ . ففي هذا العام وقعت اتفاقية بين حاكم أبو ظبي وشركة تطوير بترول الساحل المتهادن ، وكانت مدة امتياز التنقيب ٧٥ عاماً . وقد بدأت الشركة أعمال التنقيب والحفر في عام ١٩٣٩ . إلا أن جهودها لم تؤد الى اكتشاف البترول . وكان نشاط البحث عن البترول شأنه في ذلك شأن بقية منطقة الخليج قد توقف بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٥٣ أسست شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة التي استطاعت الحصول على حقوق التنقيب عن النفط في السواحل البحرية لأبو ظبي ، وقد حالف الشركة الحظ في عام ١٩٥٨ إذ تم العثور على النفط بكميات تجارية . وقد فتح ذلك لمنطقة الامارات عهداً اقتصادياً جديداً بدأ من خلاله المجتمع يتحول من عصر الصيد واللؤلؤ الى عصر النفط[١] .

وتقوم بأعمال التنقيب عن النفط واستغلاله في أبو ظبي تسع شركات هي شركة نفط أبو ظبي المحدودة وشركة مناطق أبو ظبي البحرية وشركة نفط توتال وشركة نفط أبو ظبي اليابانية وشركة نفط البندق . وهناك أيضاً شركة نفط فيليبس وشركة نفط الشرق الأوسط . أما الشركتان الأخريتان فهما شركة نفط اميراداهيس وشركة نفط سنبخ ديل .

وقدر انتاج أبو ظبي من النفط في عام ١٩٦٢ حوالي ستة ملايين برميل . وارتفع الانتاج في عام ١٩٦٥ الى ٦٩ مليون برميل . ووصل الانتاج في عام ١٩٧٠ الى ٢١٩ مليون برميل ، ثم ما لبث ان قفز الى ٤٧٧ مليون برميل في عام ١٩٧٣ . أما في عام ١٩٧٦ فقد وصل الانتاج الى حوالي ٥٨٢ مليون برميل[٢] .

---

(١) مانع سعيد العتيبه ، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، مطابع القبس ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٣ .

(٢) مجلس النقد ، النشرة الاحصائية ، دولة الامارات ، المجلد الأول ، العدد ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٩٢ ، انظر ايضا ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٧ ، الامارات العربية المتحدة ، ص ٦٦ .

جدول (١)

تطور العائدات النفطية في دولة الامارات (بملايين الدراهم)

السنة	مجمل الايرادات	الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية
١٩٦٧	٤١٠,٦	٣٧١,٩	٩٠,٦
١٩٦٨	٥٥٤,٤	٥٣٧,١	٩٦,٩
١٩٦٩	٦٨٠,٩	٦٣٢,٧	٩٢,٩
١٩٧٠	٨٥٦,١	٨٢٧	٩٦,٦
١٩٧١	١٦٥١,٣	١٥٩٩,٣	٩٦,٨
١٩٧٢	٢١٨٠,٨	٢٠٧٥,٢	٩٥,٢
١٩٧٣	٣٢٢١,٨	٣٠٤٣,٣	٩٤,٥
١٩٧٤	١٣٧٦٤	١٣٢٧١,٤	٩٦,٤
١٩٧٥	١٣٠٨٣,٧	١٢٨٠٠	٩٧,٨

المصدر : مجلس النقد ، النشرة الاحصائية ، دولة الامارات ، مايو ١٩٧٥ ، ص ٨٦ .

أما دبي فقد اكتشف فيها النفط في عام ١٩٦٦ . وبدأ التصدير الى الأسواق العالمية في عام ١٩٦٩ حيث بلغ الانتاج في دلك العام حوالي أربعة ملايين برميل . ووصل الانتاج في عام ١٩٧٠ الى ٣١ مليون برميل . ثم اخذ يتزايد باستمرار فوصل في عام ١٩٧١ الى ٤٦ مليون برميل . وفي عام ١٩٧٢ الى ٥٦ مليون برميل . ووصل الانتاج في عام ١٩٧٣ الى حوالي ٨٠ مليون برميل . أما في عام ١٩٧٦ فقد كان الانتاج في حدود ١٠٥ مليون برميل . وتقوم بأعمال البحث والتنقيب عن النفط في دبي شركة رئيسية واحدة هي شركة نفط دبي المحدودة .

وظهر النفط ايضاً في امارة الشارقة حيث تعمل شركتان هما شركة نفط الهلال وشركة كرستال أويل . وقد نجحت شركة الهلال في اكتوبر عام ١٩٦٩ في

اكتشاف النفط بكميات تجارية حيث كان انتاج أول بئر حوالي ١٤ ألف مليون في اليوم . ووصل معدل الانتاج في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٥٠ ألف برميل يومياً . وقد بلغت صادرات الشارقة من النفط في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٨ ألف برميل يومياً[١] .

كما بدأ انتاج النفط في رأس الخيمة بكميات تجارية في عام ١٩٧٧ حيث تم اكتشاف بئرين . وينتج البئر الأول حوالي ٢٥٠٠ برميل يومياً والثانية حوالي أربعة آلاف برميل يومياً . أي ان الانتاج الكلي لعام ١٩٧٧ كان في حدود ٦٥٠٠ برميل يومياً[٢] . وهناك أعمال بحث وتنقيب جارية في بقية أجزاء منطقة الامارات وخاصة في أم القيوين وعجمان والفجيرة . وقدر المجموع الكلي لانتاج النفط في دولة الامارات لعام ١٩٧٦ بحوالي ٧٣٠ مليون برميل . ويوضح الشكل (١) تصاعد كميات الانتاج في دولة الامارات ، وتقدر كميات النفط الاحتياطية في دولة الامارات بحوالي ١٨٨ ألف مليون برميل . وتتضمن أبو ظبي من هذه الكميات حوالي ١٧٠ مليون برميل . وتقدر كميات الاحتياطي في دبي بحوالي عشرة آلاف مليون برميل . أما كميات الاحتياطي في بقية الامارات ، فتوضع في حدود ثمانية آلاف مليون برميل[٣] .

بالاضافة الى النفط فقد تزايد انتاج الامارات من الغاز الطبيعي . فقد انتجت أبو ظبي حوالي ٢٣٤ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في عام ١٩٦٩ . وتزايدت الكميات المنتجة في السنوات اللاحقة حيث انتج في عام ١٩٧٣ حوالي ٤٨٤ مليون قدم مكعب . وفي عام ١٩٧٦ قدرت الكميات المنتجة في أبو ظبي بحوالي ٥٠٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[٤] .

ومع تزايد الكميات المنتجة من النفط فقد زادت الصادرات فبلغت الكميات المصدرة في عام ١٩٦٢ خمسة ملايين برميل فقط . وقد ارتفعت هذه الكميات الى ١٠٢ مليون برميل في عام ١٩٦٥ والى ٢٨٥ مليون برميل في عام

---

(١) أيضاً انظر مانع العتيبة ، **المصدر السابق ، والمصدران السابقان ايضا** .

(٢) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، **الاقتصادي الكويتي** ، العدد ١٧٠ ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٥٤

(٣) مانع العتيبه ، **المصدر السابق** ، ص ٢٣٨ .

(٤) **وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية** ١٩٧٧ ، ص ٧٤ .

١٩٧٠ . ووصلت قيمة الصادرات في عام ١٩٧٤ حوالي ٥٩٧ مليون برميل . وفي عام ١٩٧٦ وصلت الكميات المصدرة الى حوالي ٦٥٧ مليون برميل[١] .

وقد نجم عن هذا التزايد المستمر في كميات النفط المستغلة نمو الايرادات النفطية لدولة الامارات . ففي عام ١٩٦٧ بلغت قيمة الايرادات النفطية حوالي ٣٧٢ مليون درهم ، بينما بلغت الايرادات من بقية الأنشطة الاقتصادية حوالي ٣٨ مليون درهم . وهذا يعني أن نسبة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة للدولة كانت في حدود ٩٠,٦٪ . أما في عام ١٩٧٠ فقد وصلت الايرادات النفطية الى ٨٢٧ مليون درهم شكلت حوالي ٩٦,٦٪ من مجموع ايرادات الدولة البالغة ٨٥٦ مليون درهم في ذلك العام . واستمر تصاعد الايرادات النفطية وخاصة في أعقاب حرب أكتوبر وتضاعف أسعار النفط ، فبلغت هذه الايرادات الكلية للدولة . وزادت الايرادات في عام ١٩٧٥ الى ١٢٨٠٠ مليون درهم أو ما يعادل ٩٧,٨٪ من مجموع الايرادات العامة للدولة . إن هذه الأرقام والبيانات الأخرى في جدول (١)[٢] تبين بشكل واضح مدى الاعتماد الكبير لاقتصاديات دولة الامارات على النفط . ويلاحظ أنه منذ مطلع السبعينات حتى الآن والنفط يشكل حوالي ٩٦٪ من مجموع الايرادات الحكومية . وهذا في حد ذاته مؤشر مهم يدعم آراءنا التي طرحناها سابقاً بشأن طبيعة اقتصاد هذه الدولة والذي وصفناه باقتصاد احادي الانتاج . إن هذا الوضع وما شابهه من أوضاع في بقية دول الخليج التي درسناها يحتم على هذه الدول اتخاذ خطوات اقتصادية وخاصة في مجال التصنيع للتخلص من الاعتماد على انتاج واحد . وقد أدى تزايد عائدات النفط الى نمو ميزانية الدولة . فبعد أن كانت هذه الميزانية حوالي أربعة مليارات درهم في عام ١٩٧٦ ، فقد ازدادت الى حوالي ١٣ مليار درهم في عام ١٩٧٧ أو ما يعادل ٣,٢ مليار دولار . ومع تزايد العائدات النفطية ونمو الميزانية وقدرة الدولة على الانفاق فقد أعدت ميزانية اثمائية ثلاثية للأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ قدرت بحوالي ٣٣ مليار درهم . وقد خصص من هذا المبلغ ما نسبته ٣٧٪

---

(١) مجلس النقد ، **النشرة الاحصائية** ، دولة الامارات ، مايو ١٩٧٥ ، ص ٩٤ ، الرقم الاخير تقديري اعتمادا على بيانات **المصدر السابق** .

(٢) مجلس النقد ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

لتطوير قطاع الصناعة و٣٩٪ لقطاع الخدمات و٢٤٪ لقطاع المرافق العامة والزراعة[١] .

إن هذا التحول الاقتصادي السريع الذي أتى به النفط أدى الى توفر عوامل ومقومات لم تكن موجودة سابقاً لتطوير القاعدة الصناعية في دولة الامارات .

التنمية الصناعية في دولة الامارات :

المعروف أن عملية التنمية الصناعية تحتاج لنجاحها الى مجموعة من المقومات الرئيسية . ومثل هذه المقومات أخذت تتوفر في الامارات بعد ظهور النفط . فالنفط في حد ذاته يشكل مصدراً مهماً كمادة خام يمكن تصنيعها بأشكال مختلفة وخاصة الصناعات البتروكيماوية . كما أن النفط يشكل مصدراً مهماً ورخيصاً للطاقة التي تعتبر عماد الصناعات الحديثة . والصناعة تحتاج الى استثمارات . وقد أدى تزايد العائدات النفطية التي أشرنا اليها الى توفر المزيد من رؤوس الأموال وبالتالي القدرة على الانفاق لتطوير الصناعات المختلفة . وعلى الرغم من أن السوق المحلي صغير ، إلا أنه يمكن اقامة مجموعتين من الصناعات كما هو الحال في بقية دول الخليج . فيمكن اقامة الصناعات الاستهلاكية الداخلية كالاسمنت وصناعة الأغذية والمشروبات وصناعات معدنية خفيفة وغيرها . والمجموعة الثانية من الصناعات التي يمكن اقامتها تلك الموجهة نحو الأسواق الخارجية كتكرير النفط وصناعة البتروكيماويات . وتفتقر الامارات الى الأيدي العاملة وخاصة المدرب منها . إلا أنه يمكنها الاعتماد على الأيدي المهاجرة وعلى أيديها العاملة المحلية بعد تدريبها وتطوير قدراتها . وعملية استقدام الايدي العاملة موجودة في أكثر الدول الصناعية تقدماً كفرنسا والمانيا الغربية ، وهي لا تشكل عائقاً بالمعنى الحقيقي ما دامت هناك قوى جذب متوفرة لاغرائها .

نخرج إذن من هذا الاستعراض بأن فرص التطوير الصناعي في الامارات متوفرة من حيث المادة الخام والطاقة ورؤوس الأموال بالأسواق والأيدي العاملة . وحتى بالنسبة للمادة الخام ، فقد دلت الدراسات المبدئية أن هناك احتمالات

---

(١) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الاقتصادي الكويتي ، عدد ١٦٦ (ابريل ١٩٧٧) ، ص ٦٤ ، انظر ايضا **نفس المصدر** ،عدد ١٧٣ (يناير ١٩٧٨) ، ص ٧٤ .

لاستغلال بعض المعادن التي ثبت وجودها في الامارات . وسنلقي الضوء هنا على أهم هذه المعادن بالاضافة الى النفط .

ففي عام ١٩٧٢ تعاقدت أبو ظبي مع شركة سويدية هي تيراتست للقيام بمسح معدني شامل للمناطق التابعة لأبو ظبي . وقامت الشركة أولاً بدراسة الوضع الجيولوجي عن طريق التقارير الجيولوجية التي وضعتها الشركات النفطية العاملة في البلاد . ثم قامت بوضع خرائط جيولوجية تفصيلية واجراء مسح جيوفيزيائي جوي . وقد دلت نتائج الدراسات على احتمال وجود معدن اليورانيوم . وتجري الدراسات حالياً للتأكد من امكانية وجود رسوبيات تحتوي على هذا المعدن . كما تم العثور على خامات الزنك والرصاص في رسوبيات بعض وديان جبل الظنة . إلا أن كمياتها قليلة وامكانات استغلالها محدودة للغاية وقد ثبت أيضاً وجود معدن الباريت في الجناح الشرقي لجبل حفيت ، إلا أن هذه الكميات أيضاً محدودة . وتوجد كميات كبيرة من الملح الصخري بنقاوة تصل الى ٩١,٦٪ . وهناك ايضاً الجبس الذي ثبت توفره بكميات اقتصادية كما توجد الصخور الجبرية التي تعتبر مواد خام مهمة في صناعة الاسمنت . كما عثر على الجوانو وهو عبارة عن افرازات حيوانية ويمكن استخدامه في صناعة الاسمدة . إلا أن المشكلة التي تواجه استغلاله هو وجود نسبة عالية من الاملاح فيه .

أما في بقية الامارات ، فقد بدأت فيها دراسات البحث عن المعادن في عام ١٩٧٥ . وتشير المعلومات الأولية الى امكانية وجود النحاس والحديد وخام الكبريت في رأس الخيمة والنحاس والحديد والنيكل في الفجيرة ، والحديد والكروم في الشارقة . أما المعادن المستغلة حالياً فهي الرخام الذي يتوافر بكميات تجارية في عجمان أو الحجر الجيري الذي يدخل في صناعة الاسمنت[1] .

خطط التنمية ودور الصناعة فيها :

إن الدولة هي القوة الفعلية المحركة لعملية التنمية الصناعية كونها الممول الرئيسي لأي مشروع صناعي . وعملية التمويل يمكن أن تكون مباشرة عن طريق المساهمة في رأس المال أو غير مباشرة عن طريق الدعم والقروض التي تمنحها

---

(١) وزارة الاعلام ، **الكتاب السنوي ١٩٧٥** ، الامارات العربية المتحدة ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

الدولة لتشجيع القطاع الصناعي . وقد عمدت الدولة ممثلة بوزارة المالية والصناعة الى وضع مشروع قانون في أواخر عام ١٩٧٥ لتنظيم الشؤون الصناعية في الامارات . وقد اشتمل القانون على وضع اطار عام وقواعد أساسية تهدف الى تنظيم القطاع الصناعي وتشجيع انشاء الصناعات المختلفة . وكان قد صدر قانون سابق في عام ١٩٧٤ أوكلت بموجبه لوزارة المالية والصناعة مهمة تنسيق خطط التنمية الصناعية على وجه يكفل تحقيق النهضة الصناعية ووضع القواعد المنظمة للمشروعات الصناعية ، والقيام بالدراسات والبحوث الخاصة بتنمية وتطوير الصناعات القائمة واقامة صناعات جديدة .

وقد وضعت الوزارة ، برنامجاً خاصاً لتحقيق هذه الأهداف . وسار البرنامج في اتجاهين متكاملين : فالاتجاه الأول كان يرمي الى اجراء مسح معدني شامل لجميع أراضي دولة الامارات . وقد أوكلت هذه المهمة لشركة أجنبية بدأت أعمالها في عام ١٩٧٥ .

أما الاتجاه الثاني فقد تضمن عدة دعوات لفرق مختصة من الأمم المتحدة والجامعة العربية لدراسة الامكانات الصناعية في دولة الامارات . كما تضمنت مهمات هذه الفرق اجراء حصر بالمنشآت الصناعية القائمة ودراسات حول الجدوى الاقتصادية للعديد من المشروعات الصناعية الممكنة[1] . وقد قام بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية الصناعية بدعم العديد من المشروعات . فقدم دراسة ومشروعاً كاملاً لاقامة صناعات لانتاج الكلورين وملح الصودا .

وبذلت الدولة من جانبها جهوداً مستمرة لتطوير الصناعة عن طريق عدد من خطط التنمية يمكن اجمالها في ما يلي :

أ ـ خطط التنمية في أبو ظبي تعتبر أبو ظبي سباقة في وضع خطط التنمية الاقتصادية الخاصة بها . وقد شجعها على ذلك ظهور النفط فيها أولاً قبل بقية الامارات . كما أن الاتحاد بين الامارات لم يكن قد نشأ بعد ، وكانت كل امارة تخطط لنفسها . ولكن قلة العائدات التي كانت تحصل عليها أبو ظبي في بداية الستينات حد من قدرتها على الانفاق . فالخطة التي وضعت للفترة الممتدة بين عام ١٩٦٣ الى ١٩٦٥ تضمنت استثمارات قليلة كانت في حدود ١٧ مليون

(١) ايضاً وزارة التخطيط ، **المجموعة الاحصائية السنوية** ١٩٧٦ ، دولة الامارات، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

درهم . وسنعطي هنا مزيداً من الاهتمام لخطتين رئيسيتين :

أولاً : الخطة الخمسية الأولى :

وقد وضعت الخطة الخمسية الأولى في أبو ظبي عام ١٩٦٨ وشملت الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٢ . وقد بلغت اعتمادات الخطة ٢٦٩٠ مليون درهم[١] . وهدفت هذه الخطة الى تطوير قطاعات التعليم والصحة والزراعة ، والصناعة ، والطرق ، والبلديات . كما هدفت ايضاً الى تطوير البلديات وقطاع الأسكان والتدريب ، وعمل السياحة والقروض والاستثمارات والمباني العامة .

ويوضح جدول (٢) أن اعتمادات الخطة كانت تتزايد سنوياً باضطراد رغم الانخفاض الطفيف بعد عام ١٩٧٠ . ففي عام ١٩٦٨ كانت الاعتمادات الاجمالية حوالي ٥٢٣ مليون درهم . وفي عام ١٩٦٩ وصلت الى حوالي ٦٥٢ مليون درهم . أما في عام ١٩٧٠ فقد قدرت الاعتمادات بحوالي ٦٤٩ مليون درهم وبلغت الاعتمادات في عام ١٩٧١ الى حوالي ٥٦٢ مليون درهم . ووصلت في السنة الاخيرة من الخطة أي في عام ١٩٧٢ الى حوالي ٥٧٣ مليون درهم . وتوضح الأرقام مدى اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي من حيث الاعتمادات الموضوعة لهذا الغرض . فقد بلغت الاعتمادات الكلية المرصودة في الخطة لأغراض التنمية الصناعية حوالي ٥٩٣ مليون درهم أو ما يعادل ٢٠٪ تقريباً من المجموع الكلي للاعتمادات الواردة في الخطة ولقد جاء ترتيب الصناعة الثاني من حيث قيمة الاعتمادات المرصودة لبقية القطاعات . والحقيقة أن اعتمادات الصناعة في السنة الأخيرة من الخطة كانت تشكل أكبر المبالغ من بين جميع القطاعات الأخرى وقد بلغت هذه الاعتمادات في عام ١٩٧٢ حوالي ١٥٤ مليون درهم . ويلاحظ أيضاً أن أكبر الاعتمادات المرصودة للصناعة كانت في السنوات الأولى والسنة الأخيرة . ففي السنة الأولى كانت الاعتمادات حوالي ١١٣ مليون درهم بينما ازدادت في السنة الثانية من الخطة الى حوالي ١٤٥ مليون درهم . وبين الجدول (٢) المزيد من التفاصيل بشأن الاعتمادات في الصناعات المختلفة وخلال

---

(١) كانت العملة المتداولة في ذلك الوقت هي الدينار البحريني . وكان الدينار يساوي عشرة دراهم . انظر مانع العتيبه ، **المصدر السابق** ،ص ٤٤١ - ٤٥١ .

سنوات الخطة . وتبين بيانات هذا الجدول أيضاً أن القطاع الذي استحوذ على أكبر المبالغ في الخطة هو قطاع الطرق والمواصلات اذ كان مجمل نصيبه من اعتمادات الخطة حوالي ٢٤٪ أو ما يعادل ٧١٠ مليون درهم[١] .

جدول (٢)

اعتمادات خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ (بالمليون درهم)

القطاع	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١ـ	١٩٧٢	المجموع الكلي	النسبة من المجموع
التعليم	٤٢,٢٨	١٨,٠٣	٢٠,٥٧	٢٥,٨٨	١٤,٦٤	١٢١,٤	٤,١
الصحة	٨,٣	٢٤,٦٥	٢٠,٤٠	٨,٤٥	٣,٣	٦٥,١	٢,٢
الزراعة	٨,٨	١٧,٦٩	٢٥,٦	٤١,٣	٤٠,٥	١٣٣,٨٩	٤,٥
الصناعة	١١٢,٧	١٤٤,٦	٩٩,٧	٨٢,٢	١٥٤,٢	٥٩٣,٤	٢٠,١
الطرق	١٧٢,٦	١٦٩,٩	١٧٣,٧	١١٠د٦	٨٣,٥	٧١٠,٣	٢٤,-
البلديات	٨٧,٢٥	١٢٩,٢٥	١١٦,٥	٩٥,٢	٧٤,٩	٥٠٣,١	١٧,-
الاسكان	٢٧,٥	٤٧,-	٣١.٥	٢٤,-	٢٨,-	١٥٨,-	٥,٣
العمل	٢,٦	٩ ٣	٦,٤	٥,٥	٣,٧٥	٢٧,٥٥	٠,٩
السياحة	٨,٥	١١,٧	١٣,٢٥	١٥,٧١	١٠,-	٥٩,١٦	٢,-
المباني العامة	٢٢,٢	٣٧,١٥	٢١,٧٥	٨,٣	٥,٨	٩٧,٢	٣,٣
قروض واستثمارات	٣٠,-	٤٢,٥	١١٧,٥	١٤٥	١٥٥,-	٤٩٠,-	١٦,٦
المجموع	٥٢٢,٧٣	٦٥١,٧٧	٦٤٨,٨٧	٥٦٢,١٤	٥٧٣,٥٩	٢٩٥٩,١	٪١٠٠

المصدر : مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ، ص ٤٤٦ .

(١) مانع العتيبة **المصدر السابق** ، ص ٤٤٦ .

وبلغت الانفاقات في حقل الصناعة والكهرباء لعام ١٩٧٣ حوالي ١٠٢ مليون درهم . وفي عام ١٩٧٤ قدرت المصروفات على الصناعة والكهرباء بحوالي ٣٢٦ مليون درهم . وبلغت هذه المصروفات في عام ١٩٧٥ حوالي ٨٥٦ مليون درهم[١] . وتوضح هذه الارقام مرة اخرى مدى الاهمية التي تعطيها الدولة لقطاع الصناعة . وقد شكلت المبالغ المعتمدة للصناعة في عام ١٩٧٥ اعلى ما خصص من بين كل القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ثانيا : خطة التنمية الثلاثية :

. وتمتد هذه الخطة من الفترة ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ . وقد صدر القرار بشأن الاعداد لهذه الخطة في عام ١٩٧٥ وهدفت الى النهوض الكامل لكافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في امارة ابو ظبي . وقد تم تحديد القطاعات الاقتصادية على النحو التالي[٢] :

١ ـ الزراعة والثروة السمكية
٢ ـ الطاقة وتشمل النفط والغاز والماء والكهرباء
٣ ـ الصناعة
٤ ـ المرافق العامة (النقل ، والطرق ، والاعلام ، والسياحة ، والمواصلات السلكية واللاسلكية) .
٥ ـ الاسكان وتخطيط المدن
٦ ـ الخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، البلديات . . . الخ) .
٧ ـ النواحي الاجتماعية والشباب .
٨ ـ النقد والقروض الداخلية .
٩ ـ المالية العامة .
١٠ ـ النواحي الادارية .
١١ ـ التجارة الداخلية والخارجية .
١٢ ـ التنسيق الاقتصادي مع بقية الامارات .

---

(١) مجلس النقد ، **النشرة الاقتصادية** ، دولة الامارات ، مايو ١٩٧٥ ، ص ٨٦ .
(٢) مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ، ص ٤٥٠ .

وقد قسمت الخطة الى ثلاث مراحل . فالمرحلة الاولى وضع الاسس العامة للخطة والمرحلة الثانية اشتملت على تحديد اهداف الخطة ، وتحتوي المرحلة الثالثة على اعداد التقارير النهائية بناء على الدراسات في المرحلة الثانية . وقد رصد لهذه الخطة مبالغ كبيرة بحيث فاقت الخطة الخمسية حوالي ١٢ مرة . اي ان قيمة المبالغ التي رصدت للخطة الخمسية السابقة لم تشكل سوى حوالي ٨٪ من مجموع المبالغ المرصودة لهذه الخطة الثلاثية . وقد رصد لاغراض التنمية في هذه الخطة حوالي ٣٣ بليون درهم . وكان نصيب التنمية الصناعية من هذه المبالغ حوالي ٣٧٪ أو ما يعادل حوالي ١٢.٢ بليون درهم . ورصد لقطاع الخدمات ٣٩٪ من هذه الاعتمادات او ما يعادل ١٢,٩ بليون درهم . وقد ذهبت بقية الاعتمادات لقطاع الزراعة والمرافق العامة[١] .

ب ـ خطط التنمية على مستوى الدولة .

على الرغم من ان القانون الاتحادي نص على ضرورة وضع خطة عامة وشاملة طويلة المدى لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان ذلك لم يتحقق حتى الآن . ومع ذلك فقد اتخذت عدة خطوات في طريق تحقيق مثل هذه الخطة . وقد تبلورت هذه الخطوات في انشاء وزارة للتخطيط على مستوى الاتحاد . والمهمة الرئيسية لهذه الوزارة وضع خطة تنمية اقتصادية للدولة . كذلك فقدأنشيءمجلس للتخطيط القومي ، وتم اجراء اول تعداد للسكان في عام ١٩٧٥ لدراسة القوة البشرية المتوفرة في البلاد .[٢] .

وقد حالت مجموعة من العوامل دون وضع الخطة منها ان معظم المصروفات تقدم على شكل معونات من ابو ظبي . وقد خصصت ابو ظبي ٥٠٪ من مواردها المالية للاتحاد على الرغم من أن بقية الامارات لم تسهم في دعم ميزانية الاتحاد . وعندما تنجح الدولة في الوصول الى اتفاق حول هذه النقطة ، فستتمكن من وضع خطة شاملة لجميع اجزاء الاتحاد .

---

(١) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، **الاقتصاد الكويتي** ، العدد ١٦٦ (ابريل ١٩٧٧) ، ص ٦٤ .

(٢) اوضحت نتائج التعداد ان عدد سكان الامارات في عام ١٩٧٥ كان حوالي ٦٥٦ الف نسمة منهم ٢٤٠ الف نسمة في امارة ابو ظبي وض٢١٠ الاف نسمة في امارة دبي و٨٨ الف في الشارقة و٥٧ الف في رأس الخيمة و ٦١ الف في الفجيرة وعجمان وام القيوين .

نمو الصناعات

ان الوضع الصناعي في الامارات مشابه لبقية الاوضاع الصناعية في الدول الخليجية السابقة . فالاهتمام بالصناعة جاء جزءا متمما للتوسع الذي شهده قطاع النفط . ويمكننا ملاحظة تشابه بين الامارات وبقية الدول الخليجية من حيث نوعية الصناعات القائمة أو التي يمكن لها ان تقوم . فهناك صناعات موجهة للسوق المحلي وصناعات اخرى موجهة للسوق الخارجي . وبما ان ابو ظبي كانت اسبق الامارات الاخرى في دولة الاتحاد في مجال استغلال النفط والاستفادة من عوائده فقد كانت رائدة التنمية الصناعية فيها . ولهذا سنبتدىء استعراضنا للصناعة في الامارات بابو ظبي .

أولا : الصناعة في ابو ظبي :

بدأ الاهتمام الفعلي بالصناعة في عام ١٩٦٩ عندما أنشئت ادارة خاصة للصناعة في ابو ظبي الحقت بدائرة البترول والمعادن . وقد وجهت الدائرة عنايتها الى اهمية المسح الصناعي الذي تتقرر في ضوئه الامكانات الصناعية . واوكلت عملية المسح الصناعي لمؤسسة ارثر دي ليتل في عام ١٩٧٠ . ويتضمن تقرير هذه المؤسسة مجموعة من التوصيات في مجال التنمية الصناعية . وحدد التقرير المجالات الصناعية في مجموعتين من الصناعات .

أ ـ الصناعات ذات الفائدة الفورية مثل صناعة الكبريت التي قدرت الكميات التي يمكن الحصول عليها بحوالي ٣٥ الف طن سنويا ، وصناعة خلطات البناء وورش الصيانة والتصليح وصناعة الطباعة والورق . وقدرت الاموال اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بحوالي ٥,٥ مليون درهم لمشروع الكبريت وحوالي ١٥ ـ ٣٠ مليون درهم لمشروع خلطات البناء وحوالي مليون درهم لمشروع الطباعة والورق[١] .

ب ـ الصناعات الكبيرة . وتتضمن اقامة مشاريع صناعة الاسمنت ومصافي النفط وصناعة الامونيا ومطاحن الدقيق وغيرها .

---

(١) مانع العتيبة ، المصدر السابق ، ص ٤٨١ ـ ٤٨٦

جـ ـ الصناعات الصغيرة . وتشمل دبغ الجلود وصناعة الملح والبلاستيك والاثاث والملابس وغيرها .

كذلك فقد قامت بعثة من البنك الدولي للانشاء والتعمير بدراسة الامكانات الصناعية في الامارات . وقدمت مجموعة من التوصيات وتضمنت ضرورة استغلال جزء من العائدات النفطية في تنمية الصناعات . وقسمت الصناعات التي يمكن اقامتها الى ثلاثة انواع : الصناعات الصغيرة الموجهة نحو الاستهلاك المحلي ، والصناعات المتوسطة التي توجه عادة للسوق المحلي والسوق الخارجي ، والصناعات الموجهة للسوق الخارجية . وتتضمن الصناعات الاخيرة تكرير النفط وصناعة الاسمدة والصناعات البتروكيماوية وصناعة الالمنيوم والصلب .

أما الصناعات القائمة في ابو ظبي فهي :

ـ **الصناعات النفطية** :وقد اشرنا في الصفحات السابقة الى صناعة استخراج النفط وتطورها في ابو ظبي بشكل خاص والامارات بشكل عام . ومن الصناعات الاخرى المكملة لصناعة استخراج النفط هي عمليات التكرير . وفي عام ١٩٧٠ بدأت الاستعدادات لاقامة معمل لتكرير النفط في ام النار . واشرفت على الدراسة شركة يابانية . وقد اوصت الدراسة بانشاء مثل هذه الصناعة وقد تم التوقيع على اتفاقية بين ابو ظبي واحدى الشركات الاجنبية في عام ١٩٧٣ لانشاء مصفاة ام النار . وافتتح معمل التكرير في ابريل من عام ١٩٧٦ بعد ان بلغت تكاليفه حوالي ٤٢ مليون دولار امريكي . وتقدر الطاقة الانتاجية لهذه المصفاة بحوالي ١٥ الف برميل يوميا ، ويعمل فيها حوالي ٤٠٠ عامل . وهناك مشروع لزيادة القدرة الانتاجية لهذه المصفاة لتواجه الزيادة المحتملة في الطلب على المنتجات النفطية .[١] بالاضافة الى ذلك هناك مصنع تسييل الغاز في جزير اداس الذي بدىء باقامته في عام ١٩٧٣ . وينتج المصنع ٢,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال . وقد بدأ انتاجه في عام ١٩٧٦ وبلغت تكاليفه اربعة الاف مليون درهم[٢] .

---

(١) وزارة الاعلام ، **الكتاب السنوي** ، ١٩٧٦ ، الامارات العربية المتحدة ، ص ٥٣ .

(٢) **نفس المصدر** ، ص ٥٤ .

٢ ـ **صناعات مواد البناء** : وتتضمن هذه الصناعات ثلاثة انواع هي :

أ ـ صناعة الاسمنت : وقد قامت هذه الصناعة في منطقة العين قرب منطقة جبلية مستفيدة من توفر الحجر الجيري والحجر الرملي والجبس التي هي عبارة عن مواد اساسية في هذه الصناعة . وقامت ببناء المصنع شركة يابانية . وقدرت تكاليف الانشاء بحوالي ١٢٠ مليون درهم . وبدأ المصنع الانتاج في عام ١٩٧٦ بطاقة انتاجية مقدارها ٢٥٠ الف طن سنويا . وينتج المصنع ثلاثة انواع من الاسمنت هي الاسمنت العادي والاسمنت الابيض والاسمنت المقاوم للملوحة . وهناك خطط لزيادة الطاقة الانتاجية لهذا المصنع بحيث تصل الى ٧٥٠ الف طن سنويا ، اي ما يعادل ثلاثة اضعاف الطاقة الحالية . وتقدر تكاليف التوسع الانتاجي الذي ستقوم به شركة يابانية بحوالي ٩١ مليون دولار[١] .

ومن المتوقع ايضا اقامة صناعة اكياس الاسمنت قرب ابو ظبي لانتاج ٣٠ مليون كيس سنويا .

ـ صناعة الطابوق الرملي : وقد تم التعاقد مع شركة بريطانية لانشاء هذا المصنع . وتبلغ تكاليف المشروع حوالي ٥٩ مليون درهم . وسيعمل بطاقة انتاجية مقدارها ٤٠ مليون طابوقة سنويا .

جـ ـ صناعة الحديد المسلح : ويقع المصنع في منطقة المصفح الصناعية بابو ظبي . وقد بدأت الانتاج في عام ١٩٧٦ بطاقة انتاجية تتراوح ما بين ٢٠ الى ٢٥ الف طن من القضبان الحديدية سنويا . وقدرت تكاليف هذا المشروع بحوالي ١١ مليون درهم .

٣ **الصناعات الغذائية** :وتتركز هذه الصناعات بشكل رئيسي حول طحن الحبوب . وقد تم التعاقد مع شركة سويسرية لتنفيذ هذا المشروع الذي ينتهي العمل منه في عام ١٩٧٨ . وقدرت تكاليف المشروع الواقع في ميناء

---

(١) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، **الاقتصاد الكويتي** ، عدد ١٧٢ (ديسمبر ١٩٧٧) ، ص ٦١ .

زايد بابو ظبي بحوالي ٩٣ مليون درهم . وتقدر الطاقة الانتاجية للمشروع بحوالي ٢٠٠ طن سنويا[١] .

٤ ـ صناعات اخرى اهمها :

١ ـ **صناعة الحديد والصلب** :ما زالت هذه الصناعة في طور الدراسة والانشاء . ويستدعي قيامها الاستهلاك المتزايد لقضبان الحديد لاغراض الاعمار والبناء . وقدر استهلاك ابو ظبي في عام ١٩٧٤ لوحدها بحوالي ٢٥٠ الف طن من قضبان الحديد . ويهدف هذا المشروع الى اقامة مجمع صناعي للحديد والصلب في منطقة ام الرويس على بعد حوالي مائة كيلومتر الى الغرب من ابو ظبي ، بالقرب من جبل الظنة . ويتكون المجمع من ثلاث وحدات : وحدة الاختزال المباشر لتحويل الحديد الخام الى حديد اسفنجي ، ووحدة الافران الكهربائية ، ووحدة الات ومعدات الصب . ومن المقومات المهمة لاقامة مثل هذه الصناعة توفر الطاقة الرخيصة نتيجة الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي .

ومن المتوقع ان تبلغ الطاقة الانتاجية لهذا المجمع حوالي ٥٠٠ الف طن سنويا . وتقدر المبالغ المطلوبة لهذا المشروع بحوالي ١٥٠٠ مليون درهم[٢] .

ب ـ مصنع الاسمدة من النفايات : وقدرت الطاقة الانتاجية للمصنع بحوالي ١٠٠ طن يوميا . ويهدف الى تحويل النفايات الى اسمدة يمكن الاستفادة من ها في الزراعة . واختيرت منطقة المصفح الصناعية على بعد ٢٥ كم من ابو ظبي لاقامة هذا المصنع .

جـ ـ مشاريع بنك التنمية لدولة الامارات : ويقع هذا البنك الصناعي في ابو ظبي ويهدف الى مساعدة المشروعات الصناعية . ويملك البنك الآن حوالي ٣٢ مشروعا صناعيا مثل ورش صيانة السيارات ومصانع

---

(١) مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ، ص ٤٩٩ .
(٢) **نفس المصدر** ، ص ٤٩٧

الاثاث والصناعات البلاستيكية والاسمنتية . كما يقوم المصنع بدراسة امكانيات قيام صناعات الاصباغ والرخام والانابيب المعدنية والادوات الصحية ومصنع للبطاريات وآخر للسراميك وغيرها . وقدرت استثمارات البنك حتى عام ١٩٧٦ بحوالي ٢٤٨ مليون درهم . ويبلغ راس ماله حوالي ٥٠٠ مليون درهم[١] .

٥ ـ صناعات مستقبلية : تقوم شركة بترول ابو ظبي بدراسة امكانات اقامة صناعة بتروكيماوية . وقد قامت بالاعمال الاستشارية المتعلقة بامكانات هذه المشروعات شركات امريكية . وقد اوصت الدراسات باقامة مجمع صناعي بتروكيماوي في منطقة ام الرويسي في ابو ظبي . وتشمل خطة المشروع اقامة مدينة صناعية من المتوقع ان يصل سكانها الى حوالي ٨٥ الف نسمة . وسوف يتم تطوير شبكة طرق ومحطات للكهرباء في المنطقة . ومن المتوقع ان ينشأ المصنع للاسمدة الكيماوية بطاقة انتاجية تقدر بحوالي ٥٠٠ الف طن من الامونيا و٣٣ الف طن من اليوريا . أما مجمع البتروكيماويات ، فتقدر تكاليفه بحوالي ١٢٠٠ مليون دولار ، ومن المتوقع ان يبدأ انتاجه في عام ١٩٨٠[٢] .

ثانيا : الصناعة في دبي

تحتل دبي المرتبة الثانية من حيث الاهمية الصناعية في دولة الامارات . وقد كثفت دبي جهودها لتطوير صناعتها بعد عام ١٩٦٩ عندما بدأت تصدير اول شحنة من النفط الى الأسواق الخارجية . وعملت على تشجيع الصناعات عن طريق تقديم التسهيلاك المختلفة والاعفاء من الضرائب وتوفير الخدمات المختلفة اللازمة للصناعة كالكهرباء والماء والطرق . وقررت في عام ١٩٧٥ انشاء منطقة صناعية تبعد حوالي ٣٠ كم غربي دبي . وستزود المنطقة بمحطة للطاقة .

أما المشروعات الصناعية القائمة والمستقبلية في دبي فهي :

١ ـ صناعة الحديد والصلب : وقد افتتح هذا المصنع في عام ١٩٧٧ في منطقة

غرفة تجارة وصناعة الكويت ، **الاقتصاد الكويتي** ، العدد ١٧٠ (اكتوبر ١٩٧٨) ، ص ٤١ .

(٢) **نفس المصدر** ، ص ٤٠ .

تبلغ مساحتها حوالي مليون متر مربع . وتقع المنطقة الى الجنوب الشرقي من دبي .ويقوم المصنع بتحويل المخلفات المعدنية الى منتجات حديدية مختلفة . وتقدر الطاقة الانتاجية للمصنع بحوالي ١٠٠ طن يوميا ، ومن المتوقع ان ترتفع الى ٢٠٠ طن يوميا . وتبلغ نسبة المواد المحلية المستخدمة في الصناعة بحوالي ٧٠٪ . وتستورد النسبة المتبقية وهي ٣٠٪ من الخارج[١] .

٢ ـ **مشروع صناع الالمنيوم** :ومن المتوقع ان ينشأ المصنع في المنطقة الصناعية الواقعة الى الغرب من دبي . وتبلغ مساحة المشروع ثلاثة ملايين متر مربع . وقد وقع عقد انشاء المشروع في عام ١٩٧٥ ومن المحتمل أن يبدأ الانتاج في عام ١٩٧٩ . وسيبلغ الانتاج في عام ١٩٨١ حوالي ١٦٥ الف طن سنويا . وستستورد المادة الخام من استرالية . والعوامل المشجعة على قيام مثل هذه الصناعة هي نفسها الموجودة في البحرين وقطر وخاصة توفر الطاقة الكهربائية الرخيصة . وسيستخدم المصنع حوالي مائة مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي لتوليد طاقة كهربائية تقدر بحوالي ٣٠٠ ميجاواط . كما انه سيحتاج الى حوالي نصف مليون جالون من المياه يوميا . وتقوم باعمال الاشراف على انشاء هذا المصنع شركة بريطانية . وقد قدرت تكاليف المشروع بحوالي ٥٢٠ مليون جنيه استرليني . أما بالنسبة للايدي العاملة . فيقدر بأن المصنع سيحتاج الى ما يتراوح بين ٣ ـ ٤ الاف عامل[٢] . وقد وقعت دبي في عام ١٩٧٧ على قرض من احد المصارف البريطانية قيمته ٢٠٢ مليون جنيه استرليني لتمويل المشروع[٣] .

٣ ـ **مصنع الاسمنت** : نظرا لتزايد النهضة العمرانية والطلب المتزايد على مادة الاسمنت فقد قامت دبي بدراسات لانشاء صناعة اسمنت فيها . ويهدف المشروع الى انتاج حوالي ٥٠٠ الف طن من الاسمنت سنويا .وقدرت تكاليف المشروع بحوالي ٢٦ مليون جنيه استرليني[٤] .

---

(١) **أخبار دبي** ، العدد ١٩ (مايو ١٩٧٧) ، ص ٣٤ ـ ٣٨ .

(٢) مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٥ .

(٣) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الاقتصاد الكويتي ، العدد ١٦٤ (فبراير ١٩٧٧) ص ٥٧ .

(٤) مانع العتيبة ، **المصدر السابق** ، ص ٥٠٨ .

٤ ـ **صناعات اخرى** : هناك مجموعة من الصناعات الخفيفة التي تم انشاؤها منها صناعة الاصباغ التي ينتج منها سنويا حوالي اربعة الاف طن سنويا . وينتج مصنع الاصباغ ثلاثة أنواع ، اصباغ منزلية واصباغ بحرية واصباغ صناعية . كذلك اقيم مصنع لانتاج الانابيب تبلغ طاقته الانتاجية ٣٠٠ طن في السنة . وقد افتتح في عام ١٩٧٧ مصنع آخر لانابيب الالياف الزجاجية . وستصل القدرة الانتاجية للمصنع الى حوالي ٢٧٠ كم سنويا . وبلغت تكاليف انشائه ٥٠ مليون درهم[١] .

ثالثا : الصناعات في الامارات الاخرى

دخلت بقية الامارات وخاصة الشارقة ورأس الخيمة مجال التنمية الصناعية . واهم الصناعات التي نشأت في هذه المناطق هي :

١ ـ صناعة الاسمنت : وتوجد هذه الصناعة في كل من الشارقة ورأس الخيمة . ويوجد مصنع اسمنت الشارقة بالقرب من منيخا حيث تتوفر المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة وتقدر الطاقة الانتاجية للمصنع بحوالي ٧٠٠ طن يوميا . ويرتبط بهذه الصناعة صناعة اكياس الاسمنت . أما مصنع الاسمنت في رأس الخيمة ، فيعتبر من اقدم المصانع الاسمنتية في الامارات . فقد بدأ المصنع انتاجه في عام ١٩٧٥ بطاقة انتاجية مقدارها ٧٠٠ طن يوميا . ومن المتوقع أن تتضاعف القدرة الانتاجية لتصبح ١٤٠٠ طن يوميا . وسيقام مصنع اسمنت في عجمان بطاقة انتاجية مقدارها ٣٠٠ الف طن سنويا[٢] .

٢ ـ **صناعة الرخام والمحاجر** :اقيم مصنع لانتاج الرخام في الشارقة حيث تستورد كتل الرخام من اوروبا ويتم تشذيبها في هذا المصنع . وقد بدأ الانتاج في هذا المصنع عام ١٩٥٩ وقدر رأس ماله بحوالي ١٥ مليون درهم . وتقدر الطاقة الانتاجية للمصنع بحوالي ١٠٠ الف متر مربع . ويوجد في رأس الخيمة مصنع للاحجار . وينتج حوالي خمسة ملايين طن من الاحجار سنويا .

---

(١) **اخبار دبي** ، العدد ١٢ (مارس ١٩٧٧) ، ص ٣٨ .

(٢) غرفة تجارة وصناعة الكويت ، **الاقتصاد الكويتي** ، عدد ١٧٠ (اكتوبر ١٩٧٧) ، ص ٤١ ، انظر ايضا العدد ١٧٣ من نفس المصدر ، ص ٧٥ .

٣ ـ **صناعات اخرى** : بالاضافة الى هذه الصناعات ، هناك صناعات اخرى كصناعة حبال النايلون في الشارقة . وتقدر انتاجية المصنع بحوالي ٣٠ طنا يوميا . كما ستنتج الشارقة الادوات الصحية والانابيب المعدنية . كذلك يوجد في رأس الخيمة مصنع للاسماك كلف انشاؤه ٣٠ مليون درهم . ويعمل بطاقة انتاجية مقدارها ٣٠٠ طن من الاسماك يوميا[١] .

العمالة والمنشآت الصناعية

لقد اقترن النمو الصناعي في دولة الامارت بتوسع حجم العمالة في انشطة هذا القطاع المختلفة . وبطبيعة الحال ، فان نسبة كبيرة من الايدي العاملة في الصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة جاءت تحت تأثير قوى الهجرة . ولهذا نجد ان القوى العاملة بدولة ا لامارات تزايدت باستمرار تحت تأثير عاملين ، اولهما التزايد السكاني الطبيعي في دولة الامارات وبرامج تدريب وتطوير القوى البشرية فيها وثانيهما استمرار هجرة القوى العاملة من الخارج التي جاءت باحثة عن فرص اقتصادية متنوعة . والبيانات الرسمية المتوفرة عن حجم العمالة وتوزيعاتها بين الانشطة المختلفة في الامارات حديثة تعود للستينات . وقد اوضحت بيانات عام ١٩٦٨ ان مجموع القوى العاملة في الانشطة الاقتصادية المختلفة بدولة الامارات كان حوالي ٧٧ الف عامل . وكانت هذه القوى موزعة بين قطاعات الزراعة وصيد الاسماك والتشييد وصناعة النفط والتجارة والنقل والمواصلات وقطاع الحكومة وانشطة اخرى متعددة . وبلغ مجموع العاملين في الصناعة وخاصة صناعة النفط ٣٠٦٢ عاملا . وقد شكل هذا العدد حوالي ٤٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد . لكن هناك تباين جغرافي واضح في توزيع القوى العاملة بالصناعة النفطية اذ بلغ مجموع العاملين فيها ٣٤٢٨ عاملا او ما يعادل حوالي ٧٩٪ من كل القوى المشتغلة بهذه الصناعة في الامارات . كما يلاحظ بأن هذا المجموع من العاملين بالصناعة في ابو ظبي يشكل حوالي ٨٪ من كل القوى العاملة في الامارة ، حيث كان مجموع القوى العاملة فيها في عام ١٩٦٨ حوالي ٢٩٢٨٤ عاملا[٢] .

---

(١) مانع العتيبة ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ ـ ٥٢٠ . انظر ايضا **الاقتصادي الكويتي** ،عدد ١٧٣ ، ص ٧٤ .

(٢) مجلس النقد ، **النشرة الاحصائية** ، دولة الامارات ، نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ١١١ .

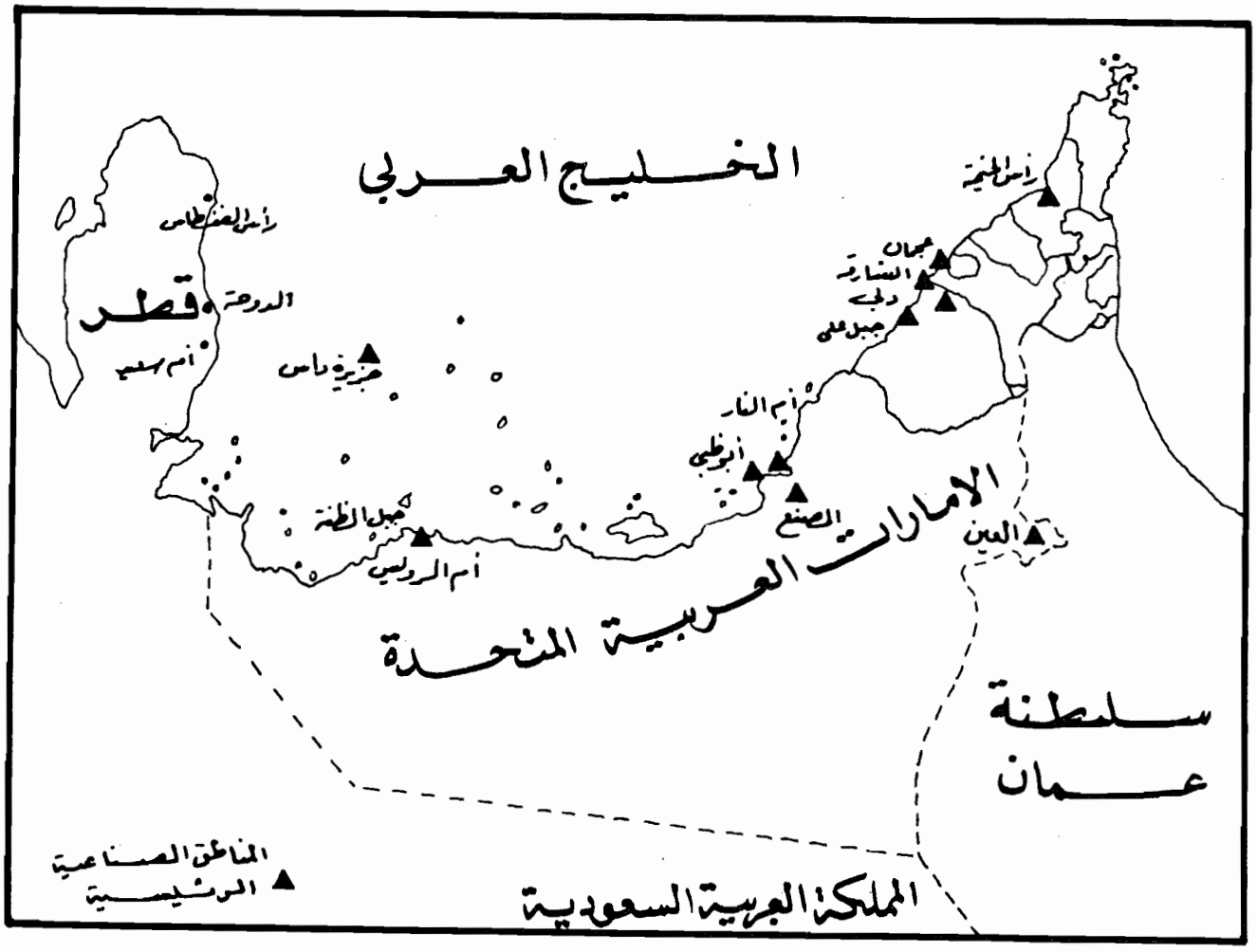
الخليج العربي
رأس الخيمة
عجمان
الشارقة
دبي
جبل علي
رأس الصفاطس
قطر
الدوحة
أم سعيد
جزيرة داس
أم الناء
أبوظبي
الصنع
جبل الظنة
أم الزوليس
الإمارات العربية المتحدة
العين
سلطنة عمان
المناطق الصناعية الرئيسية
المملكة العربية السعودية

وتتدنى هذه النسبة في دبي حيث كان عدد العاملين في الصناعة حوالي ٤١٠ شخصا من مجموع كلي للقوى العاملة في الامارة قدر بحوالي ٢٤ الف شخص . وكان يوجد في الشارقة ١٦٢ عاملا بالصناعة من المجموع الكلي لقوى العمل والبالغة ١٠٦٤٢ عاملا .

أما في بقية الامارات ، فان العمالة الصناعية لا تكاد تذكر إذ كان مجموعها الكلي في رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة حوالي ٦٢ عاملاً فقط[1] . ويعطي الجدول (٣) مزيداًمن البيانات التفصيلية عن توزيع قوى العمالية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وتبرز من الجدول بعض الملاحظات المهمة التي ميزت اقتصاد الامارات خلال الستينات .

١ ـ انه بسبب التوسع العمراني الذي شهدته المنطقة في أعقاب تدفق عائدات النفط ، فقد تركزت أكبر نسبة من العمالة في قطاع التشييد والبناء ، حيث بلغ عدد العاملين في هذا النشاط ١٩٨٧٤ عاملاً . وجاء بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية قطاع الزراعة والصيد قاعدة الاقتصاد في المجتمع التقليدي لدولة الامارات .

٢ ـ إن نسبة المرتكزين بالصناعة هي أقل نسبة . وهذا يعكس بداية مرحلة اقتصادية لم تكن قد طورت فيها الأنشطة الصناعية بعد . كما أن الامارات الأخرى لم تكن قد دخلت بعد فترة التطور الصناعي بحكم امكاناتها المحدودة ، وظهور النفط وتدفق عائداته في وقت متأخر .

٣ ـ إن هناك أنشطة مختلفة لم تصنف ويحتمل أن يكون بعضها يعمل في قطاع الصناعة التحويلية المحدود . وكما يبدو واضحاً من الجدول فقد كان عدد العاملين في الأنشطة الأخرى المتفرقة ١٢٣٤٩ عاملاً .

وازدادت القوى العاملة في عام ١٩٧٤ الى حوالي ١٣٠ ألف عامل . أي أنه حدثت خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٤ زيادة في عدد المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة قدرت بحوالي ٥٣ ألف شخص . وكانت تعمل معظم هذه الأيدي العاملة في أبو ظبي في قطاعي التشييد والبترول . أما في

---

(١) نفس المصدر ، ص ١١١ .

دبي فيعمل معظمها في التجارة والنقل . وفي الشارقة في قطاعي التشييد والزراعة . أما في بقية الامارات فكانت معظم القوى العاملة تشتغل بالقطاع الزراعي[1] .

وفي عام ١٩٧٥ وصل المجموع الكلي للمشتغلين في جميع الأنشطة الاقتصادية في الامارات الى ١٣٤٩٤٩ عاملاً . وهذا يعني أنه في خلال عام واحد زاد عدد المشتغلين بحوالي خمسة آلاف عامل مما يعكس نمواً سريعاً في حجم اليد العاملة في دولة الامارات . وقد توزع هؤلاء المشتغلين على ١٣٨٩٧ منشأة أي بمعدل ٩,٧ عامل لكل منشأة . وبلغ عدد العاملين في الصناعة (المناجم والمحاجر والنفط ، والصناعات التحويلية ، والماء والكهرباء ٢٨١٣١ عاملاً كانوا موزعين على ٢٦٧١ منشأة صناعية وقد شكلت قوة العمل المشتغلة بالأنشطة الصناعية حوالي ٢١٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد[2] . ويعطي الجدول (٤) مزيداً من التفاصيل فيما يتعلق بعدد المنشآت الاقتصادية وعدد المشتغلين بها حسب الأنشطة المخلفة . ويمكننا أن نستنتج من هذا الجدول مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتباين الجغرافي في توزيع المنشآت والعمالة بين مناطق الامارات المختلفة .

١ ـ يتضح من هذا الجدول الأهمية المتزايدة التي أخذت تحتلها دبي في مجال الصناعة . ويبدو واضحاً أن دبي تأتي بالمرتبة الأولى من حيث أهميتها في مجال الصناعة التحويلية . وهذا يعني أنها سبقت أبو ظبي التي كانت في عام ١٩٦٨ تحتل المرتبة الأولى في مجال الصناعة . فحسب احصاء ١٩٧٥ كان يوجد في امارة دبي ٨٦٤ منشأة صناعية تحويلية عمل بها ٩٥٤٩ عاملاً . وبالمقارنة مع أبو ظبي نجد أن عدد المنشآت في أبو ظبي لنفس العام ٧٨١ منشأة كان يعمل فيها ٥٤٩٧ عاملاً . أما في مجال صناعة المناجم والنفط فما زالت أبو ظبي تحتل المكانة الأولى إذ يوجد فيها ٩٣ منشأة للمناجم والمحاجر والنفط ويعمل بها حوالي ٤٢٢٣ عاملاً مقابل ٤٣ منشأة و٢١٣٥ عاملاً لدبي . إلا أن دبي احتلت المرتبة الأولى في صناعة الكهرباء والماء والغاز حيث عمل بها ١١٥٦ عاملاً مقابل ٤١ عاملاً لأبو ظبي .

---

(١) مجلس النقد ، **النشرة الاحصائية** ،دولة الامارات ، نوفمبر ١٩٧٥ ، ص ٤٠ .

(٢) وزارة التخطيط ، **المجموعة الاحصائية السنوية** ١٩٧٧ ، دولة الامارات ، ص ١١١ .

جدول (٣)

توزيع القوى العاملة في الأنشطة
الاقتصادية المختلفة بدولة الامارات لعام ١٩٦٨

الامارة	المجمـــوع الكلي للسكان	المجموع الكلي للقـــوى العاملة	العاملون بالزراعة والصيد	العاملون بالتشييد	العاملون بصناعـة النفط	العاملون بالتجارة	العاملون بالنقل	العاملون في الحكومة	العاملون في الأنشطـــة الأخرى
أبـــو ظبـــي	٤٦٣٧٥	٢٩٢٨٤	٢٢٨٤	١١٧٣١	٢٤٢٨	١٧٨٧	٢٠٧٣	٤٥٣٦	٤٤٤٥
دبي	٥٨٩٧١	٢٤٠١٤	١٦٠١	٤٠٢٩	٤١٠	٤٤٣٤	٤١٥٣	٣٦٥٨	٥٧٢٩
الشارقة	٣١٦٦٨	١٠٦٤٢	٢٥٠٣	٢٥٣٠	١٦٢	١٠٠٦	١٣٥٩	١٨١٨	١٢٦٤
رأس الخيمة	٢٤٣٨٧	٧٥٨٥	٣٧٣٦	٩٣٩	٤٠	٤٦٩	٧٠٤	١١١١	٥٨٦
الفجيرة	٩٧٣٥	٣٠٨٦	٢٣٩٨	٣٢٠	٢	٦٨	٦٥	١٤٣	٩٠
أم القيوين	٣٧٤٤	١١٨٠	٥٨٢	١٤٢	٤	١١٤	٨٢	١٤١	١١٥
عجمان	٤٢٤٦	١٢٢٢	٤٣٧	١٨٣	١٦	١٥٠	٩٨	٢١٨	١٢٠
كل الامارات	١٧٩١٢٦	٧٧٠١٣	١٣٥٤١	١٩٨٧٤	٣٠٦٢	٨٠٢٨	٨٥٣٤	١١٦٢٥	١٢٣٤٩

٢ ـ هناك هجرة واسعة من قطاع الزراعة والصيد الى الأنشطة الاقتصادية الأخرى . فبالمقارنة مع بيانات عام ١٩٦٨ نجد على أن عدد المشتغلين بهذه الحرف في أبو ظبي انخفض من ٢٢٨٤ مشتغلاً الى ٣٤٦ مشتغلاً في عام ١٩٧٥ . وتلاحظ نفس الظاهرة أيضاً في دبي إذ كان يعمل فيها في هذه الحرف في عام ١٩٦٨ حوالي ١٦٠٠ عامل . وقد انخفض العدد في عام ١٩٧٥ الى ٤٤ مشتغلاً فقط . ورغم عدم توفر البيانات عن هذه الحرف في بقية الامارات إلا أن الشواهد تدل على حدوث نفس الظاهرة .

٣ ـ إن قطاع التشييد والبناء استمر في اجتذاب أكبر عدد من المشتغلين . وقد ارتفع هذا العدد من حوالي ٢٠ ألف شخص في عام ١٩٦٨ الى حوالي ٥٦ ألف شخص في عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة مقدارها حوالي ٣٦ ألف عامل . وهذا مؤشر قوى لمدى التطور الذي شهدته دولة الامارات في مجال العمران .

٤ ـ يلاحظ أيضاً أن معظم الأنشطة الاقتصادية في الامارات تتركز في أبو ظبي ودبي . ففي هاتين الامارتين يعمل ١٠٨٣٤٥ شخصاً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما مجموعة ١٣٤٩٤٩ شخصاً لكل الامارات . ويعادل هذا الرقم حوالي ٨٠٪ من مجموع القوى العاملة في الدولة . كما يوجد في هاتين الامارتين ١٠٠٥٩ منشأة مما مجموعة ١٣٨٩٧ منشأة ، أو ما يعادل ٧٢٪ من مجموع المنشآت بالدولة[١] .

إن هذه البيانات والمقارنات تلقي الضوء على مدى التطور الذي حققته دولة الامارات خلال سنوات قصيرة من عمرها الصناعي الا ان هناك مجموعة من المشكلات ما زالت تواجه عمليات التنمية الصناعية ويمكن ايجازها في النقطا التالية :

١ ـ مشكلة اليد العاملة وخاصة الفنية منها . فالصناعة تحتاج الى أيدي عاملة تتمتع بالمهارة والقدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها في مجالات الانتاج . بالاضافة الى ذلك فان الامارات تعاني أيضاً من نقص في الأيدي العاملة العادية بسبب صغر الحجم السكاني للدولة والتوسع المستمر في

---

(١) نفس المصدر .

جدول (٤)

توزيع المنشآت والأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة لعام ١٩٧٥*

النشاط الاقتصادي / الامارة	الزراعة والصيد		المناجم والمحاجر والنفط		الكهرباء والغاز والماء		الصناعات التحويلية		التشييد والبناء		التجارة والخدمات	
	المنشآت	المشتغلون	المنشآت	المشتغلون	المنشآت	المشتغلون	المنشآت	المشتغلون	المنشآت	المشتغلون	المنشآت	المشتغلون
ابوظبي	١٤	٣٤٦	٩٣	٤٢٢٣	٧٨١	٥٤٩٧	٣٥	٤١	٤٤٤	٢٥٨٤٤	٣٦٥٦	١٧٧٣١
دبي	٥	٤٤	٤٣	٢١٣٥	٨٦٤	٩٥٤٩	٥	١١٥٦	٢٣٩	١٥٩٨١	٣٩١٢	٢٥٧٩٨
الشارقة	١	٢	٧	٣٨٨	٤٠٢	٢٣١٢	-	-	١٦٣	٧٦٢٣	١٤٣٢	٤٥٠٣
عجمان	-	-	٣	٤٦	١٤٦	٥٧٩	-	-	٤٠	٥٨٥	٢٩٨	٦١٠
ام القيوين	-	-	-	-	٢٣	٩٦	-	-	١٧	٣٦٤	٩٩	٢٠٩
رأس الخيمة	-	-	٧	٤٣٣	٢٤٦	١٥١٠	-	-	٥٤	٣٦٣٨	٦٢٠	١٥٠٣
الفجيرة	-	-	١	٨	٤٧	١٥٨	-	-	٢٨	١٦٧٨	٢٠٤	٤٥٩
المجموع	٢٠	٣٩٢	١٥٤	٧٢٣٣	٢٥٠٩	١٩٧٠١	٨	١١٩٧	٩٨٥	٥٥٦١٣	١٠٢٢١	٥٠٨١٣

المشاريع . وهي لهذا تلجأ الى تشجيع هجرة الأيدي العاملة من الخارج .

٢ ـ مشكلة ضيق السوق المحلية مما يحدد طبيعة وحجم الصناعة التي يمكن أن تقوم لخدمته . ولهذا تبقى الصناعات الموجهة نحو الاستهلاك الداخلي محدودة ، إلا إذا وجدت منفذاً في الأسواق القريبة منها .

٣ ـ ويرتبط بالمشكلة السابقة المنافسة من الانتاج الأجنبي الذي يتميز عادة بالجودة والاتقان بحكم الخبرة الطويلة المتوفرة لدى الصناعات الأجنبية .

٤ ـ ضعف المرافق العامة والخدمات المختلفة التي لا يكتمل الجو الصناعي بدونها .

الخلاصة :

تأخرت برامج التنمية الصناعية في الامارات عنها في بقية الدول العربية الخليجية المعنية بالدراسة . ويعزى ذلك إلى تأخر اكتشاف النفط في هذه المنطقة . ففي الوقت الذي تم فيه تصدير النفط من البحرين في عام ١٩٣٤ ومن الكويت في عام ١٩٤٦ ومن قطر في عام ١٩٤٩ ، فان تصدير النفط من الامارات لم يبدأ إلا في عام ١٩٦٢ . وهذا يبين مدى الفجوة الزمنية التي فصلت الامارات عن بقية مناطق الخليج العربي في مجال استثمار ثروتها النفطية . وقد أدى هذا التأخر في اكتشاف النفط الى تباطؤ التطور الاقتصادي فيها عنها في بقية الدول الخليجية . فالتنمية الصناعية في هذه الدول ارتبطت أساساً بالتحول الذي أتى به النفط . فثروة النفط كما هو معروف أوجدت المادة الخام الضرورية للصناعة ، كما أوجدت مصادر مهمة للطاقة الرخيصة . ونجم عن تزايد الانتاج السنوي من النفط نمو مضطر في العائدات مما وفر فرص الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها النفط . ومن العوامل الأخرى التي أدت الى تأخر التنمية الصناعية هو الافتقار الى التنسيق بين الامارات المختلفة . والحقيقة أن أهم المشكلات التي تعيق عملية التنمية الصناعية في الامارات هو غياب التنسيق بين المشاريع الصناعية التي تجري في كل امارة داخل الدولة . وتبدو هذه الظاهرة واضحة جلية في أبو ظبي التي كانت أول امارة تضع لنفسها برنامجاً للتنمية الصناعية وحتى قبل أن يعلن الاتحاد بين الامارات . كذلك فان عدم ظهور النفط في آن واحد في هذه الامارات أدى الى تحمل بعضها عبء الانفاق والاستثمار كما هو الحال مع امارة أبو ظبي التي تنفق دخلها على تطوير المشروعات المختلفة في

بقية الامارات ، بينما لا تزال مساهمة بقية الامارات محدودة في هذا المجال .

وكانت التنمية الصناعية قد بدأت كما ذكرنا في أبو ظبي . وقد وضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية في أبو ظبي في عام ١٩٦٣ ، إلا أن الاستثمارات في هذه الخطة كانت محدودة جداً إذ لم تتعد ١٧ مليون درهم . وتركزت معظم الانفاقات في قطاعات الخدمات والمرافق العامة كالكهرباء والماء والطرق والاسكان . وفي عام ١٩٦٨ وضعت خطة خمسية أولى امتدت حتى عام ١٩٧٢ وتضمنت استثمارات قدرت بحوالي ٢٧٠٠ مليون درهم . وقد رصد للصناعة في هذه الخطة مبالغ جيدة قدرت بحوالي ٥٩٣ مليون درهم أو ما يعادل حوالي ٢٠٪ من مجموع المبالغ المعتمدة لأغراض التنمية الاقتصادية في هذه الخطة . وتوضح هذه الأرقام العناية التي أخذت توجهها أبو ظبي للصناعة . ثم طورت خطة أخرى تمتد من عام ١٩٧٧ وتنتهي في عام ١٩٧٩ لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنشيط القطاعات المختلفة فيها . وقد رصدت لهذه الخطة مبالغ طائلة قدرت بحوالي ٣٣ بليون درهم . وكان نصيب القطاع الصناعي من هذه الاستثمارات حوالي ١٢ بليون درهم أو ما يعادل ٣٧٪ من جملة المبالغ المقررة لهذه الخطة . وهذا يعكس مرة أخرى مدى الاهتمام المتزايد الذي كان يوجه للصناعة . ففي هذه الخطة زادت نسبة الاستثمارات في الصناعة بما يعادل ١٧٪ عما كان عليه في الخطة السابقة . وقد قسمت هذه الخطة الى ثلاثة مراحل تضمنت مرحلة وضع الأسس العامة ومرحلة تحديد الأهداف ومرحلة اعداد الدراسات والتقارير النهائية .

أما على مستوى الدولة ، فقد وضع مشروع في عام ١٩٧٥ لتنظيم الشؤون الصناعية في دولة الامارات . وتضمن القانون قواعد تشجيع وتنشيط القطاع الصناعي . وقد أوكلت مهمة تنسيق برامج التنمية الصناعية لوزارة المالية والصناعة . وقد انعكست آثار هذه الخطط والبرامج على تطور الصناعة في دولة الامارات . ففي أبو ظبي بدأت العناية الفعلية توجه الى الصناعة في عام ١٩٦٩ . وقد وجهت برامج التنمية الصناعية نحو نوعين من الصناعات . الصناعات ذات الفائدة الفورية والتي ترتبط بالسوق المحلي والصناعات الكبيرة الموجهة نحو التصدير والأسواق الخارجية . وتعتبر الصناعات النفطية أولى الصناعات التي نمت وطورت وخاصة صناعة التكرير . فأقيمت مصفاة لتكرير النفط في منطة أم

النار ، كما أقيم مصنع لتسييل الغاز الطبيعي . ومن الصناعات الأخرى صناعة الاسمنت التي قامت في منطقة العين مستفيدة من توفر بعض المواد الخام الضرورية لهذه الصناعة وخاصة الحجر الجيري . ويقدر انتاج المصنع بحوالي ربع مليون طن من الاسمنت سنوياً . بالاضافة الى ذلك توجد صناعة الطابوق الرملي وصناعة الحديد المسلح . كما توجد مشروعات لتطوير الصناعات الغذائية . وهناك دراسات متعددة لتطوير صناعات عديدة كصناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية .

وتأتي امارة دبي بالمرتبة الثانية بعد الامارات من حيث أهميتها الصناعية . وأخذت دبي تهتم بالتنمية بعد تزايد دخلها من النفط . فبدأت هذه البرامج في عام ١٩٦٩ وتركزت من حول عدد من الصناعات أهمها صناعة الحديد والصلب وصناعة الالمنيوم والاسمنت . وتتركز الصناعة في دبي في المنطقة الصناعية الواقعة الى الغرب من دبي . كذلك توجد مجموعة من الصناعات الخفيفة كالأصباغ والأنابيب والألياف الزجاجية .

وبالاضافة الى الصناعة في أبو ظبي ودبي ، فقد بدأت بعض الصناعات الأخرى تنشأ في بقية الامارات . فأقيمت صناعة اسمنت في كل من الشارقة ورأس الخيمة . كما طورت صناعات أخرى كصناعة الرخام وحبال النايلون والأدوات الصحية في الشارقة .

وشهدت قطاعات الصناعة نمواً مستمراً في عدد المنشآت الصناعية وحجم القوى العاملة . وقد زادت القوى العاملة من حوالي ٧٧ ألف عامل في عام ١٩٦٨ الى حوالي ١٣٥ ألف عامل في عام ١٩٧٥ . وبلغ عدد العاملين بالأنشطة الصناعية في عام ١٩٧٥ حوالي ٢٨ ألف عامل . وقد وزع هؤلاء العمال الصناعيين على حوالي ٢٦٧٠ منشأة صناعية . وتوضح الأرقام أن أبو ظبي كانت وما زالت تحتل المركز الأول من حيث أهميتها الصناعية ، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأت دبي تنافسها . وقد احتلت دبي المرتبة الأولى في مجال الصناعة التحويلية .

وكما هو الحال في بقية دول الخليج ، فقد أدى التطور الاقتصادي السريع وتزايد فرص الاستثمار الى جذب آلاف الأيدي العاملة . ولهذا نجد أن نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في الدولة هي من الايدي المهاجرة . وتبرز هذه الظاهرة في

الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة في مجال الصناعة .

ورغم التطور السريع الذي شهدته دولة الامارات ، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من المشكلات . وتشبه هذه المشكلات ما واجهته بقية دول الخليج ، فهناك مشكلة غياب التنسيق والتكامل بين المشروعات المختلفة التي تنشأ في الامارات . كما تفتقر هذه الصناعات الى الهياكل الادارية الكفوءة التي يمكنها أن تدمج الأجهزة المختلفة في وحدة مترابطة من العلاقات المتبادلة كذلك توجد مشكلة اليد العاملة وخاصة الحاجة الماسة الى الأيدي الماهرة التي تتوفر لها الخبرة الصناعية الجيدة . هناك أيضاً مشكلة ضيق السوق المحلي وضعف قطاعات الخدمات والمرافق الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص .

ومع ذلك فان الواضح أن هذه الدول هي في صراع مع الزمن لدفع قدراتها الذاتية عن طريق تكثيف جهودها في برامج اقتصادية نشطة تحررها من الظاهرة المميزة لاقتصاديات الدول الخليجية ، وهي الانتاج الأحادي الذي يمثله قطاع النفط . والصناعة دربها طويل ، ولكن لا بد من اقامة القواعد والأسس التي تمكن هذه الدول من وضع أرجلها على الطريق الصحيح . ورغم المشكلات والمعوقات التي تواجه الامارات ، فانها كما يبدو جادة في الوصول الى أفضل البرامج التي تمكنها من تحقيق احلامها وأهدافها في التنمية الصناعية .

الفصل السادس

دور الصناعة في التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي

لاحظنا من خلال الفصول السابقة أن عملية التطوير والتنمية الصناعية في الدول الخليجية المعنية هي أساس القاعدة الاقتصادية المستقبلية في هذه المنطقة . ذلك لأن الصناعة اقتصاد أساسي منتج ، وهو أفضل البدائل المتوفرة لهذه الدول للتخلص من ظاهرة الاقتصاد الأحادي الانتاج الذي تتميز به . ورغم أن عملية التنمية الصناعية هي ظاهرة صحية في حد ذاتها ، إلا أنها تواجه مشكلات عديدة . وتبرز المقارنة بين هذه الدول الخليجية أن الجانب الأكبر من هذه المشاكل يرتبط بضعف التخطيط الصناعي الاقليمي بين هذه الدول . وقد بدا واضحاً من خلال الصفحات الماضية أنه ليس لدى هذه الدول برامج مشتركة في مجالات التصنيع ، وأن كل دولة تقوم بالتخطيط لوحدها بمعزل عما يجري في بقية الدول . وهذا يعني أن هذه الدول تفتقر الى التنسيق السليم والتعاون المشترك الذي لا يمكن بدونهما تحقيق الأهداف الصناعية المرسومة لهذه الدول . والمفروض أنه ضمن العوامل الموضوعية السائدة في هذه الدول أن يكون التعاون والتنسيق هما القاعدة وليس الاستثناء . ولكن الواضح أن الحاصل هو عكس ذلك ، بمعنى أن غياب التعاون والتنسيق هو القاعدة . وربما بدا ذلك غريباً في منطقة تتشابه فيها ظروف التعاون الى حد كبير . ولقد أبرزت المناقشات السابقة أن أهم الملامح المميزة للحياة الاقتصادية في هذه الدول هي ما يلي :

١ ـ إن هذه الدول تتشابه في ما بينها من حيث التحول الاقتصادي السريع الذي شهدته خلال فترة زمنية قصيرة . فهذه الدول تميزت باقتصادي تقليدي بسيط يعتمد على حرف متشابهة كالصيد والغوص والتجارة الضيقة والزراعة المحدودة والرعي البدائي . لكن تدفق النفط غير من خصائص هذا الاقتصاد وحوله الى اقتصاد متطور تتشابك وتتعقد فيه القطاعات والأنشطة المختلفة .

٢ ـ إن اكتشاف النفط وتصاعد انتاجه والكميات المصدرة منه أدى الى تزايد العوائد المالية مما وسع من فرص الاستثمار والانفاق في الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

٣ ـ احتلت الصناعة دوراً مهماً في الاقتصاد الجديد ، ولهذا رصدت لها مبالغ كبيرة من عوائد هذه الدول .

٤ ـ إن صورة التطور الاقتصادي تتشابه الى حد كبير في جميع هذه الدول . وتشكل صناعة استخراج وتكرير وتصدير النفط حجر الزاوية في عملية التطور هذه .

٥ ـ تتشابه الصناعات التي أقيمت في هذه الدول . وهي تصنف الى قسمين : القسم الأول : يتكون من صناعات استهلاكية على الأغلب صغيرة موجهة للسوق المحلي . والقسم الثاني : يتكون من صناعات تصديرية موجهة نحو الأسواق الخارجية . وقد لاحظنا من خلال الدراسة أن من صناعات القسم الأول صناعات الأغذية كطحن الحبوب وتعبئة الأسماك وصناعات مواد البناء كالأسمنت والطابوق ، وصناعات الورش والتصليح . أما صناعات القسم الثاني : فهي صناعة تكرير النفط وتسييل الغاز وصناعة الألمنيوم وصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة الأسمدة .

والحقيقة أن كل هذه الدول اما فيها صناعات بتروكيماوية أو تخطط لمثل هذه الصناعات . كذلك فان هذه الدول ـ فيما عدا الكويت ـ اما فيها صناعة الألمنيوم كالبحرين أو تخطط لها كقطر والامارات . وكذلك الحال في صناعة الحديد والصلب حيث توجد هذه الصناعة في البحرين وقطر الامارات . والذي لا شك فيه أن هذا التشابه والتكرار في أنواع الصناعة المقامة سيخلق لهذه الدول مشكلات مستقبلية . وإذا لم تتخذ الدول خطوات مبكرة لايجاد حلول معقولة لمشكلة التقليد الصناعي والتكرار فيما بينها ، فانها ستجد نفسها في حلبة التنافس

والمواجهة مع بعضها البعض . وسيكون هذا التنافس بكل تأكيد ضد مصالحها . وقد نبه هذا الوضع بعض المسؤولين في هذه الدول مما حداهم للدعوة الى ايجاد صيغ صناعية مشتركة تقوم على أساس التعاون والتنسيق . وقد قاد استخدام التعبيرين البعض الآخر الى طرح مفهوم أكثر تطوراً من هذين المفهومين وهو موضوع التكامل الاقتصادي . ويعتقد أصحاب هذا المفهوم والداعون له أنه ضمن الظروف الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تمر بها هذه المنطقة ، فان صيغة التكامل الصناعي فيما بينها هي أفضل الأسس التي يمكن أن تطور من خلال عملية التنمية الصناعية على مستوى شمولي يأخذ هذه الدول بمجموعها كمنطقة أو كاقليم واحد . وهذا يعني أن على هذه الدول أن لا تخطط بشكل جزئي أو منفرد وانما كمجموعة تتكامل خططها ومشاريعها وبالتالي قراراتها المتعلقة ليس بتطوير صناعاتها وانما اقتصادياتها ككل . ومما يدعم من اعتقاد هذه الجماعات ان هذه الدول صغيرة بسكانها اذن مجموعها الكلي لا يزيد في الوقت الحاضر عن مليوني شخص حوالي نصفهم من المهاجرين . كما أن مساحات هذه الدول ـ وخاصة التي يمكن استغلالها ـ محدودة للغاية .

إن هذه الأوضاع والظروف وجملة الأفكار والآراء المحيطة بها تدعو الى البحث بالتكامل الاقتصادي لدول الخليج كمدخل لفهم شكل واسلوب صيغة التعاون والتنسيق الصناعي الذي يمكن أن يشدها في وحدة اقليمية واحدة .

مفهوم التكامل الاقتصادي :

يتخذ التكامل الاقتصادي عدة أشكال منها السوق المشتركة كما هو الحال في السوق الأوروبية المشتركة والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى . ومن الأشكال الأخرى للتكامل الاقتصادي الاتحاد الاقتصادي والاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الأخرى . إلا أن أكمل أشكال التكامل الاقتصادي هو الاندماج الاقتصادي الذي يكون من المناطق المندمجة اقتصادياً كياناً ووحدة واحدة تتشابه (٤) فيها كافة السياسات الاقتصادية . وتعتبر الأسواق المشتركة لأمريكا الوسطى كأفضل مثال لمحاولات التكامل الاقتصادي بين الدول[١] . والشكل الذي يسعى معظم الاقتصاديين لتحقيقه هو الاتحاد الاقتصادي كونه المرحلة قبل الأخيرة في

---

(١) Gerald Meier ,**Leading Issues in Economic Development** ,Oxford ,Oxford Uni .Press ,1970 ,P .568

مراحل الوصول الى الهدف النهائي وهو الاندماج الاقتصادي ، ويعتقد دعاة الاتحاد الاقتصادي أن مثل هذا التكوين يسارع من تطوير وتنمية الدول الأعضاء بواسطة : أ) خلق المحفزات لانشاء وتوسيع الصناعات التحويلية على أسس موضوعية ، ب) زيادة الفوائد من العلاقات التجارية ، ج) وتوسيع فرص المنافسة التي تؤدي الى تطوير المحفزات الانتاجية[١] .

إن هذه الأشكال والصور المختلفة التي يتخذها التكامل الاقتصادي يمكن أن تقودنا الى تحديد المفهوم المتعلقة بعملية التكامل هذه . وعلى الرغم من أن هناك عدة تعريفات لهذا المفهوم ، إلا أنه يمكن تحديده في بعدين رئيسيين . البعد الأول يعتبر التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية اندماج لجزئيات اقتصادية متعددة في هكيل وبنية اقتصادية واحدة . أما البعد الثاني فيركز في مفهوم التكامل على عملية ازالة الحواجر والعقبات الاقتصادية بين الدول بحيث تتعاون وتنسق فيما بينها للتغلب على التضارب الناجم عن هذه العوائق[٢] .

إن الاتفاق على مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال هذين البعدين يعني أن سبل الوصول الى هذه الوضعية يمكن أن تتحقق بأسلوبين . الأسلوب الأول ويقوم على تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق رفع الحواجز الجمركية وحرية تنقل المنتجات والبضائع بينها . والحقيقة أن معظم الاهتمام في دراسات التكامل الاقليمي والتكامل الاقتصادي يوجه الى دور الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة في تحقيق هذا الهدف . أما الأسلوب الثاني فيعتمد على اقامة المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق وضع خطط للتنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة[٣] .

وانطلاقاً من هذين الأسلوبين ، فان دول الخليج تواجه خيارين أساسيين في محاولاتها للوصول الى التكامل الاقتصادي وهما تحرير التبادل التجاري ورسم خطط للمشروعات المشتركة . ويبدو أن الخيار الأول ـ على الرغم من أهميته ـ لا

---

(١) **Ibid** P .568 .

(٢) عرفان الشافعي ، « التنسيق الصناعي بين الدول العربية بالخليج » ـ دراسة مقدمة **لندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي** . الكويت ، ابريل ـ مايو ١٩٧٨ ، ص ٣ .

(٣) انظر . . **The Theory of Economic Integration** .London .Georeg Allen Ltd .1965

H.G. Johnson, 'The Economic Theory of Custons Union» **Pakistan Economic Journal**, March 1960; B . Balassa

يناسب هذه المنطقة ، لأن المنطقة ما زالت تفتقر الى المنتجات المختلفة التي يمكن أن تتبادلها خاصة وأن أسواقها محدودة بحكم صغر أحجامها السكانية . والحقيقة أن هذه الدول ـ مع ذلك ـ تتبني بعض جوانب هذا الخيار .

ويبرز ذلك من خلال مجموعة من الشواهد أهمها أن التجارة بين هذه الدول بشكل عام حرة ، ورسومها الجمركية بشكل عام منخفضة . كما أن الأنشطة التجارية في هذه الدول مقتصرة على مواطني هذه الدول . كذلك فان الدول تشجع الانتاج المحلي عن طريق تشجيع الصناعات المحلية . كذلك تمتاز هذه الدول بعدم وجود ضرائب على دخول الافراد وعدم وجود قيود على التحويلات المالية وانتقال رؤوس الأموال . أما الخيار الثاني فهو المطلوب تحقيقه حيث أنه يضمن تطوير تنمية الانتاج في جميع الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها مما يؤدي الى توسيع مجالات التبادل التجاري فيما بينها .

ويشير أحد الباحثين الى هذين الخيارين كالتالي :

« أما بالنسبة للدول الخليجية ، فان مشكلتها أنه ليس لديها القاعدة الصناعية المتينة ، وبالتالي ليس لديها الانتاج الواسع الذي يمكن أن تفكر في تأمين الأسواق الواسعة له عن طريق تحرير التبادل التجاري بين الدول المعنية بالتكامل . وحتى بالنسبة للصناعات البتروكيماوية التي تقام حالياً على نطاق واسع في هذه الدول ، فان أسواقها الرئيسية تقع خارج المنطقة الخليجية وليس بداخلها . أي أن المشكلة الاقتصادية الرئيسية في الدول الخليجية هي في تنويع مصادر الدخل القومي وايجاد قاعدة صناعية انتاجية تستطيع أن تحل محل النفط الآيل للنضوب كمصدر للدخل القومي . من هنا فان مهمة هذه الدول هي الاهتمام بالانتاج قبل الاهتمام بالتبادل . لأننا لو ركزنا على التبادل وحررنا التجارة الخارجية لهذه الدول من الرسوم الجمركية الضئيلة المفروضة حالياً ، فما هي البضائع التي ستنساب عبر الحدود بمجرد رفع الرسوم الجمركية ؟ لهذا فان التركيز على مبدأ حرية التجارة لا يكفي لوحده برأينا في المرحلة الحالية لتحقيق التكامل . وهذا يفرض علينا أن نفكر بطريقة أخرى »[1] .

---

(١) محمد هشام خواجيكة ، « التكامل الاقتصادي : مفهومه ، انماطه ، وسبل تحقيقه في الخليج العربي » ملخص ، **ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي الكوتي** ، ابريل ـ مايو ١٩٧٨ ، ص ٢ .

فالواضح إذن أن عملية التنمية الصناعية هي القاعدة التي يمكن أن تتبلور من حولها خطط التعاون والتنسيق والتي يمكن أن تؤدي الى نوع متطور من التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي الأربعة . إلا أن قدرة القطاع الصناعي على تحقيق هذا التكامل لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى . فالمعروف أن الصناعة لا تتغذى ذاتياً ولا تتكامل مع بعضها إلا بحوالي ٢٢٪ من منتجاتها ، بينما تتغذى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى بما نسبته حوالي ٧٨٪ من مجموع المنتجات الصناعية[١] . وبالاضافة الى القضايا الاقتصادية فلا بدّ لعملية التكامل أن ترتبط بعوامل أخرى غير اقتصادية كالمقومات السياسية والاجتماعية . وبالنسبة لدول الخليج العربي ، فان هناك مجموعة من المقومات المتوفرة لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي فيها . وهذه المقومات هي :[٢]

١ ـ توافر المقومات والارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليماً واحداً .

٢ ـ التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم واللغة والدين وتشابههم في العادات والتقاليد وانماط الاستهلاك السلعي .

٣ ـ اعتماد هذه الاقتصاديات على البترول جعلها عبارة عن اجزاء لاقتصاد واحد ، كما توجد عوامل التكامل فيما بينها في القطاعات غير البترولية أيضاً .

٤ ـ تقارب الأبنية الأساسية لاقتصاديات هذه الدول ومراحل التنمية التي قطعتها .

٥ ـ تشابه وتقارب الأنظمة السياسية السائدة في هذه البلاد .

٦ ـ اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

---

(١) عصام الزعيم ، « سياسات التصنيع العربي والنظام الاقتصادي الدولي المنشود » **ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي** ، الكويت ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٥ .

(٢) مانع سعيد العتيبة ، **البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة** ، الكويت ، مطابع القبس ، ١٩٧٧ ، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤ .

ويضيف باحث آخر بعض المقومات الاقتصادية الأخرى التي توجد في هذه الدول وتشجعها على السير في طريق التكامل ومنها : [1] .

١ ـ إن المحرك الفعال لجميع الأنشطة الاقتصادية فيها هو الانفاق العام الذي يتركز بيد حكومات هذه الدول .

٢ ـ اعتماد هذه الدول على الايدي المهاجرة اليها من الخارج .

٣ ـ مواجهة هذه الدول بمشكلات اقتصادية متشابهة كالتضخم ونقص الأيدي العاملة المحلية التي تتوفر لديها المهارات والخبرات الضرورية وخاصة في مجالات الصناعة .

لقد بينت الفصول السابقة أهمية القطاع الصناعي من حيث الآمال المعقودة عليه والرغبة في تنشيطه من خلال أحجام الاستثمارات والانفاقات في المشاريع الصناعية ومشاريع الخدمات المرتبطة بها . ورغم التزايد المستمر والتوسع المتوقع في المشروعات الصناعية في دول الخليج العربي ، إلا أن مساهمة الناتج الصناعي في الناتج القومي الاجمالي ما زال محدوداً للغاية . كما أن الافتقار الى الدراسات التكاملية في عمليات التخطيط الصناعي لدول الخليج أدى الى ظهور مشروعات صناعية متشابهة مما يوضح ان السائد هو التقليد الصناعي وليس التخطيط الصناعي . وكانت عبارات وزير التنمية والصناعة في البحرين تعكس واقع التخبط الذي تمر به الدول الخليجية في محاولاتها لبناء هياكلها الصناعية . فقد علق على هذا الوضع بقوله : « لا بد من التنسيق بين دول المنطقة (دول الخليج العربي) في المجال الصناعي والانتاج وإلا فان بحيرات النفط سوف تتحول الى هضبات من الأسمدة وأطنان من الاسمنت وجبال شماء من المعادن لا نقدر على استهلاكها ، ولا نجد من يشتريها »[2] .

وهذا يعني أنه يمكن السير بخطوات في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج بوضع أسس ثابتة للتنسيق الصناعي كخطوة جوهرية في هذا الطريق .

---

(١) نزيه برقاوي ، « التعاون الاقتصادي الخليجي : نظرة عامة » . **ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي** ، الكويت ، ابريل ـ مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٨ .

(٢) صحيفة السياسة الكويتية ، مارس ٨ ، ١٩٧٨ ، مقتطفة ايضاً في بحث الشافعي ، المصدر السابق ، ص ٤ .

التنسيق الصناعي :

المقصود بالتنسيق الصناعي هي مجموعة الاجراءات والضوابط التي تضعها عدد من الدول لتنظيم العلاقات الصناعية فيما بينها بحيث تتجنب التكرار والمضاربة في الانتاج الصناعي القائم والمخطط له . وهناك من يعرف التنسيق الصناعي « بأنه الاجراءات التي تتخذها مجموعة من الأقطار ، في اطار من التكامل الاقليمي ، للارتفاع بالكفاءة الاقتصادية لبعض الصناعات القائمة أو التي تحت الاعداد وذلك بقصد زيادة الناتج القومي الاجمالي للمجموعة ، مع مراعاة العدالة في توزيع المنافع والأعباء . ونقصد بالكفاءة الاقتصادية حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة ، سواء أكان يستدل عليها بمعيار الربحية التجارية فقط ، أم عقب تعديل هذا المعيار ليبين المنفعة القومية للمشروعات[١] .

وبما أن الصناعات تحتاج الى وقت للبدء في اعطاء مردودات انتاجية مربحة ، لذلك فان الخطط التنسيقية لا يجب أن تقتصر على فترة زمنية محدودة ، وانما توجه لمشروعات طويلة المدى . فالتنسيق الطويل المدى يؤدي الى ازالة التضارب الناجم عن المنافسة الانتاجية لنفس السلعة وذلك عن طريق تجنب التكرار في العمليات الانتاجية[٢] . كذلك فان هذا النوع من التنسيق يعمل على الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير الحجم .

ومن الملاحظات المهمة التي خرجنا بها من دراستنا لتطور الصناعة في هذه الدول ان الصناعات فيها نوعان : النوع الأول موجه للسوق المحلي بشكل رئيسي كطحن الحبوب والمياه الغازية وصناعة الاسمنت ومواد البناء . والنوع الثاني موجه نحو الأسواق الخارجية ويتركز بشكل رئيسي في الصناعات البترولية

---

(١) عرفان الشافعي ، **المصدر السابق** ،ص ١٦ .

(٢) من الامثلة على المشروعات المكررة بين دول الخليج هي صناعات التكرير وصناعات البتروكيماويات . فالسعودية تخطط لانشاء خمس مجمعات بتروكيماوية وثلاثة مصافي . وتخطط العراق لانشاء مجمعين بتروكيماويين . كذلك تخطط كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات لانشاء مجمع بتروكيماوي خاص بكل منها .

والبتروكيماوية. ومعنى هذا أن التنسيق الصناعي يجب أن يتم في هذين النوعين من الصناعات مع التركيز على النوع الثاني . فالصناعات البترولية والبتروكيماوية هي عماد القاعدة الصناعية المستقبلية لهذه الدول بحكم ضعف الموارد الطبيعية الأخرى ذات القيمة الفعلية في عمليات الانتاج الصناعي . وربما أشار البعض الى صناعة الألمنيوم والحديد والصلب كصناعات غير نفطية . إلا أن هذه الصناعات تعتمد أساساً على رخص الطاقة المولدة من الغاز الطبيعي . وهذا يعني ان هذه الصناعات غير النفطية تعتمد الى حد كبير على قطاع النفط .

وقد لوحظ أيضاً أن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في هذه الدول ـ فيما عدا استخراج وتصدير النفط ـ ضعيفة بحيث أن مساهمته في الدخل القومي لهذه الدول لا يزيد عن ٥٪ من مجمل الدخل القومي . وهذه الظاهرة الاقتصادية غير الصحية هي إحدى المحفزات المهمة لهذه الدول لتنمية قطاعاتها الصناعية على الوجه الأكمل . ولما كان التنسيق الصناعي ضرورة اقتصادية لتطوير وتنمية هذه القطاعات ، فان مبدأ الأخذ به والعمل على تشجيعه هو حافز آخر مهم لا بد من توفره في خطط وسياسات هذه المنطقة . كذلك توضح النظرة السريعة الى مصفوفة التشابك الصناعي مدى ضعف القطاع الصناعي في الاستفادة الذاتية من فروعه المختلفة ، فالأنشطة الصناعية المختلفة لا تستفيد إلا بمقدار ضئيل من منتجات بعضها البعض . ويعود السبب في ذلك هو اعتماد هذه الصناعات على ما تستورده من خامات ومعدات صناعية من الخارج . يلاحظ أيضاً ضعف القدرة الانتاجية لليد العاملة اذا ما قورنت بأوروبا وأمريكا . وهذا يعود الى مشكلات تنمية وتطوير القدرات البشرية . ويمكن أن تعزى هذه الظواهر السلبية الى قضايا انتاجية وتتعلق بضعف الخبرة والمهارة لهذه الأيدي ، والى قضايا اجتماعية وثقافية تتعلق بنظرة الفرد الى العمليات الانتاجية المختلفة .

ومن الملاحظات الأخرى المهمة في موضوع التنسيق الاقتصادي ان هذه الدول تفتقر الى شبكات متطورة من طرق النقل يمكن أن تخلق منها وحدة اقليمية واحدة . كما أن طبيعة تراكيب هذه الدول يجعل الاتصال بينها عبارة عن علاقات مدينة بمدينة وليس منطقة بمنطقة أخرى أي أنه بحكم تركز الصناعة على الأغلب في منطقة صناعية واحدة يجعل التعامل بين هذه المناطق محدوداً .

نخرج إذن من خلال هذا العرض الى أن الحاجة الى التنسيق الصناعي ماسة في هذه الدول . وأن التنسيق هو أفضل البدائل المطروحة أمام هذه الدول بحكم أسواقها المحدودة واعداد سكانها الصغيرة . كما أن التنسيق بين هذه الدول يؤدي الى تكون كتلة اقتصادية تستطيع أن تطور قدراتها الانتاجية المختلفة للتعامل والوقوف على قدم المساواة مع الكتل الاقتصادية الأخرى وأسواقها التجارية العالمية . ويبين أحد الباحثين أنه يمكن حصر دواعي التنسيق الصناعي في مجموعتين من الأسباب هي درء الأضرار المشتركة وتحقيق المنافع المشتركة[1] . فبالنسبة للمجموعة الأولى فهي تتمثل في الأضرار الناجمة عن قيام مشروعات متشابهة مما يؤدي الى تكدس الانتاج وتراكم الفائض بسبب المنافسة في الأسواق الخارجية . أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتعتمد على الأسباب الداعية الى الاستفادة من المشروعات المشتركة . ويعتقد بعض الباحثين أن على الدول الخليجية أن تختار المشروعات التي تضمن تحقيق الفوائد للجميع بدون أن تتحمل هذه الدول أعباء اضافية . واقامة المشروعات المشتركة كصناعات البتروكيماويات أو صناعات صهر الألمنيوم لا يمكن أن تحقق أفضل النتائج في غياب التنسيق بين القطاعات الاقتصادية الأخرى . وهذا يعني أنه حتى نضمن للمشروعات النجاح فلا بد أن يكون التنسيق تكاملياً هو الآخر ، أي أن يجري في المجالات المختلفة . فمثلاً تعتمد الصناعة على قطاعات المرافق العامة كمشاريع النقل والمواصلات والموانيء والأرصفة . كما تعتمد أيضاً على التنسيق بين قطاعات النقد والمال وبرامج التدريب وتطوير القدرات ومجالات العمالة . ويمكن توضيح ذلك بصورة أفضل من خلال المقتطف التالي :

« ورغم كل هذه المزايا ، فان المشروعات المشتركة برأينا لن تؤدي لوحدها الى التكامل الاقتصادي ، ما لم يتم ذلك في اطار عمل جماعي قضيته الرئيسية وهدفه الأساسي تحقيق التكامل الاقتصادي ، بمعنى ان تكون المشروعات المشتركة خطوة في طريق هدف أبعد هو التكامل الاقتصادي . أي أن التكامل الاقتصادي لا يمكن ان يعني فقط اقامة مشروعات مشتركة ، وانما يعني اقامة مشروعات مشتركة ضمن سوق موحدة على أساس التخصص وتقسيم العمل .

---

(١) الشافعي ، **المصدر السابق** ،ص ١٧

وهكذا فان المشروعات المشتركة بدون ربطها بعملية التنسيق بين الخطط الاقتصادية لن تؤدي الى التكامل الاقتصادي »[1] .

وهكذا يمكننا القول استناداً الى ما طرحناه من آراء وأفكار أن عملية التنمية الصناعية ليست عملاً مجزء أو انه يجري في فراغ مستقل ، وانما هي عملية تتكامل في أهدافها وتطلعاتها مع بقية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالصناعة تنمو وتتطور من خلال مقومات اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية . ذلك لأن طريقة اتخاذ القرار تتأثر بالتفاعلات التي تتم بين المؤسسات المختلفة التي تغذي مراكز اتخاذ القرارات باستمرار . وليس من شك في أن طريقة ونوع التغذية من المعلومات والبيانات تترك آثاراً واسعة على برامج التنمية الصناعية . وهذا يعني أنه لا بد أن يتشكل مخزن أو بنك مشترك للمعلومات بين جميع هذه الدول لكي تبقى قراراتها سليمة وقائمة على بيانات ومعلومات دقيقة . والحقيقة ان هذه النقطة مهمة وترتبط بالهياكل والأبنية الادارية لهذه المشروعات . وأهمية المقومات الادارية في الصناعة الحديثة هي في مثل أهمية المقومات الاقتصادية الأخرى .

بعض أوجه التنسيق والتعاون في دول الخليج

لم تكن الدعوات الى التكامل الاقتصادي مجرد نوع من الجدل العفوي بقدر ما كانت تعبر عن رغبات حقيقة لدى دول الخليج العربي . وكانت هذه الرغبات بحد ذاتها انعكاساً لمصالح اقتصادية بدأت هذه الدول تدرك كنهها وأبعادها في عالم تتكتل أقطاره في منظمات وجماعات اقتصادية لتحافظ من خلالها

---

(١) خواجيكه ، المصدر السابق ، ص ٤ .

ان أهم المشروعات المشتركة التي يمكن ان تنشأ في المنطقة الصناعات البتروكيماوية . ويمكن ان يتم التوصل الى اتفاقية بين الدول الخليجية على غرار تلك التي وقعت في عام ١٩٧٣ بين دول أمريكا اللاتينية والتي نصت على :

١ ـ تنسيق الاستثمارات واقامة المشاريع المشتركة وتنسيق الضرائب والأعباء والتعريفة الخارجية الموحدة واجراءات قواعد المنافسة .

٢ ـ ألا يقوم أي عضو بتشجيع أو السماح بانشاء مصانع داخل أراضيه لانتاج منتجات تشابه المنتجات المحددة للأقطار الأخرى المشاركة في الاتفاقية .

٣ ـ تنسيق التعامل مع رأس المال الأجنبي ، ووضع للمشروعات المشتركة مع أطراف اجنبية .

انظر . شحادة حسين ، « التعاون الخليجي في مجال الصناعات البتروكياوية » ، **ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي** ، ابريل ، مايو ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

على مكاسبها وتزيد من الفوائد المشتركة التي يمكن أن تجنيها . وايماناً من هذه الدول بأهمية التكتل الاقتصادي ، ورغبة في ايجاد صيغ متعددة من التعاون والتنسيق فيما بينها ، فقد قررت الدول العربية الخليجية السبعة اقامة مؤسسة صناعية مشتركة فيما بينها . وقد أطلق على هذه المؤسسة التي تم تشكيلها في عام ١٩٧٦ بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية . وقد اختبرت مدينة الدوحة بقطر لتكون مقراً لهذه المنظمة العربية الصناعية . والدول المشتركة في هذه المنطقة هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . والمهمة الرئيسية لهذه المنظمة هو التخطيط الصناعي الاقليمي . وتساهم خمس دول من الدول السبع وهي السعودية والعراق والكويت وقطر والامارات بما نسبته ١٧٪ لكل منها في تكاليف أعمالها أما البحرين وعمان فتساهم كل منهما بما نسبته ٧,٥٪ أي أن الدول الخمس الأولى تساهم بما نسبته ٨٥٪ من تكاليف انشاء وأعمال المنظمة . وتساهم البحرين وعمان بنسبة ١٥٪ من هذه التكاليف أما الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمة الصناعية الخليجية فهي :[١]

١ ـ جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية .

٢ ـ تقديم المقترحات الخاصة باقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء .

٣ ـ تنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي ستقام .

٤ ـ تقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية .

٥ ـ اعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة .

كذلك تتعاون الدول الخليجية من خلال منظمات أشمل مثل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) . وهناك أوجه أخرى للتعاون عن طريق الاتفاقيات الثنائية والجماعية المعقودة بين هذه الدول . ومن أمثلة الاتفاقيات

---

(١) الشافعي ، المصدر السابق ،ص ٣٥

الثنائية تلك التي عقدت بين الكويت والبحرين والامارات في عام ١٩٧٥ ، واتفاقية التعاون المشترك التي عقدت بين الكويت والسعودية في عام ١٩٧٦ . وعقدت اتفاقية أخرى للتعاون في عام ١٩٧٥ بين السعودية والبحرين . وتتضمن هذه الاتفاقيات اعفاء منتجات هذه الأقطار من الرسوم الجمركية ، وانشاء المشروعات المشتركة لأغراض التنمية الاقتصادية وتسهيل حرية انتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول . كما دعت هذه الاتفاقيات الى تسهيل حرية الحركة والنقل بين الدول الموقعة عليها .

بالاضافة الى صيغ التعاون والتنسيق الثنائية ، هناك أشكال أخرى من التعاون الجماعي بين الدول الخليجية . وقد وقعت العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد منها اتفاقية انشاء شركة الملاحة العربية واتفاقية انشاء بنك الخليج الدولي . كذلك فقد قامت العديد من المشروعات المشتركة بين الدول الخيجية كالشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والشركة العربية لنقل البترول[١] .

إن هذه الصيغ المختلفة لأشكال التعاون والتنسيق بين الدول ظواهر صحية في مسيرة المنطقة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير القاعدة الصناعية لهذه الدول . وعلى الرغم من المشكلات المختلفة التي تواجه هذه المحاولات ، إلا أن الخبرات التي تكتسبها هذه الدول من خلال برامج التعاون المشتركة ستعمل بدون شك على صقل تجاربها وأكسابها المزيد من المهارة في كيفية الوصول الى الأهداف الموضوعة وتحقيقها . وتبقى حقيقة مهمة وهي أن عملية التحول مهما كانت بسيطة لا بد وأن تواجه المعوقات والعقبات التي تحد من طموحات الخطط وتطلعاتها . فكيف إذن سيكون عليه الوضع عندما يكون التحول المطلوب واسعاً يشمل القواعد الاقتصادية لمجتمعات كانت بالأمس تفتقر الى أبسط الحوافز والقوى الدافعة لتطورها وتنميتها . وهذا القول ليس محاولة لخلق التبريرات أو الذرائع لهذه الدول ، ولكن ليبقى واضحاً لها أن عمليات التنمية تحتاج الى جهود صادقة وأعمال كؤودة . فالتنمية تسير في سلسلة من التحديات التي تصقل وتعمق من خبرة هذه الدول . وكلما كبرت التحديات التي تواجهها هذه الدول كلما اتسعت أمامها آفاق التنمية والتطوير .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر . نزيه برقاوي ، **المصدر السابق** ،ص ٢٢ ـ ٢٥ .

الخلاصة :

إن عملية التنمية الصناعية لا تتم في فراغ أو بمعزل عن بقية الأنشطة الاقتصادية في الدول التي تجري فيها ، وانما تترابط وتتشابك مع بقية القطاعات في وحدة تتداخل عناصرها ومكوناتها مع بعضها البعض . وما يجري في الدول الخليجية لا يشذ عن هذا الواقع . فالتطوير الصناعي عملية تحتاج الى مشاركة جميع الأنشطة الاقتصادية وقطاعات الخدمات المختلفة . فالصناعة لا تتغذى من ذاتها فقط ، ولكنها تعتمد على مدخلات تأتي اليها من بقية الأنشطة والقطاعات وكلما اتسعت هذه الأنشطة كلما ازداد حجم التبادل بالمدخلات والمخرجات بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة . ولهذا تصبح عملية التكامل الاقتصادي داخل المنطقة أكبر محفز لزيادة القدرة الانتاجية للصناعة وتوسيع القطاعات الأخرى المرتبطة بها . وعندما تتجمع عدة مناطق مع بعضها البعض ، فانها تعطي عملية التنمية الصناعية قوة دفع جديدة تتمثل بتوسع فرص الاستهلاك أمام منتجاتها ، وعندما تتسع الفرص الاستهلاكية ، فان بامكان الصناعة ان تضاعف انتاجها وبالتالي ان تنمو وتتطور . ومن هنا يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي الخليجي هو ضرورة ملحة لعملية التنمية الصناعية في هذه الدول أن تحقق أهدافها وغاياتها . والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول يرتكز على عدة أسس تساعد من امكانية تحقيقه .

فهذه الدول تتشابه في ظروف تحولها الاقتصادي حيث كانت تعتمد في حياتها الاقتصادية على حرف تقليدية بسيطة محدودة الدخل . ثم دخلت مرحلة طفرة اقتصادية تمثلت بظهور النفط وتدفق عائداته . وقد أدى تزايد العائدات النفطية الى اتساع فرص الاستثمار أمام هذه الدول مما دفعها للبحث عن مشروعات متكاملة لأحداث تنمية واسعة في جميع المجالات . وقد وجدت هذه الدول انها تعاني من ظاهرة غير صحية في نموها الاقتصادي وهي الاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط . واقتضت ظاهرة الانتاج الاحادي التي ميزت الحياة الاقتصادية في هذه الدول وضع سياسات وبرامج طموحة لتنويع مصادر الدخل . وكانت الصناعة أفضل البدائل المطروحة أمام دول الخليج للتخلص من بنية اقتصادية تعتمد معظم نشاطاتها على مادة النفط . كما أن ادراك هذه

الدول لحقيقة ان النفط مورد غير متجدد دعاها الى مضاعفة الجهود لتحقيق التنمية الصناعية في أسرع وقت ممكن . إلا أن أية عملية تحول وتغير خاصة اذا كانت واسعة لا بد وأن يصاحبها مشكلات متنوعة .

ولقد كانت هذه المشكلات أكثر تعقيداً في حالة الدول الخليجية بحكم الظروف التي تجري فيها عمليات التنمية . فهناك افتقار الى الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على المشاركة في عملية التنمية . فهناك افتقار الى الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على المشاركة في عملية التنمية . وقد كان أمام هذه الدول خياران رئيسيان . فاما أن تجمد برامجها الصناعية حتى تتمكن من تدريب وتوفير الكوادر عن طريق تنمية مواردها البشرية المحدودة ، وأما أن تبدأ عملية التنمية الصناعية مستعينة بالأيدي العاملة من الخارج عن طريق اغرائها بالفرص الاقتصادية المتنامية فيها . ويبدو أنها اختارت البديل الثاني ، فاعتمدت بشكل مكثف على الأيدي المهاجرة اليها في تنفيذ الخطط والبرامج الصناعية . وتتضح هذه الظاهرة من خلال الأرقام والاحصائيات التي أشارت باستمرار الى أن نسبة الأيدي العاملة المحلية في الصناعة قليلة ، ولا تزيد عن ٥٠٪ في أفضل الحالات كما هو الحال في البحرين . وقد لوحظ أن هذه النسبة تتدنى في الكويت الى ١٥٪ والى أقل من ذلك في الامارات العربية المتحدة .

بالاضافة الى ذلك ، ظهرت مشكلات تكرار وتقليد المشروعات الصناعية بين هذه الدول مما أدى الى تزايد المضاربات واستعار نار المنافسة في وقت هي في أمس الحاجة الى التعاون وتجنب المشروعات المتشابهة . ورغم ادراك هذه الدول لخطورة هذا الوضع ، وأهمية الاتجاه نحو التنمية الصناعية في اطار من التكامل الاقتصادي ، إلا أن ظاهرة التقليد والتكرار في برامج التنمية الصناعية استمرت بدون رقابة ذاتية . وتمثل ذلك في عدد من المشروعات المتشابهة كصناعات الأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات والألمنيوم والحديد والصلب .

وقد أصبحت هذه المشكلات وغيرها بمثابة التحديات التي فرضت على هذه الدول السير في طريق التكامل الاقتصادي . وكان أمام هذه الدول طريقان لتحقيق نوع متطور من التكامل الاقتصادي . الأول ويتمثل في تحرير التبادل التجاري عن طريق رفع الحواجز الجمركية ومعوقات انتقال المنتجات الصناعية

ورؤوس الأموال . أما الثاني فيعمد الى انشاء مشروعات مشتركة عن طريق رسم سياسات واضحة للتخطيط والتنسيق فيما بينها . وبما أن الدول الخليجية لا تعاني من حواجز حقيقية في مجالات الجمارك والتنقل ، فان هذه النواحي لا تمثل مشكلات ملحة أمام هذه الدول . ولهذا يبقى الطريق الثاني أفضل سبيل لتحقيق التنمية الصناعية في هذه الدول ضمن اطار من التكامل الاقتصادي . أي أن تحقيق التنسيق الصناعي واقامة المشاريع المشتركة التي تكمل الهياكل الاقتصادية لهذه الدول هو حجر الزاوية في طموحات دول الخليج العربية لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها في مجال التنمية الصناعية .

المحتوى

الموضوع	الصفحة
١ ـ المقدمـــة	٩
٢ ـ الفصل الأول : نظرة اولية	١٥
٣ ـ الفصل الثاني : الصناعة في الكويت	٢٥
٤ ـ الفصل الثالث : الصناعة في البحرين	٧٥
٥ ـ الفصل الرابع : الصناعة في قطر	٩٩
٦ ـ الفصل الخامس : الصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة	١٢٧
٧ ـ الفصل السادس : دور الصناعة في التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي	١٥٩